جـامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) على التقارير المالية المنشورة للمصارف

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة)

Impact of Applying the International Financial Reporting Standard (IFRS7) on the Published Reports of Banks

(field Study on Sample of Iraqi Private Commercial Banks)

اطروحة مقدمة كمتطلبات نيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

إعداد الطالب:

علي محمود حسن العبيدي

إشراف أستاذ المحاسبة المشارك الدكتور:

محمد النـاير محمد النور

1443هـ-2021م

الاستهلال

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا

صَدَقَ اللهُ العَظيم

سورة الكهف آية(49)

الإهداء

إلي المبدعين الخالقين الذين تنورت شتى عوالم كُن قبلهم خرائبا

(إلى طلاب العلم في كل مكان)

إلي من أفضلها على نفسي، ولما لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في إسعادي علي الدوام (أمي الحبيبة).

إلي صاحب السيرة العطرة ،والفكر المستنير، فقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدى الحبيب) أطال الله عمره .

إلى من شاطرتني الألم والأمل وأشعلت شموع التضحية حباً وكرامة (زوجتي الغالية).

وإلى إبني العزيز(تيم)

إلى أخوتي ومن كان لهم بالغ الأثر في كثير من اللحظات

وإلى اختي الغالية مثال العطاء والكبرياء (أم يوسف).

الشكر والتقدير

الشكر أولاً لله عز وجل الذي هداني ووفقني لهذا سائله تعالى المغفرة والتوفيق .

وأخص بالشكر دولة السودان حكومةً وشعباً على كرم وحسن الضيافة .

وأتقدم بالشكر والامتنان لكافة كادر جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بشكل عام من الأساتذة والموظفين، وكليتي التجارة والدراسات العليا بشكل خاص في إتمام هذا الجهد العلمي المتواضع سواء كان بالمساعدة او بالنصيحة.

وبعد إنجاز هذا الجهد العلمي يطيب لي ان اتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأستاذ المحاسبة المشارك الدكتور (محمد الناير محمد النور) لتفضله بالأشراف على اطروحتي، وما بذله من جهد صادق في التوجيه العلمي السديد وتذليل الصعاب.

كما أتقدم بوافر الشكر للدكتور/ علي حسين نوري لما قدمه لي من نصائح إحصائية، وأيضاً الدكتور/ حسام عادل علي لإسهامه في تدقيق الأطروحة لغوياً.

وخالص شكري وامتناني للأساتذة الافاضل رئيس لجنة المناقشة واعضائها على تفضلّهم بقبول مناقشة اطروحة الدكتوراه.

ومن واجب العرفان بالجميل اتقدم بالشكر الى الأساتذة الافاضل الذين احاطونا برعايتهم العلمية طوال مدة الدراسة والارتقاء بنا علما واخلاقا.

وشكري وامتناني إلى جميع زملائي واصدقائي واحبتي العراقيين ، والسودانيين الذين لهم مكانة لاتسع الاوراق لذكرهم لان مكانهم في القلب وليس سواه وأتمنى من الله عّز وجّل ان يحفظهم ويسدد خطاهم ويمّن عليهم بوافر خيره وعطاءه.

وكل الشكر والتقدير الى كل من اخرج هذه الاطروحة بشكلها النهائي تقديري واحترامي.

المستخلص

سعت الدراسة لاكتشاف مدى استعداد المصارف العراقية التجارية الخاصة لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع فضلا عن ايضاح المخاطر المصرفية الناتجة عن تطبيق المعيار، وانطلقت الدراسة من مشكلة واكبت تطور الجهاز المصرفي العراقي بعد العام (2003) والذي نتج عنه زيادة عدد مستخدمي التقارير المالية، ولكي تكون المعلومة ملاءمة لمستخدمي هذه التقارير يقتضي الإفصاح عن تلك الأدوات على وفق المعايير المحاسبة الدولية، بناءًا على ما سبق يتبين أن مشكلة الدراسة تتلخص في التساؤل الاتي: ما مدى توافق الإفصاح عن الادوات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الخاصة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)؟

وافترضت الدراسة فرضيتين رئيسيتين اولهما ان المصارف العراقية التجارية الخاصة تلتزم في تقاريرها المصرفية بالإفصاح عن كل متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) المتعلقة بالادوات المالية، وبغية اثبات الفرضية الرئيسة الاولى فقد تم استخدام المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة الى ان الافصاح عن المخاطر المختلفة كان بمستوى ضعيف في القطاع المصرفي العراقي وظهر متاخرا، اما الفرضية الثانية فنصت على ان المصارف العراقية التجارية الخاصة تدرك أهمية معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الخاص بالإفصاح عن الادوات المالية في تقاريرها المصرفية، وقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لإثباتها، وتم التوصل الى ان تصنيف المشتقات المالية بمعنى كونها من ادوات المتاجرة او التحوط عائد للمصرف نفسه وللغرض الذي من اجله امتلك هذه الاداة المالية.

Abstract

The study sought to discover the extent of readiness of the Iraqi commercial private banks to apply the International Financial Reporting Standard No 7 As well as clarifying the banking risks resulting from the application of the standard, the study started from a problem that accompanied the development of the Iraqi banking system after the year (2003), which resulted in an increase in the number of users of financial reports. In order for the information to be relevant to the users of these reports, disclosure of these tools is required in accordance with international accounting standards. Based on the foregoing, it turns out that the problem of the study is summarized in the following question: To what extent does the disclosure of financial instruments in the financial reports of private commercial banks comply with the requirements of the International Financial Reporting Standard No 7?

The study assumed two main hypotheses, the first of which is that private Iraqi commercial banks are committed in their banking reports to disclose all the requirements of the International Financial Reporting Standard No 7 related to financial instruments, in order to prove the first main hypothesis, the descriptive approach was used, and the study concluded that the disclosure of various risks was at a weak level in the Iraqi banking sector and appeared late. As for the second hypothesis, it states that the Iraqi commercial private banks realize the importance of the International Financial Reporting Standard No 7 for the disclosure of financial instruments in their banking reports. The descriptive analytical method was employed to prove it, and it was concluded that the classification of financial derivatives in the sense that they are trading or hedging tools belongs to the bank itself and for the purpose for which it owned this financial instrument.

قائمة الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة الموضوعات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	م
قائمة الملاحق	ن
مقدمة	
اولا : الإطار المنهجي	3
ثانيا : الدراسات السابقة وإسهامه التي قدمتها الدراسة الحالية	11
ثالثا : الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	24

الفصل الاول **الإطار النظري**	
المبحث الأول : الإفصاح عن الادوات المالية وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)	26
المبحث الثاني : التقارير المالية المصرفية	82
الفصل الثاني **واقع الإفصاح وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7)**	
المبحث الأول : : نبذة تعريفية عن تعريفية المصارف العراقية التجارية الخاصة.	120
المبحث الثاني : الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالادوات المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة.	146
الفصل الثالث **قياس الافصاح عن الادوات المالية في المصارف العراقية**	
المبحث الأول : اجراءات الدراسة الميدانية	194
المبحث الثاني : تحليل البيانات لاختبار الفرضيات	261

الخاتمة

النتائج والتوصيات والدرسات المستقبلية

اولا: النتائج	275
ثانيا: التوصيات	278
ثالثاً: مقترحات لبحوث ودراسات مستقبلية	281
المصادر والمراجع	311-282

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1-1)	الخصائص الأساسية لنموذج الأعمال	80
(1-1-2)	مجتمع الدراسة	122-120
(2-1-2)	المصارف الاسلامية	123-122
(3-1-2)	المصارف التجارية	124
(1-2-2)	قياس الإلتزام بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية	150-147
(2-2-2)	قياس الإلتزام بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية	158-155
(3-2-2)	قياس الإلتزام مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمعايير الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7)	166-163
(4-2-2)	قياس الإلتزام بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية	174-171
(5-2-2)	قياس الإلتزام المصرف المتحد للاستثمار بمعايير الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7)	181-178
(6-2-2)	قياس الإلتزام مصرف بابل بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية	188-185
(1-1-3)	اجابات المبحوثين حول متغير النوع	197

(3-1-2)	اجابات المبحوثين حول متغير المستوى التعليمي	197-198
(3-1-3)	اجابات المبحوثين حول متغير التخصص	198
(3-1-4)	اجابات المبحوثين حول متغير الدرجة الوظيفية	199
(3-1-5)	اجابات المبحوثين حول متغير عدد سنوات الخدمة	200
(3-1-6)	شدة الإجابة للإفصاح الشامل	201-203
(3-1-7)	شدة الإجابة للإفصاح التثقيفي	203-204
(3-1-8)	شدة الإجابة للإفصاح الوقائي	205-208
(3-1-9)	شدة الإجابة للإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)	209-211
(3-1-10)	شدة الإجابة للإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)	212-215
(3-1-11)	شدة الإجابة للإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)	216-219
(3-1-12)	الإحصاءات الوصفية للإفصاح الشامل	220-221
(3-1-13)	الإحصاءات الوصفية للإفصاح التثقيفي	222-223
(3-1-14)	الإحصاءات الوصفية للإفصاح الوقائي	224-226
(3-1-15)	الإحصاءات الوصفية للإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)	227-229
(3-1-16)	الإحصاءات الوصفية للإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)	229-232

(3-1-17)	الإحصاءات الوصفية للإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)	235-233
(3-1-18)	معامل الارتباط بين اسئلة الافصاح الشامل والدرجة الكلية للمحور	237-236
(3-1-19)	معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح التثقيفي والدرجة الكلية للمحور	239-238
(3-1-20)	معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح الوقائي والدرجة الكلية للمحور	241-239
(3-1-21)	معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور	243-242
(3-1-22)	معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور	246-244
(3-1-23)	معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح عن المشتقات المالية وفق المعيار الدولي السابع والدرجة الكلية للمحور	248-246
(3-1-24)	معامل الثبات بين اسئلة الافصاح الشامل والدرجة الكلية للمحور	250-249
(3-1-25)	معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح التثقيفي والدرجة الكلية للمحور	251-250
(3-1-26)	معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح الوقائي والدرجة الكلية للمحور	253-252
(3-1-27)	معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور	255-254
(3-1-28)	معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور	258-256
(3-1-29)	معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور	260-258

(3-2-1)	معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الشامل وأدوات الدين	262
(3-2-2)	معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الشامل وأدوات الملكية	263
(3-2-3)	معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الشامل والمشتقات المالية	265
(3-2-4)	معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح التثقيفي وأدوات الدين	266
(3-2-5)	معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح التثقيفي وأدوات الملكية	267
(3-2-6)	معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح التثقيفي والمشتقات المالية	269
(3-2-7)	معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الوقائي وأدوات الدين	270
(3-2-8)	معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الوقائي وأدوات الملكية	271
(3-2-9)	معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الوقائي والمشتقات المالية	273

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	مخطط الدراسة	9
(1-2-1)	الخصائص الرئيسية و الثانوية (الداعمة) لمعلومات التقارير المالية	92
(2-1-1)	الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري العراقي	128
(2-1-2)	الهيكل التنظيمي لمصرف الخليج التجاري	133
(2-1-3)	الهيكل التنظيمي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	136
(2-1-4)	الهيكل التنظيمي لمصرف الائتمان العراقي	140
(2-1-5)	الهيكل التنظيمي للمصرف المتحد للاستثمار	143
(2-1-6)	الهيكل التنظيمي لمصرف بابل	146

قائمة الملاحق

رقم	التفاصيل	رقم الصفحة
1	استمارة الإستبيان	II
2	قائمة أسماء المحكمين	XXII

مقدمة

يعتمد اقتصاد الدول بصورة عامة على قطاعات اقتصادية عديدة، لذلك تسعى الدول الى تطوير هذه القطاعات، ومن اهم القطاعات الاقتصادية هو القطاع المالي، الذي يعد الجهاز المصرفي عصب هذا القطاع لسببين رئيسيين: اولهما ان الجهاز المصرفي يحقق عن طريق ممارسة نشاطه عوائد كبيرة تسهم في نمو القطاع المالية، وثانيهما ان نشاط العمليات المصرفية يمكن تلخيصها في قبول الودائع واعادة اقراضها، فهو يسهم في سد وحدات العجز من وحدات الفائض، اي يوفر التمويل الضروري؛ لتنمية باقي القطاعات الاقتصادية من خلال منحها للقروض.

وكذلك فان اهمية هذا الجهاز تبرز للمختصين من ان اغلب الازمات المالية التي تمر بها دول العالم؛ سببها انهيارات في الجهاز المصرفي ولعل اخرها ازمة الرهن العقاري، والتي كادت ان تقضي على اكبر الدول اقتصادياً، وهي الولايات المتحدة الامريكية، لولا التدخل الحكومي، ولضمان عدم تكرار الازمات الناتجة عن انهيارات الجهاز المصرفي فقد حرصت الهيئات الحكومية وغير الحكومية على اصدار معايير جديدة تضمن رصانة العمل المصرفي وحمايته من الازمات، ونتيجة لدراسات عدة جرت فقد توصل اخيرا لاصدار معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) وهو المعيار الذي يختص بالافصاح عن الادوات المالية للمصارف.

وفي حالة تطبيق هذا المعيار على الجهاز المصرفي لأي دولة، فانه يضمن تحجيم المخاطر الناتجة عن ممارسة المصرف لنشاطه الاستثماري، وبالتالي عدم تعرضه لازمات تؤثر على اقتصاديات الدول بصورة عامة، فضلا عن ان المعيار يضمن حصول المستفيدين من المعلومات المحاسبية على معلومات دقيقة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبذلك يضمن خلق بيئة استثمارية صحيحة للمصرف، وللمتداولين للادوات المالية، وللمستثمرين، ولكل من يرغب الاستفادة من المعلومات المحاسبية.

اما عن تطبيق المعيار في جميع دول العالم، فإن ذلك يعتمد على عدة امور، من بينها التشريعات والقوانين (وجودها والإلتزام بها)، وكذلك سعة الجهاز المصرفي ومدى اعتماد الدولة عليه، فضلاً عن قناعة الجهاز المصرفي بملائمة المعيار للبيئة المالية التي يمارس نشاطه بها.

ففي العراق مثلا نلاحظ أن القطاع المصرفي قطاع نامي وبقوة ويتضح ذلك من استمرار زيادة عدد المصارف وفروعها، ويملك العراق مجموعة متطورة من التشريعات والقوانين التي تخص القطاع المالي على سبيل المثال قانون المصارف، وقانون سوق العراق للاوراق المالية، وقانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، فضلاً عن امتلاك العراق للاجهزة الرقابية القوية والفاعلة كالبنك المركزي العراقي فإنه بعد العام (2003) اصدر قرارات وصاية على العديد من المصارف العراقية التجارية الخاصة، وبفضل ممارسته لدوره الرقابي بصورة صحيحة منع حدوث اي ازمة مالية؛

لـذلك فـان امكانيـة تطبيـق معيـار الابـلاغ المـالي الـدولي السـابع (IFRS7) علـى المصـارف التجاريـة العراقيـة الخاصـة ممكـن، وهنـا تجـدر الاشـارة الـى ان التطبيـق يجـب ان يكـون لكـل المعيـار اي تطبيـق تـام وعـدم الاكتفـاء بتطبيـق بعـض بنـود المعيـار التـي تلائـم المصـارف وتـرك البنـود الاخـرى التـي تراهـا المصـارف محجمـة لممارسـة نشـاطها المصـرفي وهـذه مـن مهـام الجهـاز الرقـابي إذ يجب عليه متابعتها بدقة.

اولا . الاطار المنهجي:

1 . مشكلة الدراسة:

إن التحول الذي شهده العراق بعد عام (2003) من الاقتصاد الموجه مركزيا إلى اقتصاد السوق، أدى إلى زيادة عدد المصارف بصورة ملحوظة، إذ بلغ عددها لنهاية سنة (2019) بحسب الموقع الالكتروني الرسمي لسوق العراق للاوراق المالية ثلاثة وأربعون مصرف تجاري خاص، في حين كان عددها قبل سنة (2003) سبعة مصارف، إن زيادة عدد المصارف أدى بدوره إلى زيادة التعامل بالادوات المالية، وقد نجم عن هذا التعامل مخاطر مصرفية متمثلة بمخاطر الائتمان، والسوق، والسيولة، كما أن هذا الانفتاح على القطاع المصرفي ينتج عنه زيادة عدد مستخدمي التقارير المالية، ولكي تكون المعلومة ملاءمة لمستخدمي هذه التقارير يقتضي الإفصاح عن تلك الأدوات على وفق المعايير المحاسبة الدولية، بناءًا على ما سبق يتبين أن مشكلة الدراسة تتلخص في التساؤل الاتي:

مـــا مـــدى توافـــق الإفصـــاح عـــن الادوات الماليـــة فـــي التقـــارير الماليـــة للمصـــارف التجاريـــة الخاصـــة مـــع متطلبـــات معيـــار الإبـــلاغ المـــالي الـــدولي السابع (IFRS7) ؟

وقد تفرع من التساؤل الرئيس أعلاه عدة تساؤلات فرعية:

أ. إلـــى أي مـــدى تـــدرك المصـــارف التجاريـــة الخاصـــة بالإفصـــاح عـــن أدوات حقـــوق الملكيـــة علـــى وفـــق متطلبـــات معيـــار الإبـــلاغ المـــالي الـــدولي السابع(IFRS7)؟

ب. إلـــى أي مـــدى تـــدرك المصـــارف التجاريـــة الخاصـــة بالإفصـــاح عـــن أدوات الدين على وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7)؟

ج. إلـــى أي مـــدى تـــدرك المصـــارف التجاريـــة الخاصـــة بالإفصـــاح عـــن المشـــتقات المالية على وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7)؟

2 . أهمية الدراسة:

أ . الأهمية على مستوى الدراسة النظرية (العلمية):-

1) اســـتعراض متغيـــرات الدراســـة برؤيـــا تحليليـــة، وخاصـــة أن هـــذه المتغيـــرات قد يختلف فهمها وتطبيقها من بيئة إلى أخرى.

2) التوصـــل إلـــى عـــرض بعـــض متغيـــرات الدراســـة التـــي تعـــاني مـــن شـــح فـــي التأصـــيل النظـــري، أو تـــداخل فـــي المفـــاهيم مـــع متغيـــرات أخـــرى متعلقـــة بالدراسة الحالية، أو حتى مفاهيم عامة.

ب . الأهمية على مستوى الدراسة العملية:

1) توفير دراسة تحليلية عن القطاع المصرفي العراقي فيما يتعلق بتطبيقه لمعيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).
2) التوصل إلى مدى إدراك أدارات المصارف العراقية التجارية الخاصة؛ لأهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)، وما يوفره تطبيقه من ترصين للعمل المصرفي في العراق.

3 . أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة تحقيق الاتي:

أ. تسليط الضوء على أهم المخاطر التي تواجه المصارف التجارية الخاصة، ومن ضمنها المخاطر المصرفية الناتجة عن الادوات المالية.

ب. منح الجهات الرقابية المسؤولة عن القطاع المصرفية بيانات تخص معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

ج. اكتشاف مدى استعداد المصارف التجارية الخاصة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

د. مساعدة مدققي الحسابات من أجل إعطاء رأيهم الفني المحايد عن صدق، وتمثيل هذه التقارير من خلال بيان الأسس والاجراءات المحاسبية السليمة لمعالجة العمليات المصرفية.

4 . فرضيات الدراسة:

استند البحث على عدد من الفرضيات الرئيسة والفرعية، وكانت كما يأتي:

الفرضية الرئيسة الاولى: تلتزم المصارف التجارية الخاصة في تقاريرها المصرفية بالإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالادوات المالية على وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7).

الفرضية الرئيسة الثانية: تدرك المصارف التجارية الخاصة أهمية معيار الابلاغ المالي الدولي السابع بالإفصاح عن الادوات المالية في تقاريرها المنشورة

وتتفرع منها عدة فرضيات ثانوية وكما يأتي:

أ. تدرك المصارف التجارية الخاصة بالإفصاح عن أدوات الدين على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

ب. تدرك المصارف التجارية الخاصة بالإفصاح عن أدوات الملكية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

ج. تدرك المصارف التجارية الخاصة بالإفصاح عن المشتقات المالية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

5 . حدود الدراسة:

أ. **الحـــدود المكانيـــة:** وتمثلـت فـي عينـة مـن المصـارف العراقيـة التجاريـة الخاصـة المدرجـة فـي سـوق العـراق لـلأوراق الماليـة التـي تـم انتخابهـا مـن مجتمـع الدراسـة بطريقـة العينـة العنقوديـة التـي تعـد أكثـر طـرق اختيـار العيانات حيادية.

ب. **الحـــدود الزمانيـــة:** وتمثلـت بسلسـلة زمنيـة ابتـدأت منـذ عـام(2007)، ولغايـة عـام (2019)، وتـم اسـتخدام بيانـات التقـارير الماليـة فـي التحليـل الوصفي لهذه الدراسة.

ج. **الحـــدود البشـــرية :** وتمثلـت فـي كـل مـوظفي المصـارف عينـة الدراسـة، وهـم الـذين لهـم علاقـة بإعـداد التقـارير الماليـة، بـالأخص المسـؤولين عـن إعـداد التقـارير الماليـة، ومـوظفي الاقسـام التـي لهـا علاقـة بالمخـاطر الماليـة، والمـدققين الـداخليين فضـلًا عـن المُـدراء فـي مسـتوياتهم الوسـطى، والعليا.

د. **الحـــدود العلميـــة:** وقـد تـم الاعتمـاد علـى مجموعـة مـن الدراسـات السـابقة التـي تناولـت واحـدا، أو اكثـر مـن متغيـرات الدراسـة الحاليـة، أو التـي ربطت بين بعض متغيرات الدراسة.

هـ. **الحـــدود الموضـــوعية:** وتمثلـت بإشـكال الإفصـاح (الإفصـاح الشـامل، الإفصـاح التثقيفـي، الافصـاح الوقـائي)، وبـالادوات الماليـة المسـتخدمة مـن قبـل القطـاع المصـرفي العراقـي (أدوات حقـوق الملكيـة، أدوات الـدين ، المشتقات المالية).

6 . مصادر الدراسة:

أ. **المصـــادر الاوليـــة:** لقـد تـم بنـاء اسـتمارة اسـتبيان خصصـت لخدمـة أهـداف الدراسة.

ب. **المصـــادر الثانويـــة:** ولقـد تـم جمعهـا مـن الكتـب العربيـة والاجنبيـة، ومـن الرسـائل والاطـاريح الجامعيـة، ومـن البحـوث العلميـة المنشـورة، ومـن القوانين والتقارير الرسمية، ومن المواقع الإلكترونية في الانترنت.

7 . منهج الدراسة وطرق تحليل البيانات:

لقـد انتهجـت الدراسـة المـنهج التـاريخي مـن خـلال اسـتعراض الدراسـات السـابقة وتحليـل التقـارير التاريخيـة المنشـورة للمصـارف فضـلاً عـن انتهاجهـا المـنهج الوصـفي مـن خـلال اسـتعراض نظـري لمتغيراتهـا وعـرض نتـائج أعمـال المصـارف عينـة الدراسـة، كمـا انتهـتج الدراسـة المـنهج الوصـفي التحليلـي مـن خـلال بنـاء اسـتمارة اسـتبيان وتحليـل عبـر برنـامج الحـزم الاحصـائية للعلـوم الاجتماعيـة (SPSS)، والتوصـل إلـى الإحصـاءات الضـرورية التـي كانـت كالاتي:

أ. **احصـــاءات وصـــفية :** كالوسـط الحسـابي، والانحـراف المعيـاري، ومعامـل الاختلاف، وغيرها.

ب. **احصـــائات اســـتدلالية:** كمعامـل الارتبـاط، والانحـدار، وقيـاس المعلمـات، وغيرها.

8 . انموذج الدراسة الفرضي:

يمثل انموذج الدراسة التصور الذي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ ولأغراض هذه الدراسة تم إعداد مخطط اختباري يعطي تصوراً أولياً عن العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويفترض هذا المخطط وجود علاقات ارتباط بين مدى التزام وادراك القطاع المصرفي ومتطلبات معيار الابلاغ المالي السابع (IFRS7) مع الافصاح عن ادوات الدين وحقوق الملكية والمشتقات المالية، وكما هو مبين في الشكل الأتي:

الشكل رقم (1) مخطط الدراسة

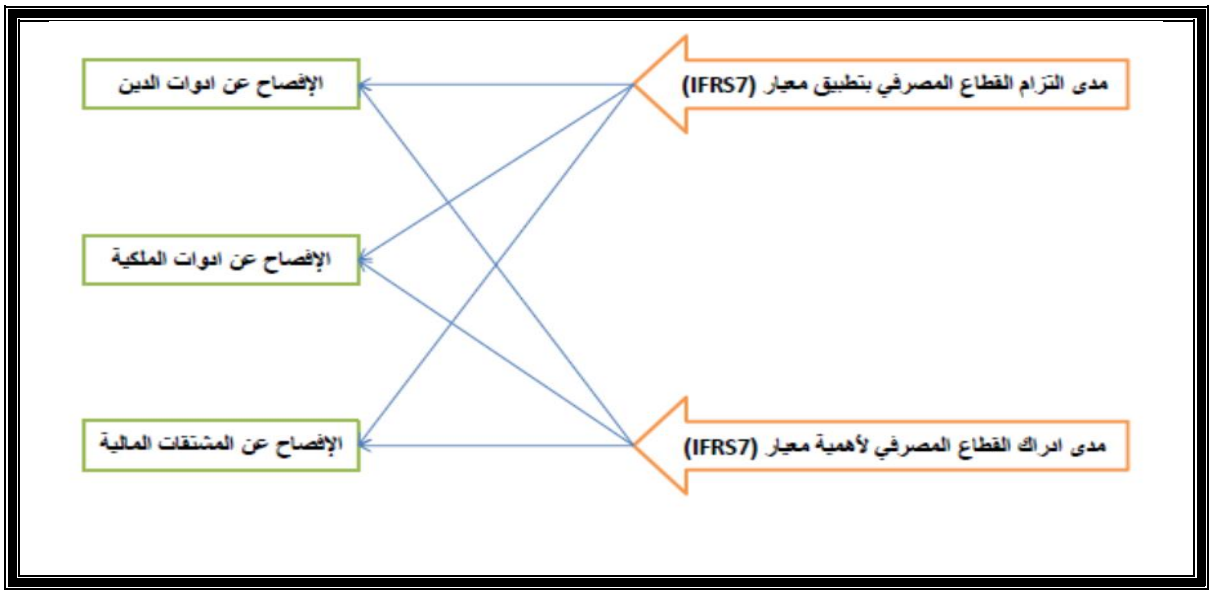

المصدر : من إعداد الباحث

9 . هيكل الدراسة :

للتحقق من الهدف الرئيس للدراسة، ويتلخص في مدى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع في المصارف العراقية التجارية الخاصة، والدراسة الصعوبات التي رافقت تطبيقه، والحلول الممكنة لهذه المشاكل، والصعوبات؛ لذا فإن الدراسة قُسمت إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة كما في ادناه:

مقدمة: والتي عرضت منهجية الدراسة ودراسات سابقة والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الاول: خصص لعرض الاطار النظري و بعض الاراء الخاصة التي يمثل الإسهامة العلمية في ما يخص التأصيل النظري للدراسة وتكون من مبحثين.

المبحث الاول: الافصاح عن الادوات المالية وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

المبحث الثاني: التقارير المالية المصرفية.

الفصل الثاني:اختص هذا الفصل لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة الاولى

الفصل الثالث: اختص هذا الفصل لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة الثانية.

الخاتمة: والتي لخصت ما توصلت اليه الدراسة من نتائج واستنتاجات

ثانيا : الدراسات السابقة وإسهامه التي قدمتها الدراسة الحالية

ركز بعض الباحثين في المجال المحاسبي على دراسة تأثر التقارير المالية وبنودها لتبني المعايير الدولية من خلال الإفصاح او القياس كما ركزت بعض البحوث على الإفصاح عن الادوات المالية بقسميها الأساسية او ما تسمى التقليدية او الثانوية وتأسيسا على ذلك يتناول هذا المبحث اهم الدراسات السابقة ذات الصلة ويحدد اتجاهها ومجال الإفادة منها ومن ثم يعين موقع الدراسة الحالية ولإسهامه التي قدمتها في هذا المجال .

دراسة (García & others, 2002)[1]

دراسة بعنوان تحسين الإفصاح عن المعلومات وقد هدفت الدراسة الى توضيح اهداف ودور التقارير المالية في الافصاح وتوصلت الدراسة على أن التقارير المالية في القطاع الحكومي والخاص يكمن اقتران طلبها بطلب حاجة المستخدمين لها وبما يخص كلف الخدمات والاهداف المنجزة لكي تحتوي القوائم المالية معلومات كافية عنها يجب تحقيق هدف المسائلة

دراسة (عبد الجليل، 2009)[2]

دراسة جرت في المصارف العراقية الخاصة وسعت هذه الدراسة الى توضيح طرق الإفصاح المستخدمة في المصارف التجارية عن الإفصاح عن السندات والقروض الممنوحة ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ان المصارف

[1] Ana Carcaba-García, Antonio Lopez-Díaz, Jose Luis Pablos-Rodríguez 2002 ""improving the disclosure of financial information in local government" international management public review, Vol(3) No(1).

[2] عبد جليل، كمال مصطفى 2009 "الافصاح والقياس المحاسبي للسندات والقروض واجراءات التدقيق دراسة تطبيقية في المصارف التجارية العراقية" اطروحة دكتوراه، المعهد العربي للمحاسبين القانونين-بغداد.

في العراق بحاجة الى ان تعمل على زيادة موظفيها وان السندات غير معمول فيها لدى المصارف العراقية وان المصارف لم تلتزم بتعليمات البنك المركزي بأثبات فتح الائتمان خصوصاً تحليل الكشف التدفق النقدي وأن الاستمارة الشهرية التي تقدم للبنك المركزي الخاصة بالقروض تكون المعلومات التي فيها غير كافية من ناحية الإفصاح.

دراسة (جليل، 2009)[1]

اجريت هذه الدراسة في عدد من المصارف التجارية التابعة للقطاع الخاص والعاملة في العراق وهدفت هذه الدراسة الى تحديد طرائق الإفصاح المستخدمة في المصارف التجارية للإفصاح عن السندات وعمليات منح القروض فضلا عن توضيح التغيرات الجارية في الصناعة المصرفية ولاسيما فيما له صلة بالانتقال من الانشطة داخل الميزانية الى الانشطة خارج الميزانية. ومن بين اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان المصارف في العراق بحاجة الى ان تعمل على اعداد موظفيها ليصبحوا مؤهلين لهذا العمل على وفق المعايير الدولية والتعريف بمنهاج المحاسبة المالية واهدافها ومتطلبات الإفصاح و ثبتت الدراسة ان السندات غير معمول بها لدى المصارف العراقية وهناك ضعف في الكم المتوافر من المعلومات التي تعد اساسا في الإفصاح وبالنتيجة تكون اساسا في عملية منح القروض.

[1] جليل، كمال مصطفى 2009 "الإفصاح والقياس المحاسبي للسندات والقروض واجراءات التدقيق" أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.

دراسة (التميمي، 2009)[1]

اجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات العامة العراقية وهدفت الدراسة الى معرفة مستوى الإفصاح المطلوب تحقيقه في ظل مبادى الحوكمة للشركات ومقدار توافره في القوائم المالية على وفق معايير المحاسبة الدولية والمحلية فضلا عن بيان اثر مراقب الحسابات في انضاج عملية الإفصاح، إذ يعد مراقب الحسابات الحكم الاول والاساسي في تحديد مستوى كفاءة الإفصاح وملاءمته في القوائم المالية عن طريق حكمه وبموجب معايير التدقيق المعتمدة مقدار التزام معدي القوائم المالية بالمعايير المحاسبية المعتمدة. ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث يتحدد مستوى الإفصاح المناسب في ظل مجموعة من العوامل او المتغيرات لعل اهما الشخص الذي يستخدم المعلومات والغرض الذي تستخدم فيه مع مراعاة مكان وتوقيت الإفصاح عنها اذ ان توافر المعلومة الى مستخدميها في غير مكانها وموعدها المناسب هي بكل تأكيد لا فائدة منها كما ان الإفصاح يعتمد المعلومة المحاسبية ذات المواصفات المميزة للوصول الى القرار المناسب وان الافصاح هو وسيلة وليس هدف.

دراسة (العكر، 2010)[2]

سعت الدراسة الى بيان مدى ألتزام المصارف الأردنية بمبدأ الإفصاح وفقا لمعاير الابلاغ المالي الدولية (30)(32)(39) وكم يساعد هذا الالتزام على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي في الاردن وبأستخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها أن

[1] التميمي، ناظم شعلان 2009 "دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات" مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد(3) العدد(9).
[2] العكر، معتز 2010 "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الاردني" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

المصـــارف الأردنيـــة تلتـــزم بمبـــدأ الإفصـــاح المحاســـبي علـــى وفـــق معـــايير المحاســبة والابــلاغ المــالي الدوليــة وان ذلــك الالتــزام يســاهم بالاســتقرار المــالي فــي القطــاع المصــرفي كمــا أوصــت الدراســة بضــرورة الالتــزام بالمعــايير الدوليــة (30) (32) (39) ودعـــم القطـــاع المصـــرفي والتأكيـــد علـــى دراســـة الازمـــة الماليـــة واجــراء دراســات مقارنــة فــي وضــع المصــارف بالعــالم والعــالم العربــي والمصــارف الاردنيــة و حثــت علــى اســتحداث ادارات جديــدة التأكيــد علــى اخلاقيــات المهنــة عند تطبيق المعايير الدولية لكن الدراسة ركزت على معايير تم الغاءها.

دراسة (الجبوري، 2012)[1]

كــان الهــدف مــن الدراســة هــو التطــرق الــى موضــوع اهميــة الافصــاح وانواعــه ومعلوماتــه ثــم التطــرق الــى المشــتقات الماليــة وانواعهــا وطبيعتهــا وعــرض اســلوب واحــد لكيفيــة الإفصــاح كمــا هــو متبــع فــي الولايــات المتحــدة واســتنتج البحــث غيــاب مفهــوم الافصــاح الكامــل فــي القــوائم الماليــة للشــركات لاســيما عــن الادوات الماليــة وعــدم تطبيــق معــايير المحاســبة الدوليــة ذات العلاقــة بموضــوع الإفصــاح عــن المشــتقات الماليــة والســبب فــي ذلــك هــو عــدم الــزام الشــركات المســجلة فــي ســوق الاوراق بتطبيقهــا وقــد اوصــى الباحــث بأنــه يمكــن تطــوير مســتوى الإفصــاح عــن المشــتقات الماليــة وذلــك مــن خــلال تفعيــل عمليتــي الاشــراف والمراقبــة واعطــاء دور اكبــر لموضــوع الافصــاح وموضــوع المشــتقات المالية في المناهج التدريسية في المعاهد والكليات المتخصصة.

[1] الجبوري، بابان ابراهيم عليوي 2012 "الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد ادوات الاستثمار واثره على ثقة التعاملات مع الشركات" مجلة تكريت للعلم الادارية والاقتصادية، المجلد(8) العدد(2).

دراسة (Birt & other, 2012)[1]

هدفت الدراسة عن كيفية استخدام المشتقات المالية في صناعة المستخلصات الأسترالية والعلاقة بين خصائص الشركة ومدى الإفصاح عن الادوات المالية وذلك باستخدام مؤشر الإفصاح بناء على متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع الافصاح عن الادوات المالية واشارت نتائج الدراسة ان استخدام المشتقات المالية يرتبط بشكل ايجابي مع المخاطر وحجم المنشأة وكشف تكشف النتائج أن الشركات الكبيرة ذات الرافعة التشغيلية العالية ، والتي تستخدم المشتقات المالية ويتم تدقيقها من قبل مدقق الحسابات الأربعة الكبار توفر المزيد من الإفصاح الشامل عن الادوات المالية.

دراسة (Nadia & Rosab, 2014)[2]

استهدفت الدراسة الى تحليل تأثير القواعد المحاسبية على السيولة في المصارف نظرا لأنه موضوع لا تتم معالجته فقط من خلال الأدبيات الأكاديمية لكن ايضا من قبل الهيئات المهنية وتوصلت الدراسة انه يجب على مجلس المعايير المحاسبية الدولية التفكير واعطاء المزيد من الاهتمام لنموذج عمل المنشأة والمقصود هنا بنموذج عمل الوحدة الاقتصادية هل الاستثمارات لغرض المتاجرة ام الاحتفاظ بها وايضا الاهتمام بخصائص السيولة السلوكية المرتبطة في الادوات المالية للمنشاة.

[1] Jacqueline Birt, Michaela Rankin, Chen L. Song 2012 "Derivatives use and financial instrument disclosure in the extractives industry" accounting and finance, Vol(53) No(1).
[2] Cipullo Nadia & Vinciguerra Rosab 2014 "The Impact of IFRS 9 and IFRS 7 on Liquidity in Banks: Theoretical Aspects" procedia-social and behavioral sciences, Vol(164).

دراسة (Atanasovki, 2015)[1]

الهدف من الدراسة هو العمل على تقيم جودة الإفصاحات المتعلقة بالادوات المالية في التقارير المالية السنوية للشركات المقدونية المدرجة في سوق المال والتحقق في العوامل التي لديها قدرة في التأثير على جودة هذه الافصاحات وفق للمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع الأفصاحات عن الادوات المالية وتوصلت الدراسة ان مستوى الامتثال في الافصاحات بالنسبة الى الادوات المالية تعتمد على اختيار نوع شركات التدقيق والسيطرة من قبل المدريين او اعضاء مجلس الإدارة.

دراسة (النجار، 2015)[2]

هدفت الدراسة الى قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر السوق وفقاً لـ IFRS7 من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، واختبار العلاقة ما بين الإفصاح الكمي والنوعي لمخاطر السوق وكل من وحجم الشركة ومخاطرة الشركة وأداء الشركة، تم تطبيق الدراسة على أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط بين عدد مرات قيمة الإفصاح عن المخاطر وأداء الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وأن الشركات كبيرة الحجم أكثر التزاماً بالإفصاح عن مخاطر السوق من الشركات صغيرة الحجم.

[1] Atanasko Atanasovski 2015 "Empirical Investigation into the Determinants of Compliance with IFRS 7 Disclosure Requirements" Acta Universitatis Danubius, Vol(11) No(2).

[2] النجار، جميل حسن 2015 "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد (17) العدد (2).

دراسة (Zango & others, 2015)[1]

استهدفت هذه الدراسة اربعة عشر من مصارف نيجيريا لفحص فعالية لجان ادارة المخاطر للامتثال لمتطلبات المعيار الدولي السابع الخاص في الافصاح عن الادوات المالية وتوصلت الدراسة على ان اشراف لجان ادارة المخاطر وفهمها للمعايير الدولية ومتطلباته يساعد كثيرا المصارف من الامتثال لمتطلبات المعايير الدولية ومنها المعيار الدولي السابع الخاص بالإفصاح عن الادوات المالية.

دراسة (عبد الرحمن، 2016)[2]

هدفت الدراسة على توضيح مدى التزام المصارف العراقية بمبدأ الإفصاح المحاسبي في عرض بنود القوائم المالية للمدينين ومخصص الديون المشكوك في تحصليها ومن ثم الوقوف على اثر هذين البندين في نتائج التحليل المالي على ضوء السياقات الموجودة في تلك المصارف في طريقة عرضها ضمن القوائم المالية التابعة لها وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان منها ان كل من المدينين ومخصص ديون مشكوك فيها قد تغيرت بالزيادة والنقصان مما اثر ذلك على النسب المستخدمة في التحليل واوصت الدراسة بالزام المصارف العراقية بأتباع نفس الاسلوب في عرض بنود قوائمها المالية وخاصة قائمتي الدخل والميزانية وعمل دراسات اخرى على باقي البنود والعناصر الاخرى لتوضيح اذا ما كان هناك اختلاف في طريقة عرضهما ام لا.

[1] Adamu Garba Zango & Hasnah Kamardin & Rokiah Ishak 2015 "Risk Management Committee Effectiveness and International Financial Reporting Standards 7 (IFRS7) Compliance by Listed Banks in Nigeria" International Journal of Advanced Research, Vol (3) No (6).

[2] عبد الرحمن، تانيا قادر 2016 "أثر مستوى الافصاح في البيانات المالية المنشورة على تحليل القوائم المالية" مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد(3) العدد(1).

دراسة (النور واخرون، 2017)[1]

تهدف الدراسة الى التعرف على المشاكل التي تواجه تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لتحسين جودة المعلومات وهدفت ايضا على دراسة العلاقة بين التطبيق والإفصاح وفقا للمعايير الابلاغ المالي الدولية وتوصلت الدراسة الى نتائج منها ان تطبيق التصنيف والإفصاح للأدوات المالية وفقا لمعايير الابلاغ المالي يحسن من جودة المعلومات ويؤثر تطبيق تلك المعايير والإفصاح عن الادوات المالية بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية واوصى البحث بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية بشكل كلي حتى يتسنى قابلية المقارنة للمعلومات وتصبح اكثر فائدة للمستخدمين.

دراسة (الدليمي، 2017)[2]

هدفت الدراسة إلى استقراء التحديثات التي أجريت على معايير المحاسبة الدولية بالمحاسبة عن الادوات المالية ومدى انعكاساتها على جودة القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية وتوصلت نتائج الدراسة على ان قواعد التنمية ودواعي الإصلاح المحاسبي في العراق تتلخص في أن تنفيذ معايير المحاسبة الدولية احتياج وضرورة لابد منها من أجل مجاراة التطورات التي تحدث في بيئة الأعمال حيث أن استخدام النظام المحاسبي الموحد في

[1] النور، نصر الله حامد احمد و بابكر ابراهيم الصديق و نصر الدين عبد الكريم الدود 2017 " اثر تصنيف والإفصاح عن الادوات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية للمعلومات المحاسبية" مجلة العلوم الاقتصادي، المجلد(1) العدد(18).

[2] التميمي، عماد حرش جاسم 2007 "مدى استخدام معايير الإفصاح والشفافية في اعداد القوائم المالية المقدمة للهيئة العامة للضرائب ودور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بتلك القوائم" رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية، جامعة بغداد.

المصارف لم يعد يتناسب مع بيئة العمل الراهنة حيث تم وضع نظام يتناسب مع أوضاع وظروف محددة انتشرت عند أعداده وبدأت بظهور ظروف وأوضاع حديثة مثلاً كالادوات المالية المشتقة كما ان الادوات المالية في الوحدات لديها أهمية كبيرة حيث تساهم على تشغيل الاموال واكتساب التمويل اللازم من أجل الحصول على أهدافها ومما زاد من اهميتها في وضع اساسيات محاسبة للاعتراف والقياس والتصنيف والافصاح من المنظمات المهنية العالمية التي تول اهتمام بالمحاسبة بما يحدث التوازن بين مختلف البرامج المحاسبية

دراسة (Babil, 2018)[1]

هدفت الدراسة الى التحقق من كفاءة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل المصارف التجارية الخاصة ودراسة عملية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتقييم التحديات التي تعيق تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتوصلت الدراسة الى ضعف حوكمة المصارف وضعف جودة التعليم والتدريب ونقص الدعم من الهيئات المهنية المحاسبية وعدم كفاية الفترة الانتقالية لتبني المعايير والتخطيط غير السليم وعدم توافر معلومات السوق الشفافة وارتفاع تكلفة التنفيذ وضعف الدعم الاداري وهي التحديات الرئيسية التي واجهت اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المصارف الخاصة.

[1] Aytenew Agumes Babil 2018 "CHALLENGES OF PRACTICAL IMPLEMENTATION OF IFRS IN ETHIOPIA, EVIDENCE FROM BANKING SECTOR" Master thesis, Addis Ababa university.

دراسة (Istrate & Ionescu 2018)[1]

هدفت الدراسة على التعرف على المعايير الدولية للإبلاغ المالي فضلاً عن اجراء تحليل مقارن قبل وبعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لضمان قابلية المقارنة المالية العالمية واهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث ان سوق المال في الوقت الحالي بحاجة الى المعلومات كوسيلة لضمان الاستقرار المالي، من اجل اعتماد بعض القرارات المالية والاقتصادية العقلانية ومن التحليل المقارن للممارسات الوطنية والدولية تبين ان المعايير الدولية تشدد على القوانين والتعليمات بشكل اكبر من الاستدلال المهني بينما تلتزم اللوائح الوطنية بالتوجيهات الأوربية التي تحد من امكانية ان يقرر المحاسب في حالات معينة كذلك ان تطبيق المعاير الدولية يؤدي الى زيادة قابلية المقارنة.

دراسة (kolar & falez 2018)[2]

كان الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من مستوى الإفصاح والعوامل المؤثرة على الإفصاح في التقارير السنوية للمصارف في سلوفينيا ووجدت الدراسة ان المصارف في سلوفينيا تقدم معلومات للمستخدمين اقل من الشركات والمصارف المتقدمة في الدول الأخرى ولم تظهر النتائج وجوود علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح ومدى ربحية البنك وتعقيده كما عكست نتائج الدراسة النظام المصرفي السلوفيني وكيفية الافصاح عن المعلومات فيه.

[1] Luminita Gabriela Istrate & Bogdan Stefan Ionescu 2018 "Intrnational Financial Reporting Standards : A Pre_/post-IFRS Adoption Comparative Analysis" the European of Scial & Behavioural sciences" https://dx.doi.org/10.15405/epsbs.2019.01.02.22

[2] Iztok Kolar & Nina Falez 2018 "The Level of Disclosure in Annual Reports of Banks: The Case of Slovenia" sciendo Vol(51) No(4).

دراسة (مشراوي، 2019)[1]

هدفت الدراسة الى تحديد التغيرات في مكونات التقارير بالتركيز اساسا على التغيرات والتأثيرات على راس المال التنظيمي وتوصلت الدراسة ان التأثير يختلف باختلاف النهج الذي يتبعه المصرف في قياسه للمخاطر الإئتمانية فقد قدمت لجنة بازل ترتيبات انتقالية لرأس مال المؤسسات لتفادي صدمة راس المال وامكانية اعادة بناء قاعدة راس المال خلال الفترة الانتقالية بالإضافة الى افتقار المشرفين الى تعريف موحد لتصنيف المخاطر الإئتمانية وقد تبين ان الترتيبات الانتقالية للمعيار الدولي التاسع جعلت مصرف دبي يقوم بعمليات تقييم شاملة لتحديد النظم والتطبيقات والضوابط الرئيسية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان وقد تحمل نتيجة لتطبيقه للمعيار زيادة كبيرة في المخصصات.

دراسة (مصلح، 2019)[2]

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر تطبيق المعايير الدولية التي تتعلق بالادوات المالية في المصرف التجاري كعينة بحث وتوصل البحث الى ان تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي التاسع يعطي صورة واقعية وانعكاس حقيقي لقائمة المركز المالي عن طريق تمثيل البيانات المالية بصورة صحيحة كما ان مصرف الخليج التجاري لم يطبق معايير المحاسبة الدولية التي تتعلق بالادوات المالية والسبب يعود الى حداثة تبني المعيار.

[1] مشراوي، سميرة 2019 "أثر الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (9) على رأس المال التنظيمي حالة بنك دبي الاسلامي" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد(22).

[2] مصلح، باسم فياض 2019 "مدى التزام المصارف الخاصة بالقياس والإفصاح عن الادوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي IFRS9 بحث تطبيقي في مصرف الخليج التجاري" اطروحة دكتوراه، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين-بغداد.

دراسة (ميلاد، 2020)[1]

هدفت الدراسة الى ايضاح واقع العمل المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحسين الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة وابرز النتائج التي توصل اليها البحث يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية بطريقة سليمة الى تحسين الإفصاح المحاسبي ولقد توصل البحث لوجود علاقة بين تطبيق المعايير الدولية والإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة.

دراسة (سليمان، 2020)[2]

هدفت الدراسة الى الكشف هل يوجد تقارب بين الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية والإفصاح وفق النظام المالي المحاسبي وهل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة على جودة المعلومة المحاسبية وتوصلت الدراسة ان هناك تقارب بين الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية والافصاح وفق النظام المحاسبي المالي كما توصلت ان الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية بسبب ان هناك علاقة وطيدة بين المعايير الدولية والإفصاح المحاسبي.

[1] ميلاد، خليفة ابراهيم 2020 "اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة" مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد(5) العدد(10).
[2] سليمان، خيرة 2020 "أهمية الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية" رسالة ماجستير، جامعة بسكرة.

دراسة (صالح، 2020)[1]

هـدفت الدراسـة الـى معالجـة واقـع الإفصـاح المحاسـبي فـي ظـل المعـايير المحاسـبية الدوليـة وطـرق الإفصـاح عـن المعلومـات المحاسـبية فـي القـوائم الماليـة للمؤسسـات الاقتصـادية الجزائريـة بعـد تبنـي النظـام المحاسـبي المـاليSCF منـذ سـنة 2010 وتوصـلت الدراسـة الـى ان تطبيـق قواعـد الإفصـاح المحاسـبي التـي نـص عليهـا النظـام المحاسـبي والمـالي والمعـايير المحاسـبية الدوليـة يمكـن ان تسـاهم فـي الحـد مـن التهـرب الضـريبي مـن خـلال تحديـد الوعـاء الضـريبي بصـورة تعبـر عـن الصـورة الحقيقيـة لنتـائج المؤسسـات حسب أراء المستجوبين

دراسة (Jedi & others, 2020)[2]

هدفت هذه الدراسة على الكشف بشكل تجريبي ما اذ كانت خصائص لجنة ادارة المخاطر هي رقابة فعالة للإفصاح عن المخاطر في المؤسسات المالية المصارف والشركات وفي سوق مالي نامي والكشف عن كيفية ارتباط خصائص لجنة ادارة المخاطر بالإفصاح المتعلق في الادوات المالية للمعيار الدولي السابع وتوصلت الدراسة على ان حجم لجنة ادارة المخاطر واستقلاليتها هي متغيرات ايجابية وهامة للإفصاح عن الادوات المالية حسب متطلبات المعيار الدولي السابع ولم تجد الدراسة اي دعم لأي دور رقابي لخبرة لجنة ادارة المخاطر في المؤسسات المالية النامية لدولة مثل نيجيريا.

[1] صالح، واضح 2020 "أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي" أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف-المسيلة.

[2] Firas Farhan Jedi & Adamu Garba Zango & Isma'Il Tijjani Idris 2020 "Risk management committees as effective monitors in corporete risks reporting" the international journal of research in educational and human sciences arts and languages, Vol(1) No(6).

دراسة (Mnif & Znazen, 2020)[1]

تهدف هذه الدراسة الى التحقيق في تأثير خصائص أليتين من حوكمة الشركات وهما مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على مستوى الامتثال للمعيار الدولي السابع (IFRS7) الخاص بالإفصاح عن الادوات المالية وتوصلت النتائج التجريبية ان متوسط مستوى الامتثال لمتطلبات المعيار الدولي السابع (IFRS7) يبلغ حوالي 77 % وان هذا المستوى من له علاقة باستقلالية الادارة والخبرة المحاسبية وفهم المعايير الدولية لدى لجان التدقيق.

ثالثا . الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب فقد انتهجت عدة مناهج المنهج الوصفي في الجانب النظري اما في الجانب العملي المنهج الوصفي والوصفي التحليلي.

فضلا عن ان الدراسة الحالية تناولت متغيرات الدراسة مجتمعتا ودرست العلاقة بين هذه المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالإفصاح (الإفصاح الشامل، الإفصاح التثقيفي، الافصاح الوقائي) والتابعة والمتمثلة بالادوات المالية (ادوات الدين، ادوات الملكية، المشتقات المالية) وهذا ما ميزها عن الدراسات السابق، هذا ولم يتمكن الباحث من الحصول على دراسة سابقة تطرقت لأدوات الدين كمتغير تابع على عكس الدراسة الحالية.

[1] Yosra Mnif & Oumaima Znazen 2020 "Corporate governance and compliance with IFRS 7: The case of financial institutions listed in Canada" Managerial Auditing Journal, Vol(35) No(3).

وعلى مستوى الحدود الزمانية والمكانية فان الدراسة تفردت بسلسلتها الزمنية عن باقي الدراسات السابقة وبانتخاب عينة بحث من مجتمع البحث والذي كان جميع المصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وحتى في اسلوب انتخاب العينة فان الدراسة الحالية اختارت اسلوب لم تعتمده اي دراسة من الدراسات السابقة.

اما على مستوى الشمولية ركزت الدراسات السابقة على القوائم المالية اما الدراسة الحالية ركزت على التقارير المالية وهي اشمل بما تحتويه من معلومات مالية وغير مالية.

الفصل الاول

الإطار النظري

تمهيد :

بعد ان تناولت المقدمة منهجية البحث واستعرضت بعض الدراسات السابقة بالنقد والتحليل خصص الفصل الاول لاستعراض الجانب النظري للدراسة وبالتحديد المفاهيم العامة للإفصاح عن الادوات المالية وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع والتقارير المالية المصرفية فضلا تضمين هذا الفصل بعض اراء الخاصة والتي تمثل الاضافة العلمية في ما يخص التأصيل النظري لموضوع الدراسة، وقسم الفصل الى مبحثين وكما يأتي :

المبحث الأول : الافصاح عن الادوات المالية وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7),

المبحث الثاني : التقارير المالية المصرفية

المبحث الأول : الإفصاح عن الادوات المالية وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7)

اولا . مفهوم الإفصاح :

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي لها دور هام في أثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر في التقارير المالية والتي تستخدم لأغراض عدة منها مثل اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويل للوحدة الاقتصادية[1]. واختلفت آراء الباحثين وكذلك المهنين حول مفهوم الإفصاح فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل البيانات المالية المنشورة أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات وانما تعدى ذلك مما يجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه البيانات في حين أن أخرين يرون إن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في البيانات المالية المنشورة ومن ثم الشكل الذي يتم عرض فيه هذه المعلومات[2]. وتشير كلمة الإفصاح في اللغة إلى (الفصاحة) والبيان ويقال رجل (فصيح) أو كلام (فصيح) أي عنده بلاغة ويقال أفصح الأمر أي وضح وبدأ بالظهور[3]. والذي يعني بالضرورة إن تتضمن التقارير المالية والملاحظات عليها أية معلومات اقتصادية تتعلق بالوحدة المحاسبية والتي تتمثل في المعلومات المؤثرة على القرارات التي يتخذها المستفيد من التقارير المالية وبذلك يجب اظهار جميع المعلومات التي تفيد المستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ القرار سواء كانت في صلب القوائم المالية أو في ملاحظات عليها

---

(1). احمد، بن صالح سيد 2015 "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك" رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، ص 56.

(2). سمية، ناجي 2016 "متطلبات الافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي الأول (عرض البيانات المالية)" رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، ص 70.

(3). خضر، أحمد علي 2012 "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في الشركات" دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص 52.

أو قوائم إضافية أو جدأول لها علاقة بتلك القوائم المالية[1]. فالملاحظات المرفقة للقوائم المالية ربما نجدها معقدة وطويلة في حين يجب أن تكون هذه الملاحظات إلى جانب القوائم المالية يجب أن تكون موجزة من اجل أن تتحقق خاصية مهمة من خصائص المعلومات المحاسبية وهي القابلية للفهم وأن لا تكون مفصلة زيادة عن الكم المطلوب الإفصاح عنه إذ أن الافراط في المعلومات يؤثر على متخذي القرار وبعكسه فإن أي اهمال للمعلومات الجوهرية يقود إلى تضليل التقارير المالية[2]. أما المعلومات الإضافية هي تفاصيل وقيم تعرض وجهة نظر مختلفة عن تلك المعروضة بالقوائم المالية فقد تكون في شكل معلومات كمية ذات درجة عالية من الملائمة ولكن يمكن الاعتماد عليها بدرجة منخفضة أو إنها معلومات مساعدة لكنها ليست حيوية[3]. وتأتي أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من أهمية المعلومات التي تهيأ للمستفيد منها سواء كان مساهماً أو مقرضا أو غيره وأن مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية يلعب دوراً مهم في تقليل حالة عدم التأكد وتقليص عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين للمعلومات والإدارة وذلك يساعد المهتمين على تقييم اداء الوحدات الاقتصادية بشكل موضوعي وبعيد عن التحيز[4]. ويعرف الإفصاح بأنه معلومات تقوم الإدارة بنشرها للجهات التي تستخدم التقارير المالية هدف هذه الجهات اشباع احتياجاتها من المعلومات المتعلقة بأعمال الوحدة الاقتصادية ويشمل بذلك الإفصاح كل المعلومات الإيضاحية محاسبية ام غيرها سابقة ام

---

(1). حنان، رضوان حلوة و اسامة الحارس و ميسون القولي و نور الدين أبو جاموس 2004 "أسس المحاسبة المالية – قياس بنود قائمة المركز المالي" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 40.

(2) Mosich ، A.N. and Larsen ، E. J. 1982 "Intermediate Accounting" Fifth Edition، MC Graw – Hill Ltd، p 24_25.

(3). كيسو، دونالد وجيري ياجنت 2009 "المحاسبة المتوسطة " دار المريخ للنشر، الرياض، ص 58.

(4) دحدوح، حسين و رشا حمادة 2014 "دور الافصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية دراسة ميدانية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (2) ص189.

مستقبلية تعلن عنها الإدارة ضمن التقارير المالية[1]. كما عرف الإفصاح بأنه عملية لإظهار المعلومات المالية سواء كانت تلك المعلومات كمية أو نوعية في الكشوفات المالية أو في الملاحظات والهوامش والجدأول التابعة والمكملة لتلك التقارير مما يعطي للمعلومات خاصية أساسية وهي الملائمة وأن تكون غير مضللة لمستخدمين تلك القارير من الأطراف المستفيدة وهذا ما يسمى بالاتجاه الحديث للإفصاح الذي يختلف عن التقليدي أنه يعتمد على معلومات مالية فقط وأيضاً يعتبر الإفصاح اداة من ادوات الاتصال الذي من غيره لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي[2]. وعرف الزيود الإفصاح بأنه يعني شمولية التقارير المالية على المعلومات الواجبة اعطائها لمستخدمين هذه التقارير لإعطاء صورة واضحة عن عمل الوحدة المحاسبية[3].

مما سبق يمكن القول ان الاتجاه الحديث للإفصاح يحتوي على معلومات كمية ونوعية وهذا يختلف عن الإفصاح التقليدي المكون من القوائم المالية فقط، كما ان احتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من التقارير المالية ذات الغرض العام فضلاً عن إن الإفصاح لا يعتمد بدوره فقط على عرض تفاصيل عن ارقام المعلومات ودقتها وانما يتعدى دوره الى مصداقية هذه المعلومات المعروضة وأن الاحتياجات المشتركة للأطراف الخارجية ممكن مقابلتها اذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة.

---

[1] خشارمة، حسين علي 2003 "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم 30" مجلة النجاح للأبحاث المجلد (17) عدد (1)، ص 96.

[2] زغدار، احمد و محمد سفير 2010 "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)" مجلة الباحث، المجلد (7) العدد (7)، ص 83.

[3] زيود، لطيف و حسان قيطم و نغم مكية 2007 "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (29) العدد (1)، ص201_202.

ثانيا . أنواع الإفصاح :

بما أن هناك اختلاف في وجهات النظر بين مستخدمي المعلومات المحاسبية ويوجد هناك تعدد في الوحدات الاقتصادية هذا الأمر أوجد اختلاف في تحديد الخطوط الواضحة للإفصاح وظهور أنواع عديدة للإفصاح تنقسم إلى :-

1 . الإفصاح الشامل :

ويعني الإفصاح هنا بشمولية التقارير المالية وتغطية جميع المعلومات سواء كانوا المستخدمين بحاجتها ام لا[1]. ويرى مطر إن الإفصاح الشامل يجب أن يغطي أي معلومة لها تأثير محسوس على مستخدمها وأن أهمية الإفصاح الكامل يأتي من أهمية التقارير المالية لانها المصدر الرئيسي المعتمد عليه في اتخاذ القرار ومن هنا يجب أن يذهب الإفصاح الى وقائع لاحقة لتواريخ التقارير المالية وان لا يكتفي أو يقتصر على حقائق في نهاية الفترة المحاسبية[2]. ولا شك أن التفصيل الشديد في المعلومات المحاسبية وتغطية جميع المعلومات قد يترتب عليه صعوبة استيعاب هذه المعلومات أو احياناً يسبب اللبس في هذه المعلومات ومن ناحية أخرى ينبغي الأخذ في الاعتبار تكلفة إعداد واستخدام هذه المعلومات[3].

---

[1] شرفية، موسى 2013 "الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي دراسة حالة شركة التصنيع الميكانيكي" رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ص 93.

[2] مطر، محمد 2007 "مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 42.

[3] سامي، محمد 2012 "اساسيات المحاسبة" دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، ص 44.

2 . الإفصاح التثقيفي :

أي إن يكـــون هنـــاك إفصـــاح عـــن معلومـــات ملائمـــة ومناســـبة لاتخـــاذ القـــرار مثـــل الاعـــلان عـــن التنبـــؤات الماليـــة عـــن طريـــق فصـــل العناصـــر العاديـــة وغيـــر العاديـــة فـــي التقـــارير الماليـــة والاعـــلان عـــن الأنفـــاق الرأســـمالي المخطـــط والحـــالي ومـــن ايـــن مصـــادر التمويـــل الـــذي تمولـــه وأن الإفصـــاح التثقيفـــي يعمـــل عـــن طريـــق هكـــذا اجـــراءات مـــن الحـــد إلـــى الحصـــول علـــى المعلومـــات الإضـــافية بشـــكل غيـــر رسمي والتي يترتب عليها مكاسب فئة ومصلحة فئة عن أخرى[1].

3 . الإفصاح الوقائي :

هو الإفصاح عن المعلومات بحيث تكون غير مضللة لأصحاب العلاقة بهدف حماية المجتمع المالي وبالأخص المستثمر العادي الذي لديه قدرة محدودة على استخدام التقارير المالية ويتطلب هذا النوع من الإفصاح الكشف عن التغيير في السياسات المحاسبية وتصحيح الاخطاء المحاسبية والمكاسب والخسائر المحتملة والارتباطات المالية والأحداث اللاحقة والارتباطات المالية[2].

4 . الإفصاح العادل :

ان الإفصاح العادل يعني أن تكون هناك رؤيا متوازنة لاحتياجات جميع الأطراف إذ يجب أن تكون القوائم المالية والتقارير المرافقة لها لا تقدم مصلحة فئة معينة على أخرى بشكل محايد ومتوازن وهذا النوع من الإفصاح له هدف اخلاقي حتى يضمن المعاملة المتساوية لمستخدمين

---

[1] حبيب، خالد صبحي 2011 "مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية" رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية – غزة، ص 47.

[2] شاهين، علي عبدالله 2011 "النظرية المحاسبية" مكتبة افاق للطباعة والنشر، غزة، ص 188_189.

التقارير المالية[1]. وأن مستوى العدالة متروك أمر تحديدها للمجتمع المدني المهنين إذ توجد علاقة مباشرة بين المجتمع والإفصاح فإذا كان مستوى الإفصاح داخل الأسرة ضعيف فكيف يوجد مستوى إفصاح عالي لأننا كأفراد جزء من السوق فضلاً عن التقاليد والعادات الراسخة التي تحث على الكتمان ولا تعتبر الإفصاح كوسيلة من وسائل النجاح[2].

5 . الإفصاح الملائم :

يتجه هذا النوع من الإفصاح على مراعاة حاجات مستخدمي التقارير المالية وظروف الوحدة الاقتصادية وطبيعة النشاط الذي تمارسه و في هذا النوع من الإفصاح يجب أن تكون المعلومات ذات أهمية وقيمة بالنسبة لمستخدميها ويجب أن تتناسب مع طبيعة النشاط وظروف الوحدة الاقتصادية[3].

6 . الإفصاح الكافي :

معناه أن تتضمن التقارير المالية الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توفرها في تلك التقارير ويختلف الحد الأدنى هنا حسب احتياجات المستفيدين من المعلومات وحسب خبرتهم إذ أن الحد الادنى هنا غير محدد بشكل دقيق[4].

---

[1] شادو، عبد اللطيف 2013 "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS دراسة ميدانية استطلاعية من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة" رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح، ص 13.

[2] عبد العزيز، غازي 2007 "الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدوليةً" مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد(2) العدد(2)، ص 150.

[3] عبد المالك، زين 2013 "القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المالي المحاسبي دراسة حالة مجتمع صيدال_وحدة الحراش" رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بو قرة، ص 14.

[4] لعروسي، اسيا 2015 "تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم" رسالة ماجستير، جامعة محمد بو مضياف، ص 23.

7 . الإفصاح التفاضلي :

إن الإفصاح التفاضلي يتطلب أن تكون المعلومات المالية مختصرة وملخصة وذلك لأن بعض المستخدمين لتلك المعلومات يحتاجون إلى الإفصاح الشامل ولكن الكثير منهم يحتاج إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني اقل أي إن المستخدم للمعلومة حسب مؤيدين الإفصاح التفاضلي يكون اقل دراية واستيعاب من المستخدم للمعلومة الذي تفرضه مهنة المحاسبة مع ذلك فإن استخدام التقارير المالية التي تحتوي معلومات مالية مختصرة اجراء غير مقبول عموماً[1].

وباستعراض أنواع الإفصاح فيمكن القول إن الإفصاح الشامل والتثقيفي والوقائي هي أنواع الإفصاحات الرئيسية، أما الباقي فتمثل مستويات إفصاح أكثر مما هي أنواع إذ أن الإفصاح الكافي والتفاضلي والملائم والعادل ماهي إلى مستويات تحدد فيه درجة المعلومات المعروضة للمستفيدين وحسب احتياجهم.

ثالثا . أساليب وطرق الإفصاح :

ان العرف السائد عند الافصاح عن المعلومات المحاسبية ان يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرار مستخدم المعلومة والتي هي في صلب القوائم المالية في حين ان الافصاح عن التفاصيل والملاحظات والايضاحات المرافقة لتلك القوائم يكون في جدأول تكمل تلك القوائم وأن طرق الافصاح في التقارير المالية يجب فيها عرض المعلومات المالية بطريقة مفهومة وسهلة وان يتم ترتيب المعلومات المالية بمنطقية وانتظام حتى يسهل قراءتها وان تظهر جميع المعلومات الضرورية وان تعرض في مكان يسهل الوصول اليه وذلك لغرض الاستفادة

[1] الكامل، بالعيد محمد 2011 "دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية اكثر فائدة لمستخدميها" رسالة ماجستير، جامعة قصداي مرباح، ص 13.

منها من قبل مستخدمين تلك المعلومات وأن طرق الإفصاح مختلفة وان اختيار افضل طريقة يعتمد على طبيعة المعلومات واهميتها النسبية ويمكن تقسيم طرق الإفصاح الأكثر استخداماً الى[1] :-

1 . ضمن القوائم المالية الأساسية : ويعني هنا وجوب ظهور المعلومات الملائمة والمهمة في واحدة أو اكثر من القوائم المالية فالموجودات والمطلوبات ونتيجة الأعمال وحقوق المساهمين من الواجب الإفصاح عنهم في القوائم المالية طالما من المتاح قياس التغيرات والعمليات الأخرى بدرجة عالية من الدقة والموثوقية وذلك لأن الطريقة في عرض المعلومات دور مهم في مساعدة مستخدمي المعلومات المالية بالتنبؤ بالأرقام المستقبلية فمثلا في قائمة الدخل تصنيف المصاريف الى متغيرة وثابتة يساعد مستخدم المعلومات على التنبؤ بحجم المصاريف تبعا لحجم المبيعات[2].

2 . الملاحظات الهامشية : وهدفها عرض المعلومات التي تتعلق بالقوائم المالية والتي لم يمكن عرضها في صلب القوائم المالية إذ عادة ما تذكر تلك الملاحظات لذكر معلومات كمية ونوعية تمثل تفصيلاً للمعلومات الواردة في صلب القوائم المالية أو أن تكون معلومات ذات أهمية ثانوية ومثال على ذلك إيضاح التغيير بالأساليب والطرق المحاسبية المتبعة[3].

---

[1] العلول، عبد المنعم عطا 2008 "دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة" رسالة ماجستير، الجامعة الأسلامية – غزة، ص 35.

[2] صلاح، حواس 2008 "التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية" اطروحة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ص26_27.

[3] إلدون، هندركسن 1990 "النظرية المحاسبية" تعريب : كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص785_786.

3 . القوائم المالية الملحقة : وهي ملاحق إضافية للقوائم المالية لا تستطيع الهوامش استيعابها ترفع مع القوائم المالية ويتم من خلال هذه القوائم المالية الملحقة اعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة في صلب القوائم المالية مثل قائمة التغير بالمركز المالي وطرق الاهلاك[1].

4 . تقرير الإدارة : وهو تقرير تعده الإدارة لمناقشة التقارير المالية والإدارية التي عدت من قبل الإدارات التنفيذية ويتضمن هذا التقرير نتائج الاداء الحالي والتشغيلي والمالي للوحدة الاقتصادية وأهم المشاكل التي تواجهها والإجراءات التي تتخذ في مواجهتها والمخاطر والشكوك المستقبلية وتأثيرها المحتمل على المركز المالي[2]. ويغطي تقرير الإدارة ثلاث جوانب مالية وهي السيولة ومصدر رأس المال ونتيجة العمليات إذ مطلوب من الإدارة تحديد الجوانب الإيجابية وغير الإيجابية من هذه الانشطة مع تحديد جوانب عدم التأكد منها والجوانب الجوهرية[3].

5 . تقرير المدقق الخارجي (مدقق الحسابات) : ان التقرير النهائي للمدقق الخارجي ليس هو بالذات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للوحدة الاقتصادية لكن تقرير المدقق يؤدي بدوره إلى الإفصاح عن المعلومات مثل المعلومة التي تخص التأثير المهم نسبيا نتيجة استخدام الطرق المحاسبية المختلفة عن تلك الطرق المقبولة قبولا عاما أو التحول في استخدام طريقة مقبولة قبولا عاما الى اخرى غيرها أو ان يعطي رأيه عن آلية التغير من طريقة لأخرى اذن لا يمكن اعتبار تقرير المدقق هو افصاح بشكل كافي وأن

---

(1) ابو زيد، محمد المبروك 2005 "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية" دار ايتراك، القاهرة، ص 578.

(2) سلوم، حسن عبد الكريم و ثامر كاظم عبد الرضا 2016 "دور مراقب الحسابات في اكتشاف مؤشرات الاحتيال من خلال مناقشة وتحليل تقرير الإدارة دراسة مقارنة" مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (107)، ص 255.

(3) Kieso، Donald E. and Weygandt J. Jerry and Warfield Terry D. 2012"Intermediate Accounting" 14th Edition، John Wiley & Sons Inc، United states، p917.

الوحـــدة كانـــت متبعـــة للإجـــراءات والسياســـات المقبولـــة قبـــولا عامـــا[1]. وإشـــارات القاعـــدة المحاســـبية العراقيـــة رقـــم 6 علـــى مـــدقق الحســـابات أن يوضـــح فـــي تقريـــره علـــى أي معلومـــات وبيانـــات وردت فـــي القـــوائم الماليـــة أو القـــوائم الملحقـــة أو فـــي تقريـــر الإدارة يـــرى أنـــه مـــن المهـــم جلـــب القـــارئ لهـــا وتضـــيف القاعـــدة المحاســـبية العراقيـــة رقـــم 6 انـــه فـــي حـــال عـــدم وجـــود كفايـــة المعلومـــات التـــي تفصـــح عنهـــا الإدارة فـــإن علـــى مراقـــب الحســـابات المـــدقق الخـــارجي أن يفصـــح فـــي تقريـــره عمـــا يـــراه ضـــروري مـــن معلومـــات وفقـــا لخبرتـــه وحكمـــه المهنـــي وقناعتـــه الشخصـــية وان يقيد رأيه اذا تطلب الأمر[2].

رابعا . العوامل المؤثرة في الإفصاح :

لاشـــك أنـــه يوجـــد مجموعـــة مـــن العوامـــل التـــي تـــؤثر فـــي درجـــة الإفصـــاح للوحدة الاقتصادية وتتمثل تلك العوامل بالتقسيم الاتي :-

1 . عوامـــل بيئيـــة : ان التبـاين والاخـتلاف فـي أنـواع التقـارير ومسـتويات الإفصـاح فيهـا مـن دولـة إلـى أخـرى تعـود لأسـباب سياسـية واقتصـادية واجتماعيـة وعوامـل تختلـف بـاختلاف حاجـة المسـتخدمين وينـتج عـن ذلـك الحاجـة إلـى زيـادة المعلومـات لتتماشـى مـع تغيرات البيئة وكذلك لغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها[3].

---

[1] البديري، حسين جميل غافل 2017 "اثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية" مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14) العدد (1)، ص 365.

[2] القاعدة المحاسبية رقم (6) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسة المحاسبية لسنة 2005.

[3] البديري، حسين جميل غفال : مصدر سبق ذكره : ص 355

2 . نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجهم : لابد أن تعطي الوحدات الاقتصادية اهتماما كبيراً في تقاريرها المالية وذلك لتلبية احتياجات المستخدمين لتلك التقارير والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة ويأتي هذا الاختلاف في طبيعة المعلومات نتيجة لاختلاف نوعية المستخدمين[1].

3 . الجهات المسؤولة عن وضع المعايير : هناك اختلاف بين الجهات التي تكون مسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار المعايير التي تخص الإفصاحات باختلاف النظام المحاسبي الذي تتبناه كل دولة ففي الدول الذي تتبع المدخل القانوني مثل فرنسا تعتبر خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية في حين الدول التي تتبع المدخل التنظيمي مثل بريطانيا فإن المنظمات والنقابات لها دور مهم ومن العوامل المؤثرة على تحديد درجة الإفصاح[2].

4 . المنظمات والمؤسسات الدولية : تعد المنظمات والمؤسسات الدولية من العوامل التي تؤثر على الإفصاح بدرجات متفاوتة ومن أهم تلك المؤسسات مجلس معايير المحاسبة الدولية حيث قام هذا المجلس بإصدار معايير مهمة تتعلق بالإفصاح وذلك لتحسين نوعية وجودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي[3].

مما سبق يرى الباحث أن مصادر التمويل تؤثر بشكل كبير على الإفصاح وعامل مهم من العوامل التي تؤثر في الإفصاح فمصادر التمويل التي تعتمد على المساهمة في رأس المال والأسواق المالية تحتاج الى افصاح كبير على عكس مصادر التمويل من القروض أو من العوائل المالكة للوحدة الاقتصادية التي تقوم بدورها بتمويل الوحدة الاقتصادية يكون الإفصاح فيها بشكل اقل.

---

[1] الكامل، بالعيد محمد : مصدر سبق ذكره : ص 25

[2] لعروس، اسيا : مصدر سبق ذكره : ص 26

[3] التميمي، عماد حرش جاسم 2007 "مدى استخدام معايير الإفصاح والشفافية في اعداد القوائم المالية المقدمة للهيئة العامة للضرائب ودور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بتلك القوائم" رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية، جامعة بغداد، ص 24.

خامسا . مستويات الإفصاح :

ان الإفصاح المحاسبي يعني اظهار كل ما يتعلق بالتقارير المالية من فقرات ومعلومات كمية أو نوعية وأن الطريقة لعرض هذه الفقرات واسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة مع بيان نوع السياسة المحاسبية المتبعة في القياس لكل بند ظاهر في هذه التقارير ما هو الى لمساعدة المستخدمين لها لاتخاذ قرار سليم ولتقليل حالة عدم التأكد وتقليل الخطورة المصاحبة لاستثماراتهم ويعتبر التقرير المالي اشمل من القوائم المالية[1]. ولتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها هناك مستوين من مستويات الإفصاح وهما[2].

1 . المستوى المثالي للإفصاح : ان هذا المستوى يدعى بالإفصاح النظري ومن الصعب تطبيقه في الحياة العملية ويتحقق في ظل الشروط الاتية : –

أ . يجب ان تكون التقارير المالية على درجة عالية من التفصيل.

ب . يجب ان تكون الأرقام المالية بدقة عالية وبدرجة كبيرة من المصداقية.

ج . ان يتم عرض التقارير المالية مع حاجات ورغبات ذوي العلاقة وفي الوقت الملائم الذي يلبي تلك الحاجات والرغبات.

ومن الصعب جدا الوصول الى هذا المستوى من الإفصاح لأسباب منها عدم الالمام الكامل بطبيعة ونماذج القرارات المختلفة والمتعددة التي تعتمد مباشرة على التقارير المالية كمدخلات لها كما ان لحساسية القرار للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية وللاستجابة المختلفة لمتخذي القرار لنوع المعلومات المطلوبة كما ان لطرق القياس المحاسبي المختلفة دور في ان تكون التقارير بعيدة عن التكامل والمثالية التي تثير بدورها حالة من الشك المستمر في مصداقية هذه

---

[1] التميمي، عماد حرش جاسم، مصدر سابق : ص 24.

[2] مطر، محمد عطية 2004 "التأصيل النظري للممارسات المهنة المحاسبية في مجالات القياس ، العرض ، الافصاح" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 335_336.

التقارير ومن الاسباب التي تجعل من هذا المستوى في الإفصاح مستوى من الصعب تطبيقه هو خضوع الأنظمة المحاسبية المختلفة لمحددات وقيود يجب التقيد بها من خلال الاعراف والفروض المحاسبية المتبعة التي تنظم جمع وقياس مخرجات النظم المحاسبية[1].

2 . المستوى الممكن في الإفصاح : وهو الإفصاح الذي يراعي التوازن بين كلفة المعلومة والفائدة والعائد الذي يتحقق من تلك المعلومة في أطار ما يسمى بالجدوى الاقتصادية بحيث يعتمد هذا المستوى من الإفصاح على المبادئ المحاسبية والسياسات والتعليمات الإدارية وتعليمات جهات الأشراف والرقابة من جهة وأدلة التدقيق ومصالح مستخدمين المعلومات والأطراف ذات العلاقة من جهة اخرى وحددت لجنة التدقيق التي تعود للمعهد الامريكي للمحاسبين عن ماهية الافصاح الممكن أو الواقعي من ثم فإن المعطيات في عرض المعلومات في التقارير المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح الممكن وذلك بحصر كافة الأمور الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على مستخدمي المعلومات المحاسبية[2].

ويتضح مما سبق ذكره ان المعايير الدولية قد فصلت الأمر في هذا الموضوع اذ لا يوجد الأن افصاح ممكن أو مثالي ولكن توجد متطلبات إفصاح نص عليها المعيار كما كان سابقا في المعيار الدولي رقم 30 الخاص بالمصارف ثم جاء بعده معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع الخاص بالإفصاحات عن الادوات المالية للمصارف كمتطلبات عرض الأدوات في القوائم المالية وتبويبها والإفصاحات التي تخص المصارف المتعلقة بالمخاطر المصرفية المتمثلة

---

[1] كرجي، محمد باقر 2017 "قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص 20.

[2] عبد الجليل، حسن توفيق و محمد ابو نصار 2014 "العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية" دراسات العلوم الإدارية، المجلد (41) العدد (2)، ص 382.

بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة اذ ان هذه المتطلبات اصبحت واجبة وفرض على المصارف تطبيقه للوصول الى خاصية اساسية من خصائص المعلومات المحاسبية وهي الملاءمة.

سادسا . أهداف الإفصاح :

ان جوهر هدف الإفصاح يكمن في توضيح الأساليب الفنية المحاسبية واظهار شكل ومستوى التقارير المالية التي تساعد في بيان كمية المعلومات المحاسبية ونوعيتها التي تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المتنوعة من اجل تحقيق الأهداف المخطط لها كما أن من أهداف الإفصاح هو إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومة المحاسبية ومساعدة متخذي القرار على صنع قرار سليم مبني على معلومات دقيقة[1]، ويمكن تلخيص أهداف الإفصاح المحاسبي بما يأتي :-

1 . يهدف إلى وصف البنود المعترف بها وكيفية توفير قياسات ملاءمة لهذه البنود.

2 . يهدف إلى وصف البنود غير معترف بها وكيفية توفير قياسات ملاءمة لهذه البنود ومثال على ذلك وصف الضمان المباشر والضمان غير المباشر للديون لدى الاخرين.

3 . يهدف إلى توفير المعلومات المهمة لمساعدة المستثمرين والدائنين حتى يتم تقييم المخاطر المحتملة.

4 . توفير المعلومات المهمة لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة بالسنة المالية الحالية والسنوات السابقة[2].

---

[1] محمد، نادية محمد حمد 2016 "اثر الافصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية" رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 27.

[2] خيرة، سلمان 2020 "أهمية الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية" رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 43.

ويمكن الاستنتاج مما سبق ان الهدف الأساسي للإفصاح المحاسبي هو التعبير بكل وضوح وبشكل شامل عن الوضع المالي لأداء الوحدة الاقتصادية ويمكن تحقيق ذلك بالنسبة للمصارف من خلال تطبيق المعايير الدولية التي سيتم حصرها في الافصاح عن الادوات المالية في معيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7).

سابعا . أهمية الإفصاح :

لقد لعب الدور الاقتصادي واتساعه في اسواق المال العالمية دور مهم في حث المحاسبين في التركيز على أهمية الإفصاح عن المعلومات التي تنشر في التقارير المالية التي باتت هي المصدر الرئيسي للمعلومات من قبل المتعاملين في تلك الاسواق العالمية ومن هنا ظهرت اهمية الإفصاح في التقارير المالية[1]، وتتمحور اهمية الافصاح في ثلاث محاور مهمة وهي :-

1 . إن المعلومات المفصح عنها لها اهتمام مباشر من مختلف الأطراف المستفيدة.

2 . اكثر المصادر للمعلومات المعتمد عليها تأتي من التقارير المالية.

3 . إن تكلفة الحصول على المعلومات في التقارير المالية تكون رخيصة جدا مقارنة بالاستعانة في اعداد تقارير خاصة لمختلف اشكال المستخدمين[2].

كما أن أهمية الإفصاح تأتي من أن الإفصاح يوفر معلومات عن التدفقات النقدية من ناحية توقيت وحجم تلك التدفقات كما أنه يؤدي إلى توفير قوائم مالية إضافية تتماشى مع التقلبات العامة في الأسعار إضافة إلى القوائم التاريخية الاساسية الغير معدلة وكذلك تقديم جميع المعلومات التي تتعلق بالموارد الاقتصادية للوحدة الاقتصادية والالتزامات التي تخصها والتغيرات التي تحدث لتلك الموارد والالتزامات كما يبين اخيرا مدى المساهمة التي تبديها الوحدة الاقتصادية في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية على شكل تقارير وقوائم لا يتم فيها امكانية القياس

---

[1] مطر، محمد عطية و وليد ناجي الحيالي و حكمت احمد الرأوي 1996 "نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات الاطار الفكري وتطبيقاته العلمية" دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، ص 368.

[2] ابو زيد، محمد المبروك 2005 "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية" ايتارك للنشر والتوزع، القاهرة، ص580.

النقدي[1]، ولابد من ربط الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية بخاصية اساسية تسمى خاصية الملاءمة وفي هذا السياق تلقيان وجهتي اهم مجمعين مهنين في الولايات المتحدة الأمريكية وهما الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) والمعهد الامريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) فقد عبرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين عن رأيها حيال هذا الموضوع في احد التقارير الصادرة عنها حيث اعتبرت خاصية الملاءمة هي التي تحدد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها فيما اعتبرت الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم وكمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها[2]، وان أهمية الإفصاح تأتي أيضاً من كونه من المبادئ الثابتة في اعداد التقارير المالية وعلأوة على ذلك هو من المبادئ المقبولة قبولا عاما لأنه يستمد اهميته من تعدد الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية التي تنعكس على القرارات المتخذة من قبلهم نتيجة اعتمادهم على تلك المعلومات المفصح عنها والذي له أثر بارز في تخفيض حالة عدم التأكد وتقويم اداء الوحدات الاقتصادية بشكل موضوعي[3]، وكل ما ذكر لاشك يؤدي الى تحسين وزيادة قيمة المعلومات المحاسبية حيث من خلال ما ذكر يمكن ان نواجه القصور الذي ينشأ من الافتراضات المحاسبية التي من الصعب استمراها مثل ثبات النقد[4].

---

[1] خليل، عطا الله وارد و محمد عبد الفتاح العشمأوي 2008 "حوكمة المؤسسة المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة" مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص 104.

[2] مطر، محمد وموسى السويطي 2008 "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات العرض والقياس والإفصاح" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 34.

[3] شهاب، سمير محمود 2010 "الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفقا للقواعد المحاسبية المحلية والمعايير الدولية" رسالة ماجستير، المعهد العربي للمحاسبين القانونين، ص 17.

[4] الصبان، محمد سمير "دراسات في المحاسبة المالية اصول القياس واساليب الاتصال المحاسبي" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، بدون سنة نشر، ص 104.

ثامنا . الإفصاح حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) :

ان التطور الحاصل والمتواصل في النشاط الاقتصادي وانتشار حرية الانتقال في رؤوس الأموال حول العالم ساهم بشكل كبير في ظهور أدوات مالية جديدة ازداد من خلالها حجم العمليات ألاقتصادية المنفذة مما حث المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية ان تضع اسس وقواعد للإفصاح عن هذه الادوات وتم ذلك من خلال تعزيز خاصية الملاءمة وهي خاصية اساسية من خصائص المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية ولذلك تم اصدار معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) حتى يختص بالإفصاح عن المخاطر الناتجة من التعامل بالادوات المالية وعندما تم اصدار هذا المعيار ألغى جميع البنود التي تتعلق بالإفصاح في المعيار الدولي IAS32 اما ما تبقى من المعيار فيتعلق بعرض الأدوات فقط وكذلك قام بإلغاء المعيار الدولي IAS30 الذي يتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية المماثلة فحصر بذلك كل الإفصاحات عن الادوات المالية مع بعضها[1].

تاسعا . مبررات الحاجة الى معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) في المصارف :

1 . تبني المعايير الدولية في اعداد التقارير المالية يساعد ويحسن من المقارنة والمعلوماتية للبيانات المالية للمصارف وذلك من خلال أن مخصصات القروض اصبحت اكثر قابلية للمقارنة بين البلدان بعد تبديل انظمة المحاسبة واعتمادها على المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية[2].

---

[1] صبايحي، نوال 2011 "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IASوأثره على جودة المعلومة" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص 89.

[2] Gebhardt ،G. and Novotny ،Farkas 2018 "Comparability And Predictive Ability Of Loan Loss Provisions _The role OF Accounting Regulation Versus Bank Supervision" Annual Accounting Conference.

2 . تبني المعايير الدولية يمكن أن يساعد الدول النامية في الاستفادة من المعلومات المالية ذات الجودة العالية واعداد مناخ يسمح لسوق المال بالعمل بكفاءة[1].

3 . إن رأس المال يعتبر سلعة عالمية وكي يمكن المنافسة على هذه السلعة يجب تعزيز وتنشيط معايير الابلاغ التي تحكم ممارسة المحاسبة والافصاح من قبل الاقتصاديات النامية[2].

4 . إن تطبيق واعتماد معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) من قبل الدول النامية يؤدي إلى ترشيد مجلس المعايير المحاسبية الدولية حول مدى ملائمة معاييرها للبلدان النامية[3].

5 . الافصاح عن المعلومات عن الادوات المالية يؤدي إلى انخفاض التباين وعدم التماثل في المعلومات وبالتالي يقلل من المخاطر ويحسن من عملية صنع القرار[4].

6 . إن الافصاح عن المخاطر المصرفية يستقطب الانتباه في العقود الاخيرة في القطاع المالي وان الإفصاح عن المخاطر مهم ليس فقط للوحدات المالية بل لحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والمعاملات الدولية وأن الابلاغ عن المخاطر اصبح اكثر أهمية بعد الازمة المالية ومع اعتماد المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS7) فإن المعيار الدولي يتطلب من الوحدات الاقتصادية الابلاغ عن المخاطر في تقاريرها السنوية ويركز على الافصاحات حول الادوات المالية ونظرا

---

(1) TAHAT ،Yasean A. et al. 2016 "The Impact of IFRS 7 On the Significance of Financial Instruments" Disclosure. Accounting Research Journal ،Vol(29) No(3) p 244.

(2) OTHMAN ،Hakim and Ben KOSSENTINI ،Anas. 2015 "IFRS adoption strategies and theories of economic development: Effects on the development of emerging stock markets" Journal of Accounting in Emerging Economies ،Vol(5) N(1) ، P 71.

(3) TAHAT ،Yasean A. et al. 2016 "The Impact of IFRS 7 On the Significance of Financial Instruments Disclosure" Accounting Research Journal ،Vol(29) No(3) ،p 245.

(4) ATANASOVSKI ،Atanasko et al. 2015 "Empirical Investigation Into The Determinants Of Compliance With IFRS 7 Disclosure Requirements" Acta Universitatis Danubius Economica ، Vol(11) No(2), p 6.

لان المصارف تمتلك اكبر قدر من الادوات المالية من اجمالي الموجودات والمطلوبات فإن القطاع المصرفي سيكون اكثر تأثرا بتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS7)[1].

7 . حاجة المستثمرين لمزيد من الإفصاح عن المخاطر بالشكل مفصل وبما أن الإفصاح عن المخاطر هو عنصر مهم في سوق الاعمال بالتالي هو آمر اساسي ومهم لذا توجب اعتماد المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS7) لتعزيز متطلبات الافصاح التي تتعلق بالاستثمار في الادوات المالية[2].

عاشرا . المصطلحات الواردة في المعيار :

قبل التطرق وعرض متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) لابد من تعريف وتوضيح أهم المصطلحات التي وردت ضمن هذا المعيار :-

1 . معايير المحاسبة الدولية : المعيار لغويا هو النموذج المتحقق لما ينبغي ان يكون عليه الشيء أو هو ما يؤخذ لقياس غيره اما عند المحاسبين فالمفهوم لا يختلف عن ما ورد اعلاه مع ربطه بالمحاسبة ويمكن تعريف المعيار بأنه النموذج والمرشد الذي يوجه الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات حيث ينظر الى المعايير على انها مقاييس وموازين تعتمد وتقبل من قبل مجموعة أو دولة ويتم من خلالها القياس والحكم على جودة شيء معين[3].

---

[1] الشامي، مصطفى كمال واخرون 2019 "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي طبقا للمعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٧) مع دراسة ميدانية" مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد (5) العدد (6)، ص 64.

[2] Wany، X. 2014 "The Effects Of Ifrs7Adoption، A Study Of risk Disclosure in Western European Commercial Bank" Master Thesis, Accounting And Finance Erasmus University، P5.

[3] الحاج، نوى 2009 "انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية" رسالة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، ص 17.

2 . الأداة المالية : هو اي عقد يترتب عليه نشوء موجود أو مطلوب أو أداة حق ملكية لوحدة اقتصادية على وحدة اقتصادية أخرى وكذلك هي حق ملكية يدل على حصة في صافي الموجودات ومعنى حق الملكية هنا ما تبقى من موجودات الوحدة الاقتصادية بعد خصم جميع مطلوباتها[1].

3 . الموجود المالي : عرف المعيار الدولي المحاسبي(IAS39) الموجود المالي في الفقرة (8) منه انه النقد أو الحق التعاقدي لاستلام نقدية وموجودات مالية أخرى من وحدة اقتصادية ثانية واضاف أيضاً انها اي حق تعاقدي لتبادل أدوات مالية مع وحدة اقتصادية أخرى كما يمكن أن يكون الموجود المالي على شكل أداة حق ملكية لوحدة اقتصادية أخرى[2].

4 . المطلوب المالي : هو الالتزام بدفع مبلغ معين من المال وهو يحمل إلى انتقال الملكية أي انتقال ملكية أوراق مالية أو انتقال ملكية أدوات مالية[3].

5 . المشتقات المالية : تعتبر المشتقات المالية عقود مالية ترتبط بفقرات خارج الميزانية وتتمثل قيمتها بقيمة واحدة أو اكثر من الموجودات أو الأدوات أو أي مؤشر أساسي مرتبط بها[4].

---

[1] خليل، حوراء حسن 2018 "دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الادوات المالية المشتقة في القوائم المالية" المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (14) العدد (56), ص 342.

[2] الدوغجي، علي حسين و عادل صبحي الباشا 2017 "الأصول المالية بين القياس والاعتراف والإفصاح في المعايير المحاسبية" مجلة دنانير، المجلد (1) العدد (10), ص 547.

[3] كحلون، علي 2013 "طرق التنفيذ واستخلاص الديون العامة والخاصة" منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، ص 10.

[4] موسى، قاسم هادي و محمد عبد اللطيف خطاب 2015 "السيطرة على عوائد ومخاطر المشتقات المالية" مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد (21) العدد (88)، ص 113.

احد عشر . أهداف معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) :

1 . يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالادوات المالية في التقارير المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم :-

أ . أهمية الادوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للوحدة الاقتصادية.

ب . طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الادوات المالية التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ اعداد التقارير المالية وكيفية إدارة الوحدة الاقتصادية لهذه المخاطر.

2 . تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الموجودات والمطلوبات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي (IAS32) ومعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9)[1].

اثنى عشر . نطاق المعيار :

يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المنشآت ولكافة انواع الادوات المالية باستثناء.

1. الحقوف في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة التي يتم المحاسبة فيها وفق المعايير الدولية المالي الدولية (27) (28) ومعيار الابلاغ المالي العاشر.
2. منافع الموظفين والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين حسب المعيار الدولي التاسع عشر.

[1] معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الافصاح عن الادوات المالية، متاح على موقع WWW.FOUCUSIFRS.COM (17/5/2020)

3. العقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب معيار الابلاغ المالي الدولي الثالث.

4. عقود التأمين بموجب معيار الابلاغ المالي الرابع.

لا يشمل المعيار الادوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على اساس الاسهم وفق معيار الابلاغ المالي الدولي الثاني[1].

ثلاثة عشر . الإفصاح عن فئات الموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي:

يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية التالية كما جاء تعريفها في المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) اما في صلب الميزانية أو الايضاحات والملاحظات.

1 . الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به (المخصص) بالقيمة العادلة وفق المعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS9)

2 . الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفق المعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS9)

3 . الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS9)

4 . المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر مع تصنيفها الى مطلوبات مخصصة بالقيمة العادلة ومطلوبات محتفظ بها للمتاجرة

5 . المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة[1].

---

[1] حميدات، جمعة 2014 "خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية" المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، عمان، ص 511.

اربع عشر . متطلبات الإفصاح للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر :

اذا قامت الوحدة الاقتصادية بوسم موجود مالي أو مجموعة من الموجودات المالية على أن يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة والذي بخلافه كان سيتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو التكلفة المستنفذة فيجب عليها الإفصاح عن :-

1 . الحد الأقصى لتعرض الموجود المالي لمخاطر ائتمانية في نهاية فترة التقرير.

2 . المبلغ الذي تخفض به أي مشتقات ائتمانية أو أدوات مشابهة تقلل الحد الاقصى لتعرض للمخاطر الإئتمانية.

3 . مبلغ التغير خلال الفترة وبشكل مجمع في القيمة العادلة للموجود المالي الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الإئتمانية.

4 . مبلغ التغير في القيمة العادلة لأي مشتقه مالية ائتمانية أو أدوات مشابهة.

أما أذا قامت الوحدة الاقتصادية بوسم مطلوب مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وفقا لفقرات معيار الابلاغ المالي التاسع وكانت مطالبة بعرض آثار التغيرات في المخاطر الإئتمانية لذلك الالتزام ضمن الدخل الشامل الأخر يجب عليها الافصاح عن :-

أ . مبلغ التغيير بشكل مجمع في القيمة العادلة للمطلوب المالي الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الإئتمانية لذلك الائتمان.

ب . الفرق بين المبلغ الدفترية للمطلوب المالي والمبلغ الذي تطالب الوحدة الاقتصادية تعاقديا بدفعه عند الاستحقاق الى حامل الالتزام.

ج . أي تحويلات للمكسب أو الخسارة المجمعة ضمن حق الملكية مع بيان سبب هذه التحويلات[2].

---

[1] حميدات، جمعة و محمد ابو نصار 2016 "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الجوانب النظرية والعملية" المكتبة الوطنية، عمان، ص 724.

[2] معيار الابلاغ الملي الدولي السابع، مصدر سابق.

خمس عشر . متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل وحقوق الملكية :

على الوحدة الاقتصادية ان تفصح عن بنود الدخل والمصروف والربح والخسارة أما في صلب القوائم المالية أو في الايضاحات كما يأتي :-

1 . صافي المكسب أو الخسائر.

2 . الموجودات أو المطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع تفصيل رقم صافي المكسب والخسارة لكل من نوعي هذه الفئة موجودات مالية بالقيمة العادلة وموجودات مالية للمتاجرة.

3 . الموجودات المالية المتاحة للبيع مع بيان مبلغ الربح والخسارة المعترف به مباشرة ضمن حقوق الملكية

4 . الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

5 . القروض والذمم.

6 . مبلغ خسارة التدني (الخسائر الإئتمانية المتوقعة).

7 . دخل الفائدة الناجم من تدني الموجودات المالية (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)[1].

ست عشر . الإفصاحات الأخرى :

1 . السياسات المحاسبية : طبقا للفقرة من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية على المنشأة الإفصاح وضمن بند ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية.

[1] حميدات، جمعة : مصدر سبق ذكره : 515.

2 . محاسبة التحوط : على الوحدة الاقتصادية الإفصاح وبشكل مفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي (39) مثل تحوط القيمة العادلة وتحوط التدفقات النقدية وتحوط صافي الاستثمار في العملات الأجنبية وكما يأتي :-

أ. وصف لكل نوع من أنواع التحوط.

ب. وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية طبيعة المخاطر المتحوطة لها[1].

3 . القيمة العادلة : يطلب المعيار الإفصاحات الاتية عن القيمة العادلة.

أ. يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الموجودات والمطلوبات.

ب. عند الافصاح عن القيمة العادلة على الوحدة الاقتصادية تبويب الموجودات والمطلوبات المالية ضمن فئات.

ج. على الوحدة الاقتصادية الافصاح عما يأتي :-

(1) . طرق تحديد القيمة العادلة.

(2) . بيان اذا كانت القيمة العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط أو أنها حددت من خلال اساليب التقييم المحددة في المعايير الدولية.

(3) . اذا حددت القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها في التقارير المالية من خلال اساليب التقييم المبينة على فرضيات محددة فاذا حدث اية تغيرات على فرضية أو اكثر من تلك الفرضيات وادى ذلك الى تعديل في القيمة العادلة فإن على الوحدة الاقتصادية بيان تلك الحقيقة والافصاح عن الأثر الجوهري لهذه التغيرات على القيمة العادلة[2].

---

[1] حميدات، جمعة : مصدر سبق ذكره : ص 511.

[2] المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2018، ص 247.

سبع عشر . الضمان الرهني :

يجب على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن :-

1 . المبلغ الدفتري للموجودات المالية التي قامت برهنها على انها ضمان رهني لمطلوبات محتملة.

2 . عندما تحتفظ الوحدة الاقتصادية بضمان رهني ويكون مسموح لها ببيع الضمان الرهني أو إعادة رهنه في غياب تعثر مالك الضمان الرهني في السداد فيجب على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن :-

أ. القيمة العادلة للضمان الرهني المحتفظ به.

ب. القيمة العادلة لأي ضمان رهني تم بيعه أو اعيد رهنه وما اذا كان التزام على الوحده الاقتصادية بإعادته[1].

ثمان عشر . الإفصاح عن المخاطر التي تنشأ من الادوات المالية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) :

على الوحدة الاقتصادية الافصاح عن معلومات تمكن مستخدمي التقارير المالية من تقيم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الادوات المالية والتي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية في تاريخ اعداد القوائم المالية.

1 . الافصاحات النوعية : لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الادوات المالية يجب على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن :-

أ . التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.
ب . الاهداف والسياسات والإجراءات لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر.
ج . اي تغيرات في البند (أ) والبند (ب).

---

[1] المصدر السابق : 240

2 . الافصاحات الكمية : لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الادوات المالية يجب على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن :-

أ . ملخص للبيانات الكمية بشأن تعرضها لتلك المخاطر في نهاية فترة التقرير ويجب ان يستند هذا الإفصاح إلى المعلومات المقدمة داخليا.

ب . تركيزات المخاطر[1].

تسع عشر . مخاطر السيولة :

وهي المخاطر التي تنتج بسبب عدم قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته في الميعاد المحدد، يتطلب المعيار الافصاح عما يأتي :

1. تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية.
2. ووصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات[2].

عشرون . مخاطر السوق :

إن أهم متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر المصرفية هو الافصاح عن معلومات لها علاقة بمخاطر السوق وتعرف مخاطر السوق انها المخاطر التي تنتج بسبب خسائر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ويجب الافصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية مع بيان آثار هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية وماهي الأساليب والفرضيات المستخدمة في اعداد تحليل الحساسية والتغيرات التي طرأت على الاساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة[3].

---

[1] النجار، جميل حسن 2015 "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الابلاغ المالي الدولي السابع" (IFRS7) المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد (17) العدد (2)، ص 164.

[2] زرقط، فايزة ولباز الامين 2020 "إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي الادوات المالية (IFRS7) الافصاحات" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13) العدد (1)، ص 15.

[3] النجار، جميل حسن : مصدر سبق ذكرة : ص 126

احد وعشرون . مخاطر الائتمان :

مخاطر الائتمان هي خسارة تحدث بسبب اخفاق المقترضين في تسديد التزاماتهم وفقا لشروط التعاقد وكما هو معروف أن عملية منح القروض من الأنشطة الاساسية للمصارف ولذلك من المتوقع أن تتعرض المصارف لمخاطر متعددة بسبب منح القروض وعلى المصارف التعامل مع هذه المخاطر عند التوقف عن الدفع اقساط الفوائد والقروض ويجب الإفصاح حسب متطلبات المعيار عن فئة من الادوات المالية عن الحد الاقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له الوحدة الاقتصادية لمخاطر الائتمان ووصف للضمانات الموجودة بحوزة الوحدة الاقتصادية والإفصاح عن المزايا الإئتمانية للموجودات المالية[1].

ويتضح مما ذكر أن من الخطأ التعامل مع هذه المخاطر عند التوقف عن الدفع اقساط الفوائد والقروض اي يعني أن تكون المعالجة مسبقة وليست سابقة وهذا ما تسعى اليه في الحقيقة المعاير الدولية اذ عرض (IFRS9) نموذج جديد يعتمد على المسبق وليس السابق وهو الخسائر الإئتمانية المتوقعة وقد تطرق له المعيار كقياس اما معيار الدراسة وهو (IFRS7) اخذ جانب الإفصاح فقط.

اثنى وعشرون . مفهوم الادوات المالية :

يعد التمويل عن طريق طرح الأسهم والسندات والقروض من الأنشطة التي تمول بها الوحدة الاقتصادية نشاطها حيث تلجأ الوحدات الاقتصادية في حال عجزها إلى من لديهم الفائض النقدي لسد عجزها، إذ تعد الادوات المالية احد أدوات هذا التمويل وهذا الأمر انعكس بشكل كبير على زيادة التعامل بتلك الأدوات، وتعرف الادوات المالية بأنها وثيقة مثل السند والسهم

[1] الشامى، مصطفى كمال عطا 2019 "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7(مع دراسة ميدانية" مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد (6)، ص 52.

والكمبيالة والعقود المستقبلية والعقود الآجلة أي إنها وثيقة تحتوي على قيمة نقدية أو إنها تمثل اتفاق قانوني ملزم للأطراف المتعاقدة حيث أن هذا التعريف يركز على أن الادوات المالية عبارة عن وثيقة تملك قيمة نقدية واجبة السداد[1]، وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي 32 وهو المعيار المختص بعرض الادوات المالية الأداة المالية على إنها عقد يؤدي إلى نشوء موجود مالي لوحدة اقتصادية وفي نفس الوقت نشوء مطلوب مالي أو أداة حق ملكية لوحدة اقتصادية أخرى[2]، ووفقا للتعرفين السابقين فإن اشكال الادوات المالية هي الموجودات والمطلوبات المالية وحق الملكية واذا اردنا أن نوضح الفقرات التي ظهرت في التعريفين السابقين بالنسبة للموجود المالي يعرف بأنه أي موجود عبارة عن نقدية وأدوات حقوق ملكية لمشروع أخر مثل الاستثمارات في الأسهم صادرة عن مشروعات أخرى وانه حق تعاقدي لاستلام نقد أو موجود مالي من مشروع أخر مثل الذمم المدينة والقروض إلى المشروعات الأخرى كما ان الموجود هنا يكون على صورة عقد ستتم تسويته مثل العقود المشتقة والغير مشتقة[3].

اما المطلوب المالي هو التزام مالي تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي أخر لوحدة اقتصادية أخرى أو لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع وحدة اقتصادية أخرى بموجب شروط من المحتمل انها غير ايجابية ومن امثلة ذلك الذمم الدائنة والقروض المحصلة من وحدات اقتصادية أخرى والسندات الصادرة المطلوبات المالية المشتقة مثل التزامات عقود الخيار والتزامات العقود الآجلة[4].

---

[1] يعقوب، ابتهاج اسماعيل و جنان عبد العباس باقر 2018 "الممارسات المحاسبية للأدوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية" مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد (10) العدد (3)، ص531.

[2] IAS International Accountingl stanadards (IAS32)، 2020, https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias PP32 .

[3] جمعة، احمد حلمي 2010 "محاسبة الادوات المالية" دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 206.

[4] حميدات، جمعة و محمد أبو نصار 2016 "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الجوانب النظرية والعملية" المكتبة الوطنية، عمان، ط3، ص465_466.

ونستنتج أيضاً أن هناك بنود تمثل موجودات مالية ومطلوبات مالية لكنها لا تعتبر ادوات مالية كما عرفها المعيار الدولي للبلاغ المالي (32) كونها لا تتضمن نشوء حق حالي وتعاقدي باستلام نقد أو بدفع نقد بالنسبة لتلك الموجودات مثلا المصاريف المدفوعة مقدما الموجودات الغير ملموسة الموجودات الغير المتداولة أو الثابتة مثل الأراضي والمباني اما بالنسبة الى المطلوبات مثلا الايرادات المؤجلة ومخصصات ضمانات البضاعة كونها ترتبط بتقديم خدمات مستقبلية لكن لا تؤدي الى نشوء التزام تعاقدي بدفع النقد[1].

ولقد وضحنا الموجود والمطلوب الذي يعتبر من الادوات المالية اما بالنسبة لحق الملكية ورد تعريفها في المعيار الدولي المحاسبي(32) هي اي عقد يدلل على حصة متبقية في موجودات الوحدة الاقتصادية بعد طرح جميع مطلوباتها مثل الاسهم الممتازة والعادية ولكن يبقى كيفية تصنيف الأداة على انها حق ملكية أو مطلوب مالي يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي إلى أنه يجب على الجهة التي تصدر الأداة المالية تصنيف الأداة المالية على انها مطلوب مالي ام حق ملكية حسب جوهر الترتيب التعاقدي لها عند الاعتراف الأولي بها[2].

ثلاث وعشرون . خصائص الادوات المالية :

تعتبر خصائص الادوات المالية الأساس الذي يستند عليه المستثمر في اختياره لهذه الأدوات وعموما تتميز الادوات المالية بخمس خصائص أساسية[3] وهي :-

---

[1] حميدات، جمعة 2014 "خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية" المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، عمان، ص439_440.

[2] حميدات، جمعة : مصدر سبق ذكره 2014 : ص 440.

[3] اندرأوس، عاطف 2007 "أسواق الأوراق المالية بين ضروريات التحول الاقتصادية والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 62.

1 . **مدة الاستحقاق**

وهي الفترة التي تقع بين تاريخ اصدار المدة المالية وتاريخ اعادة المبلغ المستحق عليها وتتباين وتتنوع مدة استحقاق الادوات المالية إذ تتراوح بين الاستحقاق الفوري والذي تتميز به الحسابات المصرفية كحسابات التوفير والحسابات الجارية والى الاستحقاق الغير فوري الذي تتميز به الأسهم والسندات.

2 . **القابلية على التسويق**

أي إن يكون بالإمكان بيعها لطرف ثالث قبل تاريخ استحقاقها مما يجعلها ذات جذب اكثر للمدخرين لأنها توفر مرونة اكبر في التصرف بها عند الحاجة.

3 . **عنصر المخاطرة**

في أي نشاط اقتصادي دائما ما يكون هناك درجة من المخاطرة يتحملها من يشارك في ذلك النشاط حيث تتضمن هذه المخاطرة احتمالية الكسب والخسارة وعنصر المخاطرة بالنسبة للأدوات المالية تعني المخاطرة التي يتحملها المستثمر أو المقرض عند شراء الأداة المالية وتكون نسبة درجة المخاطرة ذات تناسب طردي مع احتمالية تحمل مستخدم الأداة المالية لخسائر اكبر إلى أنه بالمقابل فإن زيادة درجة المخاطرة يعني زيادة المكسب المتوقع حدوثه من استخدام تلك الأدوات ويتعرض المستثمر في هذه الأدوات إلى ثلاث أنواع من المخاطر ترتبط باقتنائه للأدوات وهي مخاطر السوق التي تتمثل بمخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف والثانية هي مخاطر السيولة والثالثة هي المخاطر الإئتمانية.

4 . **السيولة**

وتعني سرعة تحويل الموجودات المالية الى نقد وبأعلى سعر نقدي لها ولهذا فإن السيولة بهذا المعنى تعتمد على خصائص ثلاث سابقة للأدوات المالية بحيث تتلخص العلاقة بينهما بما يأتي :

أ. تزداد درجة السيولة للأدوات المالية مع زيادة امكانية تسويقها.
ب. تزداد درجة السيولة للأدوات المالية مع مدد الاستحقاق الاقصر.
ج. تزداد درجة السيولة للأدوات المالية مع انخفاض المخاطر التي تحملها.

5 . **قابلية الأدوات للتجزئة**

اي مدى توفر الادوات المالية بفئات مختلفة حتى يستطيع المستثمر ان يقتني منها ما يناسب احتياجاته بعكس بعض الأدوات كشهادات الايداع بمبلغ معين والتي لا يمكن تجزئتها لذا يصعب تدأولها وتنخفض سيولتها.

6 . **العائد**

يمثل العائد الدوري للتوزيعات المدفوعة لحامل الأسهم أو مدفوعات السندات وأدوات الدخل الثابت الأخرى بينما يعكس العائد الكلي مجموع كل من العائد الدوري والأرباح أو الخسائر الرأس مالية التي تتحقق خلال الفترة ويمثل معدل العائد بعد الضريبة اقوى حافز لاقتناء الموجود المالي لأنه قيمة الإضافة لثروة المستثمر.

ومما سبق يمكن القول أن خاصية مدة الاستحقاق هي السبب الرئيسي في التميز بين الادوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر والادوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة اذ ان الأداة المالية التي يكون لها تاريخ استحقاق محدد وبفائدة ثابتة لابد ان يكون قياسها بالتكلفة المطفأة

اربع وعشرون . انواع الادوات المالية :

تشمل الادوات المالية كل من الادوات المالية التقليدية أو الأساسية مثل حقوق الملكية وادوات الدين والادوات المالية الثانوية (المشتقات المالية) مثل خيارات الشراء والعمليات الآجلة والمستقبلية ومبادلات سعر الفائدة وغيرها وبذلك تقسم الادوات المالية المتداولة في الأسواق العالمية إلى مجموعتين[1] وهي :-

1 . الادوات المالية التقليدية (الأساسية) :

طالما أن لدى الوحدة الاقتصادية نقدية زائدة عن الحاجة الاعتيادية من الصحيح استغلال هذه النقدية الزائدة وعدم حصرها بالخزينة والمصرف على شكل حسابات جارية وودائع حتى لا تصبح موارد معطلة وأن الأوراق المالية تعد واحدة من مصادر التمويل طويلة الأجل بالنسبة للوحدة الاقتصادية وكذلك بالنسبة للدولة يمكنها ان تصدر أوراق مالية حتى تمول المشروعات وتغطي العجز وقد عرفت الأوراق المالية بأنها قيم منقولة تصدر من اشخاص معنويين أو عموميين مثل الدولة والمؤسسات الخاصة وينتج عن ذلك دين يقع في عاتق الهيئة المصدرة أو مشاركة في الملكية من قبل مشترين تلك الأوراق إذ تتضمن الادوات المالية الأساسية الأوراق المتعارف عليها المتمثلة بحقوق الملكية مثل الأسهم العادية والممتازة وأدوات الدين مثل السندات والتي تمثل ركائز اسواق رأس المال الحاضر[2]، وادناه سوف يتم عرض لأهم الادوات المالية التقليدية :

---

[1] حنفي، عبد الغفار 2007 "الاستثمار والأوراق المالية أسهم، سندات، وثائق الاستثمار" الدار الجامعية، الإسكندرية، ص36.

[2] علي، عبد الوهاب نصر 2004 "مبادئ المحاسبة المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية" الجزء الثاني، الدار الجامعية، الأسكندرية، ص 139.

أ . حقوق الملكية (الأسهم):

تصدر شركات الأموال الأسهم في حالة التأسيس أو زيادة رأس المال من خلال نشاطها الاقتصادي أو في حالة الاندماج القانوني أو الاتحاد أو حتى حالة الشراء كما في الشركات القابضة والتابعة حيث تلتزم هذه الشركات بتوزيع الارباح على حملة الأسهم على شكل ارباح نقدية أو عينة (اسهم مجانية) إذ أن الأسهم تمثل حقوق المساهمين في الوحدات الاقتصادية التي ساهموا في رؤوس أموالها وتنقسم بدورها إلى قسمين الأسهم العادية والأسهم الممتازة[1].

(1) الأسهم العادية :

تعتبر الاسهم العادية مستند ملكية له قيمة اسمية ودفترية وسوقية وقيمة تصوفيه إما بما يخص القيمة الأسمية هي القيمة التي تدون عند إصدار السهم على وثيقة السهم لتوثيق حساب رأس المال في المستندات المحاسبية إما القيمة الدفترية تأتي من إجمالي عدد المساهمين على عدد الأسهم اي يعني قيمة الأسهم المقيدة بحقوق الملكية إما القيمة السوقية فإنها تعني سعر السهم في السوق وتتأثر بالعرض والطلب[2] ولحاملي هذه الأسهم الحقوق التالية.

(أ) لهم الحق في الحصول على أرباح الوحدة الاقتصادية بعد استيفاء اصحاب الحقوق الأخرى لنصيبهم (الدائنون وحملة الاسهم الممتازة والسندات).

(ب) لهم الحق في الحصول على حصة من صافي موجودات الوحدة الاقتصادية عند التصفية وذلك بعد استيفاء كافة الحقوق الأخرى.

---

[1] العابد، عبد الباسط و حمزة مؤطر بن سويسي و فاطمة الزهراء طلحأوي 2020 "انعكاسات تبني النظام المحاسبي المالي على الهيكل المالي للمؤسسة (الأسهم والسندات)" جامعة احمد دراية، ص 16.

[2] اسماعيل، عبد الفتاح و حنفي عبد الغفار 2009 "الأسواق المالية، اسواق راس المال، البورصات، البنوك، صناديق الاستثمار" الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 75.

(ج) لهم الحق في الترشح لمجلس الإدارة.

(د) لهم الحق في الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال للوحدة الاقتصادية[1].

(2) الأسهم الممتازة:

وهي الاسهم التي تمنح لصاحبها بجانب الحقوق العادية المرتبطة بالسهم بعض من المزايا الخاصة مثل الأسبقية في الحصول على نصيب من ربح الوحدة الاقتصادية أو من فائض التصفية[2].

وتختلف الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية بعدة نقاط وهي :

(أ) إن العائد المستلم من قبل حاملين هذه الأسهم لا يتغير وبذلك هي تكون مشابه للسند.

(ب) لهم الأسبقية في الحصول على الأرباح الدورية للوحدة الاقتصادية.

(ج) حاملين هذه الاسهم عادة لا يسمح لهم بالتصويت باستثناء اذا فشلت الوحدة الاقتصادية في توفير العائد المستحق لهم[3].

ب . ادوات الدين (السندات) :

عرفت معايير المحاسبة الدولية من خلال مجلسها الادوات المالية على انها عقد ينتج عنه اصل مالي لوحدة اقتصادية معينة والتزام مالي لمؤسسة اخرى وبهذا الخصوص فان كلمة "عقد" تشير الى ترتيبات ما بين

---

[1] لطرس، سميرة 2010 "كفاءة سوق رأس المال على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة مجموعة من الاسواق راس المال العربية" اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسطنطينية، ص 30.

[2] بن بعيبش، وداد 2017 "تدأول الأسهم والتصرف فيها في شركات الأموال" أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، ص43.

[3] عكنوش، احلام 2014 "سوق الأوراق المالية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص 15.

واحـــد او اكثـــر مـــن الاطـــراف، والتـــي تكـــون فيهـــا الاطـــراف لـــديها خيـــار قليـــل لتجنب الوفاء بالعقد وذلك كون العقد قابل للتنفيذ قانونا[1].

و واحـــدة مـــن الادوات الماليـــة هـــي ادوات الـــدين التـــي تعـــد التزامـــاً ورقيـــاً أو الكترونيـــاً تمكـــن الطـــرف القـــائم بالإصـــدار مـــن جمـــع الأمـــوال عـــن طريـــق الوعـــد بتســـديد المقـــرض وفقـــا لشـــروط العقـــد، كمـــا تـــوفر هـــذه الأدوات وســـيله للمشـــاركين فـــي الســـوق لنقـــل ملكيـــة التزامـــات الـــدين بســـهولة مـــن طـــرف إلـــى أخـــر و تمثـــل أداة الـــدين دليـــل قـــانوني قابـــل للتنفيـــذ علـــى الـــديون الماليـــة والوعـــد بتســـديد اصـــل المبلـــغ في الوقت المناسب بالأضافة الى اي فائدة[2].

وتعد السندات واحدة من أدوات سوق رأس المال وتختلف عن غيرها من الأدوات بخصائص تميزها عن غيرها وتضم أنواع تتباين في المصدر والفترة والتأثير[3]، والسندات تعرف أيضاً على أنها صك قابل للتداول على شكل قرض تصدره الوحدة الاقتصادية أو الحكومة وبالنسبة لحامل السند يعد دائنا للجهة المصدرة للسند وله الحق دائنية ولا يعتبر شريكاً على خلاف حاملين الأسهم ويعطي حاملها بموجبها فائدة سنوية ثابتة وله الحق في استرجاع قيمتها بعد اجل معين[4]، ويتميز السند عن القرض التقليدي بأن الأول له مرونة عالية في السيولة فضل عن ذلك يحقق مكاسب رأس مالية من خلال عمليات التداول[5]، ويمكن تقسيم السندات الى انواع عدة وبحسب تصنيفات متعدد منها الاتي :

---

[1] لقاضي، حسين و مأمون حمدان 2007 "نظرية المحاسبة" دار الثقافة والنشر والتوزيع، بيروت, ص231

[2] Trott, E. W.. 2009 Accounting for debt instruments held as assets. Accounting Horizons, 23(4), p460

[3] الشديفات، علي ابراهيم 2006 "الاستثمار في البورصة" دار الحامد، ص 106.

[4] عبد اللطيف، إسماعيل عكلة 2010 "الأوراق المالية في السوق وحكمها في الشريعة الإسلامية" مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد (44)، ص 132.

[5] الشيبأوي، امل شاكر كنكون 2016 "دور المصارف التجارية الخاصة في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004_2013" رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 24.

(1) من حيث ملكية السند :

(أ) . السندات الأسمية : وهي التي السندات التي يسجل عليها اسم المستثمر بالإضافة إلى البيانات الأخرى ويتم تسجيل مالكها في السجلات الخاصة التي تعود الى الجهة المصدرة لها.

(ب) . سندات لحاملها : وهي سندات لا يذكر فيها اسم المستثمر ولا يوجد في هذه الحالة سجل للملكية لدى الجهة المصدرة لذا يكون لحاملها الحق في الحصول على الفائدة واستيفاء قيمتها الأسمية عند تاريخ الاستحقاق[1].

(2) . من حيث جهة الاصدار :

(أ) . السندات الحكومية : وهي سندات تصدر عن الحكومة كسندات الخزينة وتمتاز بالمصداقية والأمان عن غيرها وتكون فوائدها معفاة من ضريبة الدخل.

(ب) . السندات الخاصة : وهي السندات التي تصدر من المؤسسات والشركات والمصارف الخاصة وتمتاز هذه السندات بأنها ذات فائدة اعلى من السندات الحكومية إلى أنه ما يعيبها انها معرضة للمخاطر بنسبة اكبر من السندات الحكومية بسبب العجز الذي قد يترتب من الجهة المصدرة لها[2].

---

[1] هلالة، نادية 2019 "سندات الاستحقاق القابلة للتحويل الى اسهم" اطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، ص25 .

[2] عبد المطلب، حسن احمد شحاته 2018 "مدى مشروعية التعامل بالأسهم والسندات من منظور الفقه الإسلامي" مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، العدد (2) المجلد (5)، ص 393.

(3) . من حيث الآجال[1] :

(أ) . سندات قصيرة الاجل : وهي السندات التي لا تتجاوز مدتها عام كامل وتتمتع هذا النوع من السندات بدرجة عالية من السيولة بسبب انخفاض درجة المخاطرة المرافقة لها ولذلك تصدر بمعدلات فائدة قليلة.

(ب) . سندات متوسطة الأجل : وهي سندات يزيد اجلها عن عام ولا تتجاوز سبعة اعوام وتكون معدلات الفائدة على مثل هذه السندات اعلى من تلك التي على شاكلة قصيرة الأجل.

(ج) . سندات طويلة الأجل : وهي السندات التي يزيد اجلها عن سبع سنوات وتصدر بمعدلات فائدة اعلى من السندات القصيرة والمتوسطة الأجل.

ونستخلص مما سبق ان المعيار الدولي السابع الافصاح عن الادوات المالية طالب بالإفصاح عن تدني الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق (الخسائر الإئتمانية المتوقعة) لكن المعيار لم يميز من أن السندات قصيرة الأجل لا تحتاج ان تخضع لاختبار تدني القيمة اذ ان مدة استحقاقها هي سنة واحدة ولذلك على عكس السندات متوسطة الاجل وطويلة الآجل اذ ان استحقاقهم يكون اكثر من سنة وبذلك تحتاج الى تخضع لاختبار التدني في قيمة الاستثمارات لكون المخاطرة فيها اعلى.

2 . الادوات المالية الثانوية (المشتقات المالية) :

التطورات الحاصلة في سوق الأموال العالمية في نهاية القرن العشرين والتي مست على وجه الخصوص حرية تنقل رؤوس الأموال وسياسات تعويم اسعار الصرف الذي تزامن مع التطور الكبير في التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات ادى هذا كله الى تغيرات كبيرة في الأسواق اتسم هذا التغيير بتقلبات شديدة في الأسعار وارتفاع في حجم المخاطرة وفي هذا الصدد جاءت الهندسة المالية لتبحث عن ادوات مالية جديدة و مبتكرة تناسب هذا التغير الكبير

[1] عبد المطلب، حسن احمد شحاته : مصدر سبق ذكره 2018 : 298.

الحاصل في الاسواق المالية حيث أوجدت لنا العديد من المنتجات التي تسعى إلى تحقيق أعلى عائد بأقل خطورة وأقل كلفة. وقد عرفت هذه الأدوات بالمشتقات المالية ولاقت رواجا كبيراً خاصة في ظل ظهور أنواع جديدة من الوحدات الاقتصادية المالية كمصارف الاستثمار وصناديق التحوط[1]، حيث مكنت المصارف والمستثمرين والوحدات الاقتصادية الأخرى من تلبية احتياجاتهم من مصادر التمويل المتنوعة و بالإضافة الى ذلك ساعدت في زيادة السيولة في الأسواق المالية هذا الأمر دعا الى ان تلجأ العديد من الوحدات الاقتصادية الى التعامل بها ادراكا منها بأهمية تقنياتها الحديثة لرفع مستوى الأداء والربحية[2]، والادوات المالية المشتقة هي نوع من انواع العقود المالية يشتق هذا العقد قيمته من قيمة موجود اخر يسمى بالموجود الاساسي ويرتبط هذا العقد بمدة محددة من الزمن وسعر وشروط يتم تحديدها مسبقا عند تحرير العقد بين المشتري والبائع[3]، اذن فالورقة المالية المشتقة هي اداة مالية تعتمد قيمتها على قيم متغيرات اخرى على سبيل المثال فخيار بيع أو شراء سهم هو مشتق تعتمد قيمته على قيمة السهم الأصلية ومن الأمثلة على المشتقات المالية العقود المستقبلية وعقود الخيارات وعقود المقايضة[4].

---

[1] جهيدة، نسيلي و سليمة نشنش 2020 "دور المشتقات المالية في إدارة المخاطر والحد من الأزمات–إشارة إلى الأزمة المالية العالمية 2008" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13) العدد (1)، ص 526.

[2] عنيزة، حسين هادي حسين 2007 "القياس والإفصاح عن الادوات المالية المشتقة في القوائم المالية دراسة نظرية في مصرف بغداد" جامعة بغداد، ص 15.

[3] فاطمة، عدوان 2017 "التحليل المالي واثره على الأقبال على الادوات المالية دراسة حالة بورصة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، ص 48.

[4] صلاح الدين، محمد و رضوى السمان 2020 "الإطار التنظيمي والتشريعي لعقود المشتقات المالية في مصر–دراسة مقارنة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظم القانونية ذات الصلة في الدول العربية" مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ص1592.

أ . خصائص المشتقات المالية :

تمتاز المشتقات المالية بخصائص معينة كما حددها معيار المحاسبة الدولي (39) المعيار الخاص بالادوات المالية الاعتراف والقياس يمكن توضيحها في النقاط ادناه[1].

1) . هي عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.
2) . انها تشتق قيمتها من قيمة الموجود أو الأصل.
3) . لا تتطلب استثمارا مبدئيا أو استثمارا مبدئي اصغر مما سيكون مطلوب في انواع اخرى من العقود.
4) . هي عقود مالية تتعلق ببنود خارج قائمة المركز المالي.

ب . الغرض من استخدام المشتقة المالية :

للمشتقات المالية استخدامات واغراض عديدة من اهمها :-

(1) . ادارة المخاطر : يعرفها الراوي انها تحديد أو السيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الموجودات المالية للوحدة الاقتصادية أو المستثمر وبصفة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر ومن ثم قياسها ومتابعتها وادارتها[2].

كما انها عملية تحديد وتقويم المخاطر, واختيار وإدارة التقنيات, للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها وتستخدم هذه الأدوات لغرض تقليل مخاطر الاستثمار أو ربما يحدث العكس وهو زيادتها فمن يشتري عاجلا في الأسواق الحاضرة ويبيع بشكل اجل في اسواق العقود

---

[1] IAS International Accountingl stanadards (IAS32) ، https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias ,2020 pp32.

[2] الرأوي، خالد وهيب 2009 "إدارة المخاطر المالية" دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 10.

المستقبلية أو الاختيارات انما يلجأ الى ذلك لغرض تحجيم المخاطرة فإذا ما انخفضت اسعار السلع والأدوات المشترات في السوق الحاضرة فإنه وذلك يعني بالضرورة على الجانب الأخر انخفاض الثمن في اسواق العقود المستقبلية حينئذ يصبح بوسع المستثمر اعادة شراء العقد بثمن اقل يحقق بذلك كسبا يعوضه ولو بقدر اقل من خسارته في السوق الحاضرة[1].

(2) . **التحوط ضد المخاطر** : وهو مصطلح يشير بشكل عام على انه توفير حماية من الخسائر المحتمل وقوعها وفي الأسواق المالية يرتكز التحوط على النشاط الذي يتخذ للحد من مخاطر السوق أو تقليلها والتخلص من تقلبات الأسعار فالتحوط هو اتخاذ مركزين مختلفين بحيث أن الخسائر المتحققة لأحد المراكز يجب ان توازن ارباح المركز الأخر والذي يعني الدخول في صفقة معاكسة لصفقة السوق النقدي لغرض تقليل الخسائر الناشئة من تغيير الأسعار حيث يمكن من خلال التحوط تجنب الكثير من المفاجآت الغير مرغوبة التي تنشأ من تحركات السوق وتقوم اغلب المصارف في التحوط وذلك لغرض تقليل تعرضها للتقلبات الغير متوقعة في الأسعار كما ان التحوط يساعد متجنبين المخاطرة على تحويل المخاطرة الى اطراف اخرى مستعدة لتحمل المخاطرة[2]، وعند الحديث عن التحوط لابد من التميز بين أداة التحوط والبند المتحوط له وقد بين المعيار الدولي (39) الفرق بينهما اذ ان :

(أ) . اداة التحوط : تتمثل في المشتقات المالية ويطلق على الأداة المالية أداة تحوط اذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تكافئ أو تقابل التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية

---

[1] رضوان، سمير 2005 "المشتقات المالية ودورها في أدارة المخاطر" دار النشر للجامعات، ص 68 .

[2] العامري، محمد علي ابراهيم و اعتصام جابر الشكرجي 2013"إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية" مجلة دراسات محاسبية ومالية، ص 27_28.

للبند المتحوط له كما يجب ان تكون المشتقة المالية التي تعتبر أداة تحوط قد تمت من طرف خارجي وليست احد دوائر أو اقسام الوحدة الاقتصادية.

(ب) . البند المتحوط له : هو موجود أو مطلوب أو تعاقد مؤكد أو صافي استثمار في عملة اجنبية يعرض الوحدة الاقتصادية إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها[1].

(3). **المضاربة** : وتعني التوقع ومن ثم تقدير فرص الكسب لاغتنامها واحتمالات الخسارة لتجنبها وتوفر اسواق المشتقات وسيلة بديلة للمضاربة فبدلا من التعامل في الأسهم والسندات محل التعاقد يتم التعامل في عقود المشتقات فالكثير يفضلون المضاربة في المشتقات على استخدام الادوات المالية الاساسية التقليدية في عمليات المضاربة[2].

ويمكن القول أن التحوط والمضاربة هي وسائل من وسائل إدارة المخاطر ولكن التحوط يكون عكس المضاربة إذ أن التحوط يأخذ موقفا لتقليل المخاطر وازالتها على عكس المضاربة التي تتحمل مخاطر الأسعار لأجل جني الأرباح كما ان التحوط هو اتخاذ مركز في السوق المسبق يعاكس للمركز المتخذ في السوق الاني اما المضاربة هي اتخاذ مركز طويل أو قصير في السوق المستقبلي من اجل تحقيق الأرباح وتحمل المخاطرة التي يتجنب المتحوطون الدخول فيها .

---

[1] IAS International Accountingl stanadards (IAS32) ، https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias pp32 2020،.

[2] رضوان، سمير : مصدر سبق ذكره 2005 : ص 71.

ج . انواع الادوات المالية الثانوية (المشتقات المالية):

(1).العقود الآجلة :

العقود الآجلة هو اتفاقية بين طرفين لشراء أو بيع احد الموجودات بسعر معين في تاريخ مستقبل معين والعقد الأجل كما هو معلوم أيضاً من عقود الأسواق الغير منظمة حيث لا يجري التعامل بهذه العقود بالأسواق الرسمية وأحد الأمثلة على العقود الآجلة هي اتفاقيات اسعار الفائدة المؤجلة وأهم ما يميز عقد الفائدة الآجلة انه اتفاقية بين طرفين لقبض أو دفع سعر فائدة على مقدار افتراضي أو رمزي يسمى (national or principle) وللمصارف نشاطها المحموم في هذا المجال سواء باعتبارها مستخدمين نهائيين أو وسطاء وشروط العقود الآجلة من حيث السعر والكمية وتواريخ الاستحقاق لا تكون موحدة في جميع العقود اذا انها تحدد عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية[1]، وتستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلبات الأسعار والوقاية من مخاطر ارتفاع اسعار الفائدة وخطر تذبذب اسعار صرف العملات[2].

(2).العقود المستقبلية :

ان العقد المستقبلي عقد يعطي لحامله حقوق الشراء والبيع لكمية من موجود معين جائز ان تكون سلعة أو ورقة مالية بسعر يحدد سابقا على ان يتم التسليم أو التسلم في تاريخ لاحق مستقبلاً وجرى العادة بأن يودع كل من الطرفين نسبة من قيمة العقد لدى السمسار المتعامل معه اما على شكل صورة نقدية أو على شكل أوراق مالية لكي يحمي كل الطرفين حقه من

---

[1]. Frank ،K. 1992 "Reily Investment" 3rdEd ،TheDrydenPress ،Florida ،p 494.

[2] Andrew, L. Taylor 1999 "Dictionary Of Derivatves" Macmillan Press Ltd ،England ،p 57.

المخاطر التي تنشأ من عدم الالتزام[1]، كما ان هذا السعر الذي يحدد مسبقا يسمى بالسعر المستقبلي ويستخدم هذا النوع من المشتقات لمقابلة مخاطر التدفقات النقدية ولتحقيق الربح ولهذه العقود اسواق مالية منظمة واسواق ثانوية ومن ثم يمكن لأي طرف اقفال مركزه المالي في اي وقت[2]، كما يختلف التحوط بين العقود الآجلة والمستقبلية وذلك لأن التحوط في العقود الآجلة متمحور على المدى الطويل بينما في العقود المستقبلية يكون على المدى القصير [3].

(3).عقود الخيارات :

هي عقود تعطي لحامليها حقوق بيع وشراء أدوات مالية أو غيرها من الموجودات بكمية معينة وسعر معين يتم تحديده سلفا يدعى بسعر التنفيذ وفي خلال فترة زمنية محددة وللطرف المشتري كامل الحرية في ممارسة هذا الحق ام عدمه بينما بالعكس للطرف البائع الذي سوف يكون ملزم به ويقوم الطرف المشتري بدفع علاوة للطرف البائع في مقابل الحصول على هذا الحق في البيع والشراء[4]، بينما يعرفه شانس تعريف يكاد ان يكون مقارب للتعريف الذي سبقه بأن عقد الخيار ما هو الى عقد بين طرفين طرف بائع وطرف مشتري ويعطي للمشتري حق وليس التزاما عليه ان يبيع أو يشتري في وقت لاحق بسعر يتفق عليه عند تحرير العقد[5]، بعد توضيح عقد الخيار نرى ان عقد الخيار يتكون من[6].

---

[1] سودة، زاهرة يونس محمد 2006 "تنظيم عقود الاختيار في الأسواق المالية من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية" رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص 48.

[2] الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان 2010 "المشتقات المالية في اطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية" مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (17) العدد (1)، ص 284.

[3] دوش، أنعام عبد الزهرة 2014 "التحوط باستخدام العقود الآجلة دراسة تطبيقية في شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة كلية الاسلامية الجامعة، المجلد(9) العدد(30)، ص 657.

[4]HOWELLS ،P. & BAIN ،K. 2000 "Financial Markets And Institutions" Pearson Education ،p 207.

[5] Dom, C. 1998 "Options And Futures" Pulished by the Dryden press Harcourt ،edition EMS ، p 3.

[6] الضلاعين، حسني مبروك و عبدالله علي الصيفي 2018 "أسباب النزاعات الفقهية في عقود حق الخيار من حيث اللزوم" مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد (26) العدد (1)، ص 76.

(أ) . المشتري لعقد الخيار : هو مشتري الأداة المالية من طرف اخر خلال فترة لها تاريخ لاحق معين وبسعر يحدد بالاتفاق عند التعاقد.

(ب) . البائع لعقد الخيار: هو بائع عقد الخيار الذي يكون ملزما من جانبه ويلاحظ هنا ان حق الشراء لا يقرر اي حق ملموس لحامله مادام لم يتم تنفيذ هذا العقد مع ملاحظة ان توقعات السوق بين الطرفين مختلفة اذ يراهن المشتري على ارتفاع السعر في المدة المحددة بينما يرى البائع أو محرر العقد عكس ذلك.

(ج) . سعر التنفيذ : وهو السعر الذي بموجبه تتم التسوية بين الطرفين المتعاقدين عند تنفيذ العقد.

(د) . تاريخ التنفيذ : اذا كان النوع من الخيار الأمريكي اي يمكن للمشتري تنفيذ العقد في اي وقت في فترة عمر العقد أو كان النوع من الخيار الأوربي الذي لا يمكن تنفيذه الى في تاريخ الاستحقاق.

(هـ) . علاوة الخيار : وتسمى كذلك بالمكافأة وهي السعر الذي يدفعه المشتري المستثمر لشراء خيار معين (خيار شراء أو بيع) وهي بمثابة كلفة عقد الخيار[1].

وعادة يتم تقسيم عقود الخيارات إلى نوعين عقد خيار الشراء، وعقد بيع الخيار .

(أ) . عقد خيار الشراء :

وهو الخيار الذي يسمح للمستثمر مشتري الخيار شراء موجود معين بسعر محددا مسبقا متفق عليه يسمى سعر التنفيذ اما في اليوم الاخير للعقد اي في موعد استحقاقه (الخيار الأوربي)

[1] السعبري، ابراهيم عبد موسى و عباس فاضل علي 2016 "إمكانية القياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية للتحوط من المخاطر المالية" مجلة كلية الاسلامية الجامعة، المجلد (11) العدد(37), ص 514.

أو قبل انتهاء الوقت المحدد (الخيار الأمريكي) ويدفع مشتري الخيار لمحرر الخيار علاوة أو مكافأة نظير ذلك وفي عقد خيار الشراء يوجد طرفين مشتري الخيار ومحرر الخيار[1]، ويجب ملاحظة ان تحرير عقد الشراء هذا نشأ لوجود اختلاف في التوقعات بين المحرر للعقد ومشتري العقد فالمشتري للعقد يتوقع ارتفاع في قيمة الأداة المالية في المستقبل على عكس محرر العقد[2]، وحتى نكون على استيعاب اكثر لخيار الشراء نفترض ان مستثمر يتوقع ارتفاع في القيمة السوقية لأداة مالية على سبيل المثال الأسهم ومن ثم قام بشراء عقد خيار الشراء على ذلك السهم بسعر تنفيذي بقيمة 80 دولار وفي تاريخ محدد وبعلاوة ب3 دولارات اذا كانت توقعات المشتري صحيحة وارتفعت قيمة السهم الى 85 دولار سيطلب المشتري تنفيذ الاتفاق لأنه ربح دولارين على كل سهم بعد خصم العلاوة 3 دولارات اما المحرر للعقد سوف يخسر دولارين عن كل سهم ومن هنا نلاحظ ان المشتري تزداد ارباحه كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم وتبقى خسارته محدده بالمكافئة اما محرر العقد تزداد خسائره مع زيادة القيمة السوقية وتنحصر ارباحه في مقدار المكافاة فقط في حين اذا انخفضت القيمة السوقية الى 83 فإن كل من طرفي العقد لن يحقق ربح أو خسارة ويسمى هذا بسعر التعادل اما اذا انخفضت القيمة الى 73 يصبح العقد غير ساري التنفيذ لان المشتري سيفضل شراء الأسهم من السوق وسوف تنحصر خسارته بمبلغ العلاوة التي نفسها تمثل ارباح المحرر[3].

---

[1] الجبوري، علي عبودي نعمه 2015 "توظيف عقود الخيارات المالية المتقدمة لبناء محفظة التحوط دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي" مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد (5) العدد (2)، ص 285_286.

[2] زواي، عز الدين 2014 "اثر تداول عقود الخيارات على اداء الأسواق المالية دراسة حالة سوق الخيارات المتداولة لباريس" رسالة ماجستير، جامعة سطيف، ص 89.

[3] هندي، منير ابراهيم 1999 "الفكر الحديث في مجال الاستثمار سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية" منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، ص 574_575.

(ب) . عقد خيار البيع :

ان عقد الخيار هو اتفاق بين طرفين الأول يسمى محرر العقد للطرف الثاني المشتري بموجب هذا العقد يعطى للمشتري الطرف الثاني الحق في بيع موجود معين من عدم بيعه وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقا في العقد ومقابل ذلك يحصل محرر العقد من الطرف الثاني المشتري على علاوة[1]، ان المشتري أو المستثمر عند شراءه لخيار البيع يتوقع ان تنخفض قيمة الأداة المالية على عكس محرر العقد ولذلك سوف يحقق المشتري لعقد خيار البيع ربح في حال ان السعر السوقي للاداه المالية ينخفض ونفترض هنا ان تكون الأداة المالية مثلا السهم اقل من سعر التنفيذ سوف يطالب بتنفيذ العقد لكون الحالة هنا تقع في صالحه وسيتمثل الربح هنا بالفرق الحاصل بين سعر التنفيذ وسعر السوق للسهم في تاريخ التنفيذ[2].

وحتى توضح الصورة اكثر نفترض ان مستثمر تخوف من انخفاض في المستقبل لأسعار اسهم يملكها كان قد اشتراها ب60 دولار وحتى يتجنب المستثمر المخاطر قام بشراء خيار بيع مقابل دفعه علاوة 5 دولارات للسهم الواحد وبسعر تنفيذي للأسهم ب60 دولار ما هو موقف كل من محرر العقد ومشتريه من ارتفاع سعر السهم الى 80 دولار وانخفاضه الى 50 دولار.

في حال انخفاض السعر الى 50 دولار في هذه الحالة كانت توقعات المشتري لعقد الخيار صحيحة على عكس محرر العقد وسوف يقوم المشتري بتنفيذ العقد على اساس ان حق قيمة خيار العقد هو الفرق بين السعر التنفيذي 60 دولار والسعر السوقي 50 دولار وهو 10 دولارات اما الربحية فتتمثل بالفرق بين العلاوة وحق قيمة خيار العقد وهي 5 دولارات اما بالنسبة للمحرر للعقد فتكون خسارته ناتجة من(سعر السوق + العلاوة) – سعر التنفيذ (50+)5_60=−5 اما

---

[1] سعاد، خليفي 2013 "التصنيف والتقييم المحاسبي للأدوات المالية بالقيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية" رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند أولحاج، ص 40.

[2] الدوري، مؤيد عبد الرحمن 2010 "إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية" دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ص 332.

اذا ارتفع سعر الاسهم الى 80 دولار ففي هذه الحالة تكون توقعات محرر العقد صحيحه وتخيب توقعات مشتري العقد وسوف يخسر المشتري العلاوة كون مبلغ العلاوة اعطاه الحق بعدم التنفيذ في مثل هذه الحالة وتكون ارباح محرر العقد بالمقابل هي مبلغ العلاوة[1].

(4).عقود المبادلات :

تعرف عقود المبادلات بأنها عقود تتم بين طرفي العقد لتبادل التدفقات النقدية وغير النقدية خلال فترة محددة باتفاق طرفي العقد وبطريقة تجعل الاستفادة ممكنة للطرفين وعقود المبادلات من العقود الغير نمطية تحدد بنود تلك العقود على حسب احتياجات احتياجات الطرفين كما انها تكون ملزمة للطرفين ولا يمكن الغائها أو تعدليها الى بموافقة الطرفين[2]، ومثال على عقود المبادلات تبادل التدفقات النقدية أو نوع من الموجودات مع موجود اخر مثل مبادلة العملات ومبادلة اسعار الفائدة الثابتة بالمعومة وعقد المبادلة هنا يكون ملزم لطرفي العقد على عكس عقود الخيار وان سبب تطور عمليات التبادل هو وجود معايير ومقاييس تختلف حسب قوة الوحدات الاقتصادية وتصنيفها وان شروط الاقراض والاقتراض تخضع لقوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية لأن الوحدة الاقتصادية التي لا تستطيع الحصول على قروض بسعر ثابت تستطيع اصدار سندات بسعر فائدة متغير ومن ثم اجراء المبادلات بين الفوائد[3]، وتعرف أيضاً بأنها مبادلات يتبادلها طرفيها مدفوعات الفائدة لكل منهما التي تكون محسوبة اما بالتغير أو الثبات أو

---

[1] الحنأوي، محمد صالح و نهال فريد و مصطفى جلال العبد 2004 "الاستثمار في الأوراق المالية" الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ص 333_334.

[2] بوطكوك، عمار 2018 "استراتيجية إدارة ميزانية البنك باستخدام الهندسة المالية" أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي، ص 150.

[3] الشريدة، ندى عبد القادر عبد الستار 2016 "توظيف عقود المبادلات في مجال الفنادق والسياحة دراسة تحليلية في عينة من الفنادق العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(13) العدد(40)، ص 295.

يكون التبادل هنا لمدفوعات الدين المقومة بعملات مختلفة[1]، وسوف نتعرف أدناه على اهم عقود المبادلات.

(أ) . عقود مبادلة اسعار الفائدة : من المسلمات ان التغيير في سعر الفائدة ينطوي على مخاطرة عالية وربما في بعض الأحيان تؤدي هذه المخاطرة الى افلاس كل من المقرضين والمقترضين وهذا كان سبب من اسباب نشوء عقد مبادلة اسعار الفائدة وهذه العملية تعني وجود اتفاق لمبادلة التزامات دين أو فوائد وان العناصر الأساسية الذي يقوم عليها هذا العقد هي معدل الفائدة المتغيرة والثابتة ودافع الفائدة المتغيرة والثابتة وقيمة عقد المبادلة والتسوية[2]، فإن احد الأطراف الداخلة في المبادلة يوافق على ان يدفع سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة وفي نفس الوقت يتسلم سلسلة من التدفقات النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة العائمة وفي المقابل يوافق الطرف الأخر الداخل في عقد المبادلة في استلام سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة مقابل دفع سلسلة من معدلات الفائدة العائمة (المتغيرة)[3].

(ب) . عقود مبادلة العملات : هي اتفاقية بين طرفين تتضمن هذه الاتفاقية بيع وشراء عملة معينة مقابل عملة اخرى ويتم بيعها وشرائها في تاريخ لاحق على اساس سعر صرف محدد مسبقا بين الطرفين و ان الغرض الرئيسي من هذا الاجراء هو التغطية على التقلبات المستقبلية المحتملة.

---

[1] فريد، مشري 2018 "دور الادوات المالية الاسلامية في تمويل البنوك الاسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية" اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص 60.

[2] الحوراني، ياسر 2020 "الاستثمار في عقود المشتقات المالية من منظور إسلامي" مجلة سلسة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (30) العدد (4)، ص 131.

[3] حماد، طارق عبد العال 2001 "المشتقات المالية المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة" الدار الجامعية للنشر، القاهرة، ص 215.

ويمكن تميز حالات مختلفة لهذه المبادلة ومن هذه الحالات ان يقوم الطرف الأول بدفع معدل فائدة ثابتة على العملة الذي يستلمها ولتكن يورو مثلا ويقوم الطرف الثاني بدفع معدل ثابت على العملة الذي يستلمها ولتكن دولار مثلا اما الحالة الثانية يقوم الطرف الأول بدفع معدل متغير على اليورو الذي يستلمه بينما يقوم الطرف الثاني بدفع معدل متغير على الدولار الذي يستلمه[1].

ونستنتج مما سبق انه لا يوجد سعر تنفيذي في عقود المبادلة كما وان الرأي الشائع بأن عقود المبادلات من المشتقات المالية يمكن ان يخضع للنقد وذلك لأن تعريف المشتقة المالية هي مشتقة تشتق قيمتها من الموجود المالي والفوائد مثلا ليست موجودات مالية وبذلك هي تخالف التعريف العام للمشتقات المالية.

خمس وعشرون . تصنيف الموجودات المالية (الادوات المالية) حسب رغبة الإدارة في الاقتناء:

قام المعيار الدولي (39) المعيار الخاص بالاعتراف والقياس بالادوات المالية بربط نية الإدارة من اقتناء موجود مالي وكيفية تصنيفه والاعتراف به وقياسه، ومن ثم ألغي هذا المعيار وحل محله المعيار الدولي التاسع للإبلاغ المالي (IFRS9) الذي من حيث التصنيف لم يختلف عما سبقه من المعيار (39) إذ يمكن للموجودات المالية ان تصنف ضمن مجموعات لها خصائص معينة معتمدين على نية الإدارة في اقتناء الموجود[2]، وبما ان المعيار الدولي السابع الافصاح عن الادوات المالية (IFRS7) هو من ضمن محور المعايير التي تختص بالإفصاح عن الادوات المالية وقد وردت هذه التصنيفات في المعيار على ذلك وجب علينا ذكرها.

---

[1] الشريدة، ندى عبد القادر عبد الستار : مصدر سبق ذكره 2016 : ص 261.

[2] IASB nternational Financial reporting stanadards (IFRS9) https://www.ifrs.org/issued-standards/list- 2021

1 . استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق :

هي الموجودات المالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت وللمشروع نية ايجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ما عدا الذمم المدينة والقروض وتتمثل بشكل رئيسي في أوراق الدين (السندات) حيث أن لها موعد استحقاق ثابت وقيمة ثابتة اما الاستثمار في أدوات الملكية كالأسهم لا يمكن ان تدخل ضمن هذه المجموعة كونه لا يوجد للأسهم موعد استحقاق ثابت كما أن قيمتها عند البيع يمكن ان تتغير حسب الأسعار في السوق ولكن يمكن ان يدخل ضمن هذه المجموعة بعض الأسهم الممتازة التي يكون لها استحقاق معين وثابت ومما سبق نلاحظ بأنه يجب ان يتوافر شرطان أساسيان لتصنيف أي وحدة اقتصادية.

وهي النية الكاملة لدى الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالموجود المالي حتى تاريخ استحقاقه, والشرط الثاني القدرة على الاحتفاظ به لتاريخ الاستحقاق[1].

2 . الموجودات المالية من خلال الربح والخسارة وتقسم الى فئتين :

أ . **المحتفظ بها لأغراض المتاجرة :** هي الموجودات التي يتم امتلاكها من قبل الوحدة الاقتصادية لغرض توليد ربح من خلال ارتفاع اسعارها في المدى القصير ويمكن اعتبار المدى القصير هنا هو 3 اشهر على ابعد تقدير ويمكن ان تصنف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءاً من محفظة يوجد دليل على ان لها نمطاً فعلياً لتحقيق الربح قصير الأجل وتعتبر الموجودات المالية المشتقة انها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت انها ادوات تحوط فعلية[2]، وتصنف فروق القيمة العادلة لهذه المجموعة

---

[1] القشي، ظاهر 2008 "السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في الشركات المساهمة الأردنية" المجلة العربية للإدارة، المجلد (28) العدد (2)، ص9_10.

[2] حميدات، جمعة : مصدر سبق ذكره 2014 : ص 462.

من خلال الربح والخسارة كما يجب قياس اي تكلفة مصاحبة لعملية الشراء (العمولات ومصاريف الشراء) كمصروف فترة في الارباح والخسائر [1].

ب . المخصصة : وهي الموجودات التي تختار الوحدة الاقتصادية تصنيفها منذ البداية ضمن هذه الفئة بحيث يتم تقيمها بالقيمة العادلة وبناء على ذلك يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة[2].

3 . القروض والذمم المدينة :

هي الموجودات المالية غير مشتقة والتي تحدد قيمتها بشكل مسبق ومقدار ثابت ولم تعتبرها الوحدة الاقتصادية عند الاعتراف المبدئي كموجودات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو كموجودات متاحة للبيع[3].

4 . الموجودات المالية المتاحة للبيع :

وهي تلك الموجودات المالية التي ليست قروض وذمم مدينة ولا استثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ولا موجودات مالية من خلال الربح والخسارة وتتميز الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه المجموعة بأنها تحتفظ بها لفترة غير محددة لأنها ليست لأغراض المتاجرة بحيث يتم بيعها فور ارتفاع اسعارها في السوق كما ان النية عند شرائها لم تكن الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتم الاعتراف بفروقات التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الاخر من قائمة التغير في حقوق الملكية[4].

---

[1] IASB nternational Financial reporting stanadards (IFRS9) https://www.ifrs.org/issued-standards/list- 2021

[2] أبونصار، محمد و جمعه حميدات 2009 "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية" دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص 569.

[3] حميدات، جمعة : مصدر سبق ذكره 2014 : ص 463.

[4] IASB nternational Financial reporting stanadards (IFRS9) https://www.ifrs.org/issued-standards/list- 2021

ويمكن القول ان سبب اعتبار مصاريف العمولة وغيرها التي تصاحب عملية الشراء منفصلة عن سعر الأداة المالية واعتبارها مصاريف تخص الفترة في الموجودات المالية المصنفة للمتاجرة كونها ادوات تستخدم للمتاجرة في فترة مالية ولا نية هناك للاحتفاظ وهذا السبب أيضاً دفع بمعاييرالابلاغ المالي الدولية بالاعتراف بالفروقات في الارباح والخسائر بها على عكس الموجودات المالية المتاحة للبيع نرى ان المصاريف التي تصاحب الشراء تدمج مع سعر الأداة وذلك كون ان الأداة النية هنا الاحتفاظ بها وربما يحتفظ بها لأكثر من فترة مالية وهو السبب أيضاً الذي دفع بمعاييرالابلاغ المالي الدولية بالاعتراف بالفروقات ضمن الدخل الشامل من خلال قائمة حقوق الملكية.

ست وعشرون . نموذج الأعمال وعلاقته بالادوات المالية للمصرف :

يعرف نموذج الاعمال على انه نظام المدخلات وانشطة الأعمال التي تختارها الوحدة الاقتصادية والتي تهدف الى خلق القيمة على مديات قصير ومتوسطة وطويلة ويمكن القول ان نموذج الاعمال هو خطة الوحدة الاقتصادية لتحقيق الربح وهي التي تحدد السوق المستهدف لها[1]، ويمكن تصنيف الادوات المالية بناء على النموذج الذي تتبناه ومن خلال ما تم عرضه من مجموعات للأدوات المالية بالشكل ادناه.

[1] IFRS7

جدول يوضح (1-1-1) الخصائص الأساسية لنموذج الأعمال

ت	الادوات المالية	نموذج العمل	الخصائص الأساسية
1	الادوات المالية بالتكلفة المطفأة	نموذج الاعمال للأدوات المالية المحتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية	• الهدف من نموذج العمل هنا هو الاحتفاظ بالادوات المالية لتحصيل تدفقات نقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد • البيع هنا هو حادث عرضي واستثنائي بالنسبة لهذا النموذج
2	الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأدوات المالية المحتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع	• هنا هدف البيع وتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية يتكاملان لتحقيق هدف هذا النموذج
3	الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	نموذج العمل للأدوات المالية لغرض المتاجرة	• يتم تصنيف الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ويكون الغرض الأساسي منها هو البيع • هدف نموذج الاعمال المتاجرة وليس الاحتفاظ لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية
المصدر : من اعداد الباحث بناء على نموذج الاعمال وكذلك بناء على التصنيفات التي موجودة في المعيار (IFRS9) والتي هي من متطلبات الإفصاح في (IFRS7)			

الجدول أعلاه يوضح الخصائص الأساسية لنموذج الأعمال للأدوات المالية والهدف من هذا النموذج ، إذ أن نموذج الأعمال للأدوات المالية بالتكلفة المطفأة هو الإحتفاظ بالادوات المالية والحصول علي تدفقات نقدية، أما نموذج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والربح والخسارة وهنا الهدف من الادوات المالية هو البيع وتحصيل تدفقات نقدية .

المبحث الثاني : التقارير المالية المصرفية

اولا . مفهوم التقارير المالية :

يمثل تعبير التقارير المالية كما ذكرنا سابقا تعبيراً أكثر عمومية من القوائم المالية، حيث يضم فضلاً عن القوائم المالية والملاحظات عليها، قدراً آخر من المعلومات يرتبط بشكل مباشر مثل تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، وتتضمن تلك التقارير معلومات مالية أخرى، سواء كانت كمية أو نوعية، إذ يتم بيان بعض المعلومات في التقارير المالية بطريقة أفضل باستخدام أساليب أخرى خلاف القوائم المالية حيث يتم ذلك بناء على تعليمات رسمية أو لوائح الجهات الحكومية أو العرف السائد أو رغبة الإدارة في إظهار هذه المعلومات وتقسم التقارير المالية إلى:

1 . القوائم المالية.

2 . تقرير الإدارة.

3 . تقرير مراقب الحسابات[1].

وبالنسبة لتقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات تم عرضهم في المبحث الأول من الفصل الثاني تحت عنوان أساليب وطرق الإفصاح.

ثانيا . مفهوم القوائم المالية :

تظهر القوائم المالية من بلد الى بلد اخر بشكل متقارب الى انه توجد اختلافات فيما بينهما بسبب عوامل عديدة مثل عوامل بيئة واقتصادية وقانونية واجتماعية المرتبطة بالنظام المحاسبي

[1] شهاب، سمير محمود 2010 "الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفقا للقواعد المحاسبية المحلية والمعايير الدولية" اطروحة دكتوراه، المعهد العربي للمحاسبين القانونين، ص 40_41.

لكل بلد فالقوائم المالية هي الناتج النهائي والاساسي للنظام المحاسبي لكل وحدة اقتصادية وتتكون القوائم نتيجة مجموعة من الاجراءات والمعالجات المحاسبية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لفترة مالية معينة لغرض تقديمها بصورة كاملة واجمالية وملخصة الى كافة المستخدمين والمستفيدين منها في اتخاذ القرار اذن هي وسيلة يتم بموجبها نقل صورة مختصرة وواضحة الى الادارة والاطراف المهتمة عن الارباح والميزانية للوحدة الاقتصادية[1]، وينظر للقوائم المالية بأنها مسؤولية الادارة المشرفة على الوحدة الاقتصادية وهي جزء من منظومة الإفصاح المالي وتتكون هذه التشكيلة الكاملة لمنظومة الإفصاح المالي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية و قائمة التغيرات في حقوق الملكية، والايضاحات التي تتمم هذه القوائم المالية والتي تعد جزء اساسي من تلك القوائم[2]، ولقد عرفت القوائم المالية بعدة تعاريف منها انها القوائم المالية التي تمثل الناتج الاساسي والنهائي للعمل المحاسبي في اي وحدة اقتصادية ويتم نشوئها نتيجة اجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات المرتبطة بالحدث والنشاط الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة اجمالية وملخصة الى المستخدمين للاستفادة منها في اتخاذ القرار[3]، ويمكن تعريف القوائم المالية بأنها بيان محاسبي يعكس صورة الكيان الاقتصادي التي تعبر عنه الوحدة المحاسبية عن طريق توصيل المعلومات للمستخدمين لتلك المعلومات عن التغيرات التي تحدث على الموارد الاقتصادية نتيجة استخدام تلك الموارد خلال الفترة المالية. في حين يرى معهد المحاسبين

---

[1] قوادري، محمد 2010 "قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF" رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، 2010، ص 47.

[2] علي، عبد الوهاب نصر 2004 "مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية" الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 37.

[3] الحبيطي، قاسم محسن و زياد هاشم يحيى 2011 "تحليل ومناقشة القوائم المالية" الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، ص 25.

القانونين في الولايات المتحدة بأن الغرض من القوائم المالية هو اعداد تقرير يوضح مدى تقدم الإدارة في تحقيق اهداف المشروع كما يوضح توجه الاستثمار من سلامته ام العكس واخر النتائج التي توصلت لها الادارة خلال الفترة المحاسبية المعمول فيها[1]، وكذلك ان المحلل المالي بحاجة الى معلومات غير قليلة من المعلومات المالية وان المعلومات التي توفرها القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل لأسباب عديدة ومنها الموضوعية لأنها نتائج تواريخ فعلية كما انها تقدم معلومات كمية قابلة للقياس والمقارنة كما انها تستعمل وحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد[2]، وتعرف كذلك القوائم المالية بأنها تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم للمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها وتحتوي على بيانات مصدرها السجلات والدفاتر بالمؤسسة وتهدف بشكل رئيسي الى اخبار الاطراف الخارجية والداخلية للوحدة الاقتصادية عن مدى نجاح أو عدم نجاح ادارة الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافها[3]، وان مصطلح القوائم المالية يتضمن كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والدخل الشامل الاخر أو حساب الارباح والخسائر وقائمة التغيرات في المركز المالي والملاحظات والبيانات الايضاحية التي تعرف بأنها جزء من القوائم المالية وعادة تعد القوائم المالية في نهاية كل فترة مالية ويصاحبها في نهاية كل فترة مراجعة المدقق لتلك القوائم حتى تظهر بشكل موضوعي وحيادي اكثر[4].

---

[1] عقاري، مصطفى 2007 "التقارير المالية لمن" مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد (3) العدد (7)، ص 30.

[2] احمد، محمد عبد السلام و السيد ابراهيم احمد 2018 "ادارة الموارد المالية" دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ص 32.

[3] هلالي، محمد جمال علي و عبد الرزاق شحاذه 2017 "محاسبة المؤسسات المالية، البنوك التجارية وشركات التأمين" دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص 225.

[4] لطفي، امين السيد احمد 2008 "اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة" الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 33.

نستطيع ان نستخلص من التعاريف التي ذكرت اعلاه ان القوائم المالية هي الوسيلة الاساسية لتوصيل المعلومة الى مستخدمها كما ان القوائم المالية ماهي الى عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ أو معايير متعارف عليها حيث يتم استعمال ادوات ووسائل لتجميع تلك البيانات وتحويلها الى معلومات على شكل مخرجات نهائية وهي القوائم المالية لأنها هي الناتج النهائي للنظام المحاسبي والملخص لجميع عمليات الوحدة الاقتصادية المالية خلال فترة مالية معينة.

كما نستخلص ان القوائم المالية مكونة من :-

1. قائمة المركز المالي
2. قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر
3. قائمة التغير في حقوق المالكين
4. قائمة التدفقات النقدية
5. الايضاحات أو الملاحظات الهامشية

ثالثا . أهمية التقارير المالية :

نستطيع ان نتعرف على اهمية التقارير المالية من التعاريف السابقة اعلاه ويمكن اختصار اهمية التقارير المالية في ثلاث نقاط أساسية وهي :

1 . اداة اتصال : اذ ان مهمة التقارير المالية هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستخدم المعلومات المحاسبية عن نشاط الوحدة الاقتصادية وهي بذلك وسيلة اتصال بين الوحدة

الاقتصادية والمستثمرين فيها ووسيلة للربط بين اصحاب العلاقة في الوحدة الاقتصادية من موردين وعملاء ومصارف وكذلك هي وسيلة لتوفير معلومات لمختلف الاقسام المكونة للوحدة الاقتصادية من عمال وباحثين ومحللين[1].

2 . وسيلة في تقويم الاداء : إذ أن عامل التقارير المالية من العوامل المهمة في تقيم اداء الادارة والحكم على كفاءتها في استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها حيث انها توضح وترصد المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومدى تقدم الوحدة الاقتصادية في اهدافها وكيفية الاستخدام الجاري لموارد الوحدة الاقتصادية.

3 . وسيلة في اتخاذ القرارات : حيث ان التقارير المالية هنا تساعد الادارة والأطراف المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات التي تستعمل بكيفية صرف الموارد في المستقبل وتوضح للأطراف التي تربطهم علاقة مباشرة مع الوحدة الاقتصادية مثل المصارف والعملاء في توجيه مستقبل علاقتهم بالوحدة الاقتصادية[2].

رابعا . الهدف من التقارير المالية :

يتمثل الهدف من التقارير المالية هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وعن نتيجة اعمالها والتدفق النقدي لديها إذ يجب ان تكون المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لقاعدة عريضة من مستخدميها وتهدف التقارير المالية الى توفير معلومات حول نتيجة اداء الوحدة الاقتصادية وتدفقاتها النقدية بحيث تكون ملائمة لمختلف مستخدمي تلك التقارير لاتخاذ القرار الصائب وحتى تحقق التقارير المالية

---

[1] عقاري، مصطفى : مصدر سبق ذكره 2017 : ص 26.

[2] بدرأوي، عبد المنعم 2010 "القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، دورها واهميتها في عملية اتخاذ القرارات" رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، ص 61.

هذه الاهداف فيجب ان تتضمن ما يلي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والتدفقات النقدية بالإضافة الى البيانات اعلاه يطلب من الوحدة الاقتصادية توفير الملاحظات والايضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية التي من شأنها ان تساعد مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية[1].

ويرى (نشوان)[2] ان اهداف التقارير المالية من حيث النظرة التقليدية هي اداة تبين انجازات الادارة باعتبارها الوكيل عن اصحاب الوحدة الاقتصادية في التصرف في الاموال المكلفة بها اما النظرة الحديثة فترى ان اهداف التقارير المالية تتكون من خلال خدمتها للمستثمرين والمستخدمين الأخرين لانها تساعد على التنبؤ بنشاط الوحدة الاقتصادية وتقيم ادائها واجراء جميع المقارنات اللازمة كي يستطيع المستخدمين من اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستغلال الأمثل لموارد الوحدة الاقتصادية المتاحة.

لذا يستنتج الباحث ان كل ما ذكر من الذي تتضمنه التقارير المالية هو يمثل ادوات مالية اساسية وثانوية اذ ان الادوات المالية الاساسية تتمثل في الموجودات والمطلوبات وحق الملكية اما الثانوية هي التي تتمثل بالتدفقات النقدية المستقبلية ومن هنا تبرز الاهمية الكبيرة لأهداف التقارير المالية اذ انها تمثل اداة الافصاح الأولى لجميع الادوات المالية للوحدة الاقتصادية.

---

[1] حميدات، جمعة : مصدر سبق ذكره 2014 : ص29.

[2] نشوان، اسكندر محمود 2004 "تطوير اعداد و نشر القوائم المالية في اطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئة" رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ص 58.

خامسا . خصائص التقارير المالية :

وضحت لجنة معاير المحاسبة الدولية (IASB) في اطارها النظري الذي اعدته للمعايير الدولية الخصائص النوعية للتقارير المالية وقسمتها في اطارها النظري الخاص بالمعايير الدولية الى خصائص اساسية وخصائص ثانوية.

1 . الخصائص الاساسية :

أ . **الملاءمة :** لكي تكون المعلومات المالية المعروضة ملاءمة يجب ان تكون ذات صلة بالقرار المزمع اتخاذه وبالتالي تنعكس وتؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات فالمعلومة الغير مؤثرة تكون حشو لا طائل منه ويجب ابعادها وللملاءمة ثلاث خصائص ثانوية[1].

(1) . الاهمية النسبية : تعتبر المعلومات ذات اهمية نسبية اذا كانت تؤثر على القرارات الاقتصادية للوحدة الاقتصادية في حالة حذفها أو تحريفها أو الإضافة فيها[2].

(2) . ان تتميز المعلومة بتغذية راجعة : اي من الممكن التحقق من صحة المعلومة الواردة في التقارير المالية في السابق والتأكد منها ومعرفة مدى صحتها اي انها تساعد متخذين القرار على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة وبالتالي تقيم النتائج من القرارات المتخذة[3].

(3) . القدرة التنبؤية : يكون للمعلومة دور تنبؤي اذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمين المعلومات للتنبوء بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للوحدة الاقتصادية في الفترات القادمة.

---

[1] Kieso، D. & Weygandt، J. & Warfield، T. 2018 "Intermediate Accounting" Wiley United States Of America، pp32_33.

[2] حميدات، جمعة : مصدر سبق ذكره 2016 : ص 8.

[3] عمر، قمان و باكرية علي 2019 "أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية" مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد (4) العدد (1)، ص133.

ويمكن القول ان القدرة التنبؤية تستخلص قيمتها من المعلومة التأكيدية فمثلا الارباح المعروضة في وقت سابق وهي مؤكدة هنا تمكن مستخدمي المعلومات من التنبؤ بالأرباح المستقبلية والمساهمون كمثال يستخدمون الارباح الحالية المؤكدة للتبوء بالأرباح المستقبلية[1].

ب . التمثيل الصادق : ويقصد بالتمثيل الصادق حتى تكون المعلومة المالية موثوقة يجب ان تعبر بمصداقية عن العمليات المالية والاحداث الأخرى التي تحدث في الوحدة الاقتصادية والظواهر الاخرى الواجب ان تعبر عنها وتصورها ويقصد بالصدق هنا ان تكون محايدة وخالية من التحيز وان تعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية وان تكون خالية من الاخطاء[2]، وان اي معلومات تفتقر لهذه الخاصية لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية[3].

ويرى الباحث ان هذه الخاصية الاساسية من الصعب جدا تحقيقها حيث لا يمكن ان تتلاقى جميع هذه الصفات في وقت واحد الخلو من الأخطاء مع عدم التحيز والحياد ولاسيما ظهور مصطلحات محاسبية جديدة كالمحاسبة الابداعية أو ما تسمى بإدارة الأرباح وهو اسلوب من اساليب التلاعب عن طريق اخفاء الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية وهو مقصود اما الغير مقصود هو الاخطاء التي تحدث وكل هذه العوامل تؤثر على هذه الخاصية الاساسية ويجعل من الصعب تحقيقها .

---

(1) Clautier، M. & Underdown، B. & Morris، D. 2011 "Accounting Theory And Practice" prentice Hall، pp 344.

(2) Ibrahim، M. Abdulla & Ali، M. Ibrahim 2018 "Accounting in English" Dad، Baghdad، pp 25.

(3) Lanny، C. & Richard، F. & Melvin O. 2000 "Intermediate Accounting" New York، Random House، Inc، p32.

2 . الخصائص الداعمة :

أ . **القابلية على للفهم :** وتعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية ان يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ويفترض ان لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي اعمال الوحدة الاقتصادية وان تكون لديهم رغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للوحدة الاقتصادية ولكي تكون أيضاً المعلومة المالية قابلة للفهم يجب ان تكون خالية من التعقيد والصعوبة[1].

ب . **القابلية على المقارنة :** يقصد بقابلية مقارنة التقارير المالية امكانية المقارنة في القوائم المالية لفترة مالية معينة مع التقارير المالية لفترة حالية أو فترات اخرى سابقة لنفس الوحدة الاقتصادية أو مقارنة التقارير المالية لوحدة اقتصادية مع التقارير المالية لوحدة اقتصادية مع نفس الفترة ويستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارت الاستثمار والتمويل وتتبع اداء الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي من فترة لأخرى وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة الى اخرى كذلك يجب الثبات في اسلوب عرض القوائم المالية من فترة الى اخرى وتصنيف البنود ولا يسمح للمنشاة بتغيير السياسات المحاسبية الى في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية وحتى تكون المعلومات المفصح عنها قابلة للمقارنة لابد من توفر عنصرين أساسين هما عنصر التوحيد بالأساليب والطرق المتبعة في اعداد التقارير المالية من حيث ضرورة التماثل في اتباع

---

[1] التميمي، عباس حميد يحيى و حسين زهير عبد الامير زيني 2020 "قياس تكامل الافصاح عن نموذج الاعمال مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة والتمثيل الصادق)" Journal of Economics and Administrative Sciences، المجلد (26) العدد (117)، ص 532.

الاسس والمبادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية في مجالات القياس كي تكون المعلومات المالية المنشورة قابلة للمقارنة[1].

ج . **التوقيت المناسب :** ويقصد بالتوقيت المناسب اي يجب ان تكون المعلومة المحاسبية متاحة لصانعي القرار في الوقت المناسب حتى يكون بمقدارهم على التأثير في قرارتهم وكلما كانت المعلومة المحاسبية متأخرة تصبح اقل فائدة[2].

يرى الباحث ان كل ما ذكر من خصائص معلومات محاسبية يمكن حصرها في البعد الزمني للمعلومة والمحتوى للمعلومة وشكل المعلومة حيث ان البعد الزمني يتعلق في زمن استخدام المعلومة وهو ما ذكر اعلاه في التوقيت المناسب اما محتوى المعلومة فهل المعلومة يكون محتواها صادق غير قابل للتحيز كذلك ملاءمة اي ان محتواها له صلة وثيقة ومفيدة في تحسين القرارات ان محتوى المعلومة يتعلق بالإجابة على سؤال ماذا تحتوي المعلومة اما شكل المعلومة تتعلق بالإجابة على سؤال كيف تكون المعلومة هل هي واضحة خالية من الاخطاء قابلة للفهم.

---

[1] Schroeder، R. Clark & Cathay، J. 2001 "Accounting Theory and Analysis" 7th، john Wiley & sons Inc, USA، p180.

[2] التميمي، عباس : مصدر سبق ذكره 2020 : ص 534.

شكل رقم (1-2-1) الخصائص الرئيسية و الثانوية (الداعمة) لمعلومات التقارير المالية

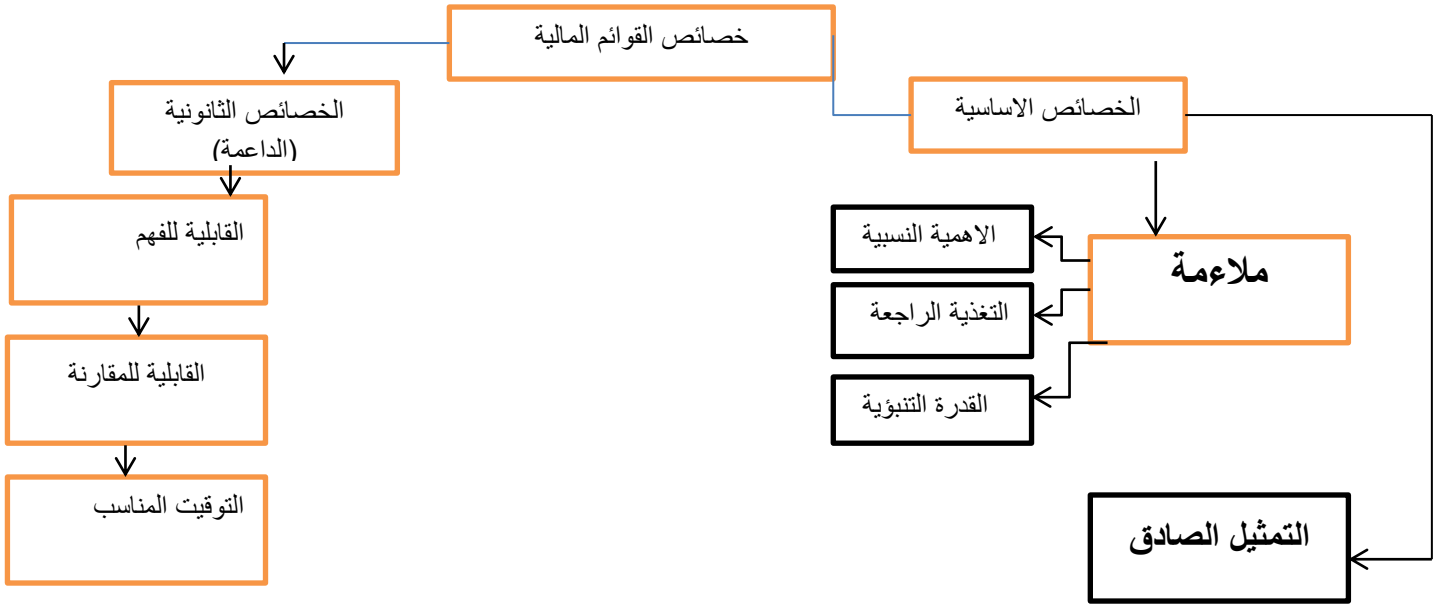

المصدر : علي إبراهيم علي 2020 "جودة المعلومات في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية ومحاسبة الإستدامة وتأثيرها في كلفة رأس المال" أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ص 91.

الشكل أعلاه يوضح الخصائص التي تتصف بها المعلومة المحاسبية حتى تكون ذات فائدة لمستخدميها إذ يجب ان تكون المعلومة ملائمة وهي الخاصية الأساسية الأهم لخصائص المعلومة المحاسبية ، كما يجب أن تمتلك المعلومة موثوقية ، أما الخصائص الداعمة فهي القابلية للفهم والمقارنة والتوقيت المناسب.

سادسا . مستخدمين التقارير المالية :

تتبلور المشكلة الرئيسة في حصر جودة وكمية المعلومات التي تعرضها التقارير المالية في معرفة من هم الذين يستخدمون التقارير المالية وهناك من يرى ويعتقد انها الادارة والاخر يرى

انهم الزبائن أو الجمهور أو العاملين، في حين ان المجلس الخاص بمعايير المحاسبة الأمريكية FASB حصرهم في المقرضين وحملة الأسهم على اعتبارهم المستفيدين الأكبر من المعلومة المحاسبية التي تعرضها التقارير المالية والتي تساعد في اتخاذ قرار الاستثمار والائتمان وغيرها من القرارات الاخرى وهذا انهم لا يملكون السلطة لوصف المعلومات المحاسبية لذلك هم يطلبوها من الوحدة الاقتصادية وعلى الإدارة ايصال هذه المعلومات لهم[1]، ويمكن تبويب مستخدمي المعلومات في مجموعات هي :

1 . حاملي الاسهم والمستثمرين ومحليين الأوراق المالية : يعتبر هؤلاء من اهم المستخدمين للمعلومة المحاسبية الواردة في التقارير المالية اذ تتعلق قراراتهم بتحديد الاسهم التي سيتم شرائها أو بيعها أو الاحتفاظ بها وتكون هذه القرارات بشكل كبير ذات طابع استثماري.

2 . المديرون : يعتمد المديرون على المعلومة الواردة في التقارير المالية في العديد من قرارتهم التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما يعتمد المديرون على هذه المعلومات الواردة في التقارير المالية بسبب التعاقدات التي تحتوي على شروط واحكام تعتمد على متغيرات التقارير المالية مثل عقود حوافز الادارة.

3 . العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات التي تتعلق باستمرارية الوحدة الاقتصادية خصوصا عندما يكون هناك ارتباط مع الوحدة الاقتصادية طويل الأجل حتى يتسنى لهم متابعة القدرة المالية للمنشاة المرتبطين معها.

---

[1] Eldon S. Hendriksen & Michacl F. & Van, B. 2001 "Accounting Theory، Fifth ed، Mcgraw – Hill com Inc، Bosten، p129.

4 . المقرضين : ان المعلومات التي تقدمها التقارير المالية تمكنهم من تحديد اذا ما كانت القروض والفوائد لهم عند الغير سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها حيث ان التقارير المالية توفر لهم معلومات عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية من خلال معرفة المعلومات التي تتعلق بالسيولة والربحية والمديونية لمساعدتهم في اتخاذ القرار الصائب.

5 . العمال : يهتم العاملون بما تقدمه التقارير المالية من معلومات تشير الى استقرار الوحدة الاقتصادية التي يعملون فيها و ربحيتها حتى يتاح لهم تقييم قدرة وحدتهم الاقتصادية على توفير المكافآت ومنافع التعاقد وفرص التوظيف.

6 . الجهة الحكومية : تحتاج الجهات الحكومية الى المعلومات الواردة في التقارير المالية لأنها تهتم بالأرباح والايرادات التي تحققها الوحدة الاقتصادية لغرض فرض الضرائب وتحتاج أيضاً لتلك المعلومات لغرض الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

7 . اطراف اخرى : تهتم اطراف اخرى بالتقارير المالية وتشمل الباحثين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني لحماية البيئة مما ادى الى ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومحاسبة الموارد البشرية ومحاسبة البيئة كما تؤثر الوحدة الاقتصادية على الجمهور العام عن طريق ما تقدمه الوحدة الاقتصادية من مساهمة حقيقية في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص العمل ودعم الموردين المحلين لذلك تساعد التقارير المالية هذه الأطراف الاخرى عن طريق تزويدهم بالمعلومات المالية المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية[1].

وبصفة عامة يمكن تقسيم فئات مستخدمي التقارير المالية جميع من لهم مصلحة في الوحدة الاقتصادية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر فقطاع المصلحة المباشرة هم

[1] المهدأوي، بتول محمد نوري و سمير منير عبد الملك الشماع 2017 "اثر منهج اتخاذ القرارات على مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية" مجلة دنانير، المجلد (1) العدد (21)، ص 497.

المستثمرين والموردين والادارة والعملاء والمستهلكين والضرائب اما قطاع المصلحة الغير مباشرة هم الذين يقدمون العون لإصحاب المصلحة المباشرة اما لعدم تخصص أو خبرة اصحاب المصلحة المباشرة في الحكم على مدى جودة المعلومة المحاسبية الواردة في التقارير المالية أو لعدم توافر الوقت اللازم لذلك ومن اهم ممثلي هذا القطاع المحللين الماليين وبورصة الأوراق المالية وغير ذلك من المستخدمين الغير مباشرين[1].

ويمكن الاستخلاص مما سبق ان وضع الفئات اعلاه في ثلاث مجاميع وهي مجاميع داخل الوحدة الاقتصادية وهي الإدارة والعمال ومجاميع خارج الوحدة الاقتصادية وهي الحكومة والمستثمرين والمقرضين والعملاء ومجاميع لهم علاقة غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية وهي الاطراف الاخرى مثل الباحثين ومنظمات المجتمع المدني وغيره.

سابعا . محتوى التقارير المالية في المصارف :

تتضمن التقارير المالية في المصارف كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وتقرير الادارة وتقرير مدقق الحسابات والايضاحات والملخصات المتممة حيث تعرض كل قائمة منها رؤية مختلفة للوحدة الاقتصادية وكل واحدة من هذه القوائم لها اهدافها وترتبط مع القوائم الاخرى في المعلومات وتكون مكملة لها ومترابطة في عناصر المعلومات وتتأثر التقارير المالية في المصارف في طريقة اعدادها بطبيعة ونشاط المصارف والعوامل الخارجية التي تؤثر في هذه الانشطة كالإجراءات والقوانين المفروضة من السلطات النقدية كتحديد اسعار الفائدة والسيولة والسقوف الإئتمانية[2].

---

[1] عبد الحليم، سعيدي 2015 "محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 51_52 .

[2] لطفي، امين السيد احمد : مصدر سبق ذكره 2008 : ص 79.

1 . قائمة المركز المالي :

تعتبر قائمة المركز المالي بيانا لكافة الاحداث التي تم انجازها في الوحدة الاقتصادية علاوة على ذلك انها تبين وتسلط الضوء على فترة مالية ماضية للوحدة الاقتصادية كما انها تتيح الكشف عن الوضع الحالي للوحدة الاقتصادية ويمكن من خلال قائمة المركز المالي عن طريق التحليل المالي دراسة الاحداث المستقبلية المتوقعة للوحدة الاقتصادية[1]، كما ان قائمة المركز المالي تتضمن معلومات خاصة بتكاليف وارصدة الموجودات في الوحدات الاقتصادية والالتزامات التي تترتب عليها والتي تتمثل في حقوق المالكين وحقوق الغير في فترة مالية معينة[2]، وتتضح من خلال ما سبق الأهمية الواضحة لقائمة المركز المالي عن طريق مساهمتها في توفير معلومات عن تقييم هيكل رأس المال وتقدير درجة السيولة والمرونة المالية في الوحدة الاقتصادية فقائمة المركز المالي تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات حول سيولة الوحدة الاقتصادية ومرونتها المالية والتي بدورها تمكن مستخدمي التقارير المالية من الحكم على درجة الخطورة التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية والمتمثلة في عدم قابلية نتائج اعمال الوحدة الاقتصادية من التنبؤ بالمستقبل وتقدير تدفقاتها النقدية لذلك يجب تحليل قائمة المركز المالي حتى يتسنى تحديد مدى سيولة الوحدة الاقتصادية ومرونتها العالية[3]. ويلاحظ ان في قائمة المركز المالي للمصارف يراعى عند تبويب جانب الموجودات ان يبدأ بالموجودات المتداولة وهي النقود الموجودة في الخزينة ولدى الفروع الأخرى ثم الموجودات الثابتة وكذلك في جانب

---

[1] حواس، صلاح 2008 "التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية واثرها على مهنة التدقيق" اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ص 183.

[2] الأسدي، احمد ابراهيم عبد الحسين 2010 "تأثيرات تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على القياس والإفصاح المحاسبي في العراق" اطروحة دكتوراه، المعهد العربي للمحاسبين القانونين – بغداد، ص 14.

[3] كيسو، دونالد و جيري جنت : مصدر سبق ذكره 1999 : ص 244.

المطلوبات يبدأ بالمطلوبات المتداولة أولا ثم المطلوبات الثابتة[1]. ويمكن تقسيم عناصر قائمة المركز المالي الى الاتي :

أ . **الموجودات** : في القطاع المصرفي تتمثل الموجودات في قائمة المركز المالي في النقدية والاستثمارات، والتسهيلات الإئتمانية والذمم المدينة والممتلكات والمعدات والموجودات الأخرى[2]، وتمثل هذه الموجودات الموارد الاقتصادية للمصارف ويتم تبويبها حسب طبيعتها وسهولة سيولتها اذ تبدأ بالموجودات الأسرع سيولة الى الأقل وبناء على ما سبق يمكن عرض بنود الموجودات كما يأتي :-

(1) النقد والارصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى : النقد في الصندوق ويشمل النقد بالعملة الاجنبية والعملة المحلية، الشيكات والحوالات المشترات والتي تستحق الدفع بالاطلاع والمسحوبة على مصارف اخرى.

(2) النقدية في الطريق : الارصدة لدى البنك المركزي* والمصارف الأخرى وتقتصر على المبالغ التي تودع في البنك المركزي في اطار قواعد احتساب نسب الأحتياطي القانوني وفقا لأحكام قانون المصارف والائتمان[3]، (فمثلا في العراق تكون هذه النسب في لوائح تنفيذية)[4].

(3) الارصدة لدى المصارف : وتشمل الودائع والحسابات الجارية لدى المصارف الخارجية والمحلية كما تشتمل على الارصدة لدى البنك المركزي التي هي خارج نسب الاحتياطي الذي تم

---

[1] هلالي، محمد جمال : مصدر سبق ذكره : ص 231.

[2] . Rose، Peter S. & Hudgins، Sylvia C. 2005 "Bank Management and Financial Services" 6th Ed، Mc Gawk-Hill ،p108.

* ذكر في النقدية في الطريق مصطلح البنك المركزي والباحث إستخدم كلمة المصارف والسبب أن تسمية البنك المركزي هي تسمية رسمية معمول بها وليس المصرف المركزي .

[3] لايقة، رولا كاسر 2007 "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار" رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ص 20.

[4] قانون البنك المركزي العراقي رقم 56، المادة 4، الفقرة 3، لسنة 2004.

ذكره اعلاه وتتضمن كذلك العملات الاجنبية تحت البيع لدى المصارف الأخرى ولا تتضمن القروض التي تمنح للمصارف العقارية أو مؤسسات الائتمان الزراعي والتعاوني حيث تمثل هذا النوع من القروض التسهيلات الإئتمانية ويجب ادراجها ضمن قروض وسلف المصرف وليس ضمن الأرصدة لدى المصارف الأخرى[1].

(4) التسهيلات الإئتمانية : هي تلك الخدمات التي يقوم بها المصرف عن طريق تقديم سقوف تمويلية اي اعطاء تسهيلات ائتمانية للوحدات الاقتصادية والأفراد في المجتمع مثل القروض على ان يتعهد المستفيد بإرجاع تلك الاموال مع فوائدها المترتبة عليه وخلال فترة زمنية معينة وتخضع هذه التسهيلات الإئتمانية لمجموعة من العوامل المؤثرة في تحديدها سواء من ناحية قدرة المصرف على منح تلك التسهيلات أو من ناحية قدرة الوحدة الاقتصادية أو الفرد في الحصول على تلك التسهيلات[2].

(5) موجودات مالية بالقيمة العادلة والتكلفة المطفأة(الاستثمارات) : قسم معيار الابلاغ المالي الدولي التاسع المختص بقياس الادوات المالية الموجودات المالية (الاستثمارات) الى فئتين موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة وموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة.

وتصنف هذه الموجودات الى موجودات مالية بالقيم العادلة من خلال الربح أو الخسارة (متاجره) وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل[3].

---

[1] موح، مريم صغير 2010 "القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية" رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، ص113.

[2] الشلال، مهند عزيز و كهدار حجي محمد و اكرم صالح يوسف 2020 "قياس تأثير ودائع المصارف التجارية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2004–2019" المجلة الاكاديمية – جامعة نوروز ، المجلد (9) العدد(2)، ص 92.

[3] IASB ،international financial reporting stanadards (IFRS9)، https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-7-financial-instruments-disclosures/،(2020،30،7)

(6) الاستثمارات في المشاريع المشتركة والشركات التابعة والزميلة : تختلف المعالجة المحاسبية لاستثمارات في الأسهم باختلاف نسبة تملك الوحدة الاقتصادية المستثمرة في اسهم الوحدة الاقتصادية المستثمر بها حيث تقسم هذه الاستثمارات الى ثلاث فئات رئيسية هي التي تمتلك اقل من 20% تعالج ضمن معيار الابلاغ المالي التاسع معيار القياس في الادوات المالية عن طريق القيمة العادلة اما التي تمتلك من 20%_50% يتم المحاسبة عنها عن طريق حق الملكية وهي المقصودة هنا الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ويتم المحاسبة عنها بطريقة التملك اما من تمتلك اكثر من 50% هنا يكون للمستثمر سيطرة على القرارات المالية والتشغيلية للوحدة الاقتصادية المستثمر بها وبالتالي تنشأ علاقة قابضة وتابعة بين الوحدة الاقتصادية المستثمرة والمستثمر بها مما يتطلب اعداد قوائم مالية موحدة[1].

ويرى الباحث ان تبويب الاستثمارات في قائمة المركز المالي ثم الإفصاح عليها حسب نوع الاستثمار يتيح تعزيز خاصية الملاءمة في المعلومة المحاسبية حيث ان افصاح الادارة عن الاستثمارات حسب نية امتلاك الادارة يساعد مستخدمين المعلومات من تقيم الإدارة وتقييم قدرتها على التنبؤ من خلال تبويبها استثمارات لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة واستثمارات متاحة للبيع ضمن الدخل الشامل واستثمارات بالتكلفة المطفأة وينوه الباحث ان الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة لا تدخل ضمن نطاق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع الإفصاح عن الادوات المالية.

[1] حميدات، جمعة ومحمد ابو نصار : مصدر سبق ذكره : ص 415.

(7) الذمم المدينة : وهي الديون المستحقة للوحدة الاقتصادية مقابل خدمة أو سلعة مقدمة تم تسليمها أو استخدماها ولم يتم سدادها بعد من قبل العملاء[1].

(8) الممتلكات والمعدات: وهي موجودات ملموسة يحتفظ بها لاستخدامها في تصنيع أو توريد البضائع والخدمات أو الايجار للغير أو لأغراض ادارية اي تلك الموجودات التي يتم اقتنائها لتسيير عمل الوحدة الاقتصادية ومن المتوقع استخدامها خلال اكثر من فترة مالية واحدة وتظهر هذه الموجودات الثابتة بالصافي بعد خصم مجمع الاهلاك منها[2]، ويجب التنويه ان اسمها حسب ترجمتها من المعيار الدولي رقم (16) هي الممتلكات والمصانع والمعدات لكن يجب مراعاة ان موضوعنا هنا عن التقارير في المصارف اذن سيتم استبعاد كلمة المصانع في عرض قائمة المركز المالي ويقتصر على الممتلكات والمعدات.

(9) الموجودات الغير ملموسة : وهي الموجودات التي ليس لها وجود مادي وهي بند غير نقدي ويمتد عمرها الانتاجي أو فترة الانتفاع منها في الغالب اكثر من فترة مالية وتمثل احيانا ذات قيمة عالية للوحدة الاقتصادية وقد تنشأ من الداخل أو يتم شرائها خارجيا[3].

---

(1) Bello, M. & Liliana, A. 2020 "New development : Importance of accounts receivable in Colombian state entities and their impact on the preparation of financial information" *Public Money & Management*، Vol (40) No (7). P 531.

(2) Rico Bonilla ،C. O & Montoya Ocampo ،L. D & Franco Navarrete ،B. M. ،& Laverde Sarmiento ،M. A. "COMPARABILITY OF FINANCIAL INFORMATION IN COLOMBIA AFTER ITS CONVERGENCE WITH IFRS. THE CASE OF PROPERTY ،PLANT AND EQUIPMENT IN LISTED COMPANIES" Vol (30) no (76) ،P 92.

(3) Lim ،S. C. & Macias ،A. J. ،& Moeller ،T. 2020 "Intangible assets and capital structure" Journal of Banking & Finance105873 ، p 2.

(10) الموجودات الأخرى: وتشمل المصاريف المدفوعة مقدما والايرادات المستحقة ومصاريف التأسيس والتأمينات والممتلكات التي الت ملكيتها للمصرف وفاء لديونه وغير ذلك من الحسابات المدينة التي تدرج تحت اي من المجموعات المحاسبية التي ذكرت اعلاه[1].

ب . المطلوبات : وهي كل حق مالي على الوحدة الاقتصادية للغير وتتمثل بشكل رئيسي من الودائع والمبالغ المقترضة من المصارف الأخرى والمخصصات لمقابلة الالتزامات الخارجية والمطلوبات الأخرى[2].

(1) الودائع : وهي العقود الذي يلتزم فيه المودع لديه بالمحافظة على الشيء المودع عنده ثم رده بعينه في التوقيت متفق عليه الى صاحبه المودع ويندرج تحت هذه المجموعة كل من ودائع الحسابات الجارية وودائع التوفير والودائع الثابتة بنوعيها الودائع بالأجل الودائع بالأخطار[3].

(2) المخصصات المتعلقة بموجودات المصرف :

وتشمل المخصصات ادناة[4] :-

(أ) المخصصات التي تكون مقابلة لنقص فعلي في موجودات المصرف مثل مخصصات الممتلكات والمصانع والمعدات.

---

[1] دادة، دليلة 2013 "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي" رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 78.

[2] . Gierusz ،J. & Karolina D. 2020 "Fair value in the measurement of assets and liabilities of selected banks" Zeszyty Teoretyczne Rachunkowości 107 (163), p122

[3] اللامي، علي حسين نوري 2016 "اثر الودائع في صافي دخل المصارف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية" العدد (48)، ص 366_376.

[4] مبروكي، الطيب 2012 "المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية من منظور فقهي" رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الاسلامية قسم الفقه واصوله، ص 26_27.

(ب) المخصصات الناشئة لتغطية نقص مؤكد الحدوث ولا يمكن تحديد مقدارها الفعلي مثل مخصص ديون المعدومة الذي يتكون بسبب توقف العملاء عن تسديد الديون.

(ج) المخصصات التي تكون مقابلة لنقص محتمل الحدوث مستقبلا مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيله ومخصص هبوط الأوراق المالية.

(د) المخصصات الأخرى أو المخصصات التي لها علاقة بالتزامات المصرف : وتشمل هذه المجموعة المخصصات التي ليس لها علاقة بموجودات معينة وتشمل المخصصات التي تتكون نتيجة لمقابلة التزامات مؤكدة الحدوث ملزمة على المصرف ولا يمكن تحديد قيمتها مثل الضرائب على الارباح، فضلاً عن المخصصات التي تتكون نتيجة لمقابلة التزامات يحتمل حدوثها مستقبلا مثل مخصص التأمين الداخلي الذي تلجأ بعض المصارف لعمله بدل عن اقساط التأمين لمواجهة اي خسائر يتعرض لها المصرف مستقبلا ومخصص الالتزامات القضائية وغيرها.

(3) المبالغ المقترضة من المؤسسات المصرفية : تتكون من القروض طويلة أو قصيرة الأجل من البنك المركزي والمصارف الأجنبية التي تحصل عليها المصرف.

(4) المطلوبات الأخرى: وتتكون من الايرادات المستلمة مقدما والمصاريف المستحقة واي حسابات دائنة لا تدرج تحت اي من المجموعات التي ذكرت اعلاه[1].

ج . حقوق المساهمين: يقصد بها في المصارف بأنها الأسهم والاحتياطي القانوني والاحتياطات الأخرى التي تمثل بدورها ارباح احتجزت من فترات سابقة وقررت الإدارة احتجازها كما يعرف بأنه مجموعة الاموال التي يحصل عليها المصرف من اصحاب المشروع منذ تأسيس

[1] دادة، دليلة : مصدر سبق ذكره 2013 : ص 79.

المصرف أو تكوينه واي اضافات أو تخفيضات تطرأ عليه في فترات مستقبلية وتعمل هذه المجموعة من الحسابات على تقوية المصرف واسناده في مواجهة اي مخاطر مستقبلية يتعرض لها[1].

الحد الادنى الذي يجب ان تتضمنه قائمة المركز المالي حسب المعيار الدولي رقم (1) المعيار الخاص بعرض القوائم المالية، لم يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) طريقة أو شكل عرض مجموعات قائمة المركز المالي من موجودات ومطلوبات فقد يتم عرض الموجودات المتداولة ثم الموجودات الغير المتداولة كما يجوز العكس عرض الموجودات الغير متداولة في البداية ثم الموجودات المتداولة ولكن في المصارف سمح المعيار بعرض هذه المجموعات حسب سيولتها وليس كمتداولة وغير متداولة.

ويرى الباحث ان المصارف لا تقوم بتوريد وصناعة بضائع ضمن فترة مالية قابلة للتحديد بوضوح على عكس الوحدات الاقتصادية التي تقوم بهذا العمل فإن اجراء تصنيف مفصل للموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة في صلب قائمة المركز المالي يوفر لهذه الوحدات الاقتصادية معلومات ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يفيد فصل الموجودات المتداولة في تميز مكونات رأس المال العامل عن الموجودات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية والتعرف على مطلوبات الوحدة الاقتصادية التي تستحق خلال الفترة المالية والموجودات التي يتوقع

[1] محمد، سعاد عبدالفتاح و مثال مرهون مبارك و رعد فاضل بابان 2013 "قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(34)، ص 26.

تسييلها خلال الفترة وهذا واحد من اسباب تبرير عرض المجموعات في قائمة المركز المالي في المصارف بهذا الشكل.

2 . قائمة الدخل :

تعرض قائمة الدخل نتائج اعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة خلال فترة مالية محددة وتعبر عن معظم التغيرات التي تحدث في المركز المالي للوحدة الاقتصادية على مدى الفترة المالية التي يغطيها التقرير وغالبا ما تكون سنة اذا يعرف الدخل انه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الموجودات أو نقصان في المطلوبات والتي بدورها تؤدي الى أزدياد حق الملكية خلافا لتلك المتعلقة بمساهمة المشاركين في حق الملكية ويتضمن تعريف الدخل كل من الايرادات والمكاسب ويتحقق الايراد في سياق النشاط العادي للوحدة الاقتصادية ويشار اليه بأسماء عديدة كالمبيعات والفوائد وارباح الاسهم والايجار وتمثل المكاسب بنود اخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاط العادي للوحدة الاقتصادية مثل مكاسب بيع الموجودات الثابتة[1]، ويمكن الاستنتاج مما سبق ان صافي الربح في المصارف ما هو الى فرق بين الايرادات الكلية للمصرف والتي تتحقق من ممارسته للنشاط العادي والتكاليف الكلية التي انفقت من اجل تحقيق هذه الايرادات اضافة الى الضرائب وسوف يتم شرح مكونات قائمة الدخل في المصارف التجارية ادناه وتتكون قائمة الدخل مما يأتي[2].

---

[1] بن فرج، زوينة 2014 "المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق" اطروحة دكتواره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 74_75.

[2] Lessambo ،Felix I. 2020 "Commercial Banks, Financial Statements, The US Banking System" Palgrave Macmillan Cham, p 243-258.

أ . **ايرادات الفوائد(الفوائد الدائنة)** : تتضمن هذه الفوائد فوائد الحسابات الجارية التسهيلات الإئتمانية مثل فوائد القروض والودائع المودعة لدى المصارف الخارجية والمحلية وفوائد اذون الخزينة وتمثل بذلك الايرادات الحاصل عليها المصرف من خلال منحه القروض والائتمان والسلفيات وبذلك تعتبر من اهم ايرادات المصرف.

ب . **مصروفات الفوائد(الفوائد المدينة)** : يشمل هذا البند الفوائد المالية التي يتحملها المصرف مثل فوائد صندوق التوفير وفوائد والودائع التي تستحق للمصارف الاخرى في مقابل الحصول على التسهيلات أو اموال من المصارف المحلية والخارجية ويمثل الفرق بين ايراد الفوائد ومصروفات الفوائد بصافي الفوائد.

ج . **العمولات والايرادات الاخرى** : وتشمل على جميع العمولات والايرادات المتحصلة من قبل المصرف من عملائه في مقابل تقديم خدمات مصرفية مثل عمولات خطابات الضمان وعمولات الشيكات المصرفية وعمولة تحصيل الشيكات وعمولة الشيكات السياحية.

د . **ارباح أو خسائر الموجودات المالية بالقيمة العادلة** : حسب متطلبات الافصاح في معيار الابلاغ المالي الدولي (7) الافصاح في الادوات المالية يجب توضيح مبلغ الارباح والخسائر للموجودات المالية بالقيمة العادلة في قائمة الدخل التي تصنف للمتاجرة والتي تصنف بالقيمة العادلة.

هـ . **ارباح (خسائر) عمليات النقد الاجنبي** : يشمل هذا البند الربح أو الخسارة اللذان يحدثان نتيجة التعامل بالعملات الاجنبية أو بسبب تقيم ارصدة المصرف بسعر الصرف من العملات الاجنبية في تاريخ التقارير المالية.

و . الايرادات الاخرى : يشمل هذا البند الايرادات التي ترتبط بالنشاط المصرفي ولم تدرج ضمن تلك الايرادات مثل فائض المخصصات.

ز . المصاريف الادارية والعمومية والاهلاكات : وتتضمن جميع مصاريف المصرف من رواتب واجور واهتلاكات وما في حكمها من المزايا النقدية والعينية ومصاريف الكهرباء ومصاريف الدعاية والاعلان ومصاريف الايجار ومصاريف الصيانة والتدريب والضرائب والرسوم.

ح . الخسائر الإئتمانية المتوقعة : حسب متطلبات الافصاح في معيار الابلاغ المالي الدولي (7) الافصاح في الادوات المالية يجب توضيح مبلغ خسائر التدني في قائمة الدخل تدني قيمة الموجودات (الخسائر الإئتمانية المتوقعة) للأدوات المالية في المصارف تعرف الخسائر الإئتمانية المتوقعة بأنها عبارة عن التقديرات الاحتمالية المرجحة للخسائر الإئتمانية وبمعنى اخر هي القيمة الحالية للعجز النقدي والذي يقصد به الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الوحدة الاقتصادية ان تحصل عليها بالفعل[1].

3 . قائمة الدخل الشامل :

يمثل رقم اجمالي الدخل الشامل التغيير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية الناجم عن عمليات واحداث غير تلك التغيرات الناجمة عن العمليات مع مالكين الوحدة الاقتصادية بصفتهم مالكين (مثل توزيعات الارباح وتخفيض أو زيادة رأس المال)[2]، ويعرف الدخل الشامل هو التغيير في صافي الموجودات خلال فترة مالية معينة في ما عدا التغيرات التي تنتج عن

---

[1] احمد، وفاء يوسف 2016 "اثر قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية" مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (20) العدد (4)، ص 30.

[2] الحوشي، محمد محمود 2018 "اختبار مدى افضلية الدخل الشامل كمقياس اداء الشركة واثره على توزيعات الارباح النقدية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالورصة المصرية" مجلة البحوث المحاسبية، ص 308.

المعاملات مع الملاك بصفتهم مالكين كما عرف[1]، بأن الدخل الشامل هو الناتج من صافي الدخل اضافة الى عناصر الدخل الشامل الأخر والتي تتمثل في التغيرات في القيمة العادلة والتي لا تدرج في قائمة الدخل ولكن تدرج في حقوق الملكية الخسائر والارباح الغير محققة التي تنتج مثلا من فروق تقيم العملة وتحويل استثمارات محتفظ بها الى استثمارات مالية متاحة للبيع و يتضح لنا من التعريف السابق للدخل الشامل انه يشمل عدة عناصر

أ . صافي الدخل : ويمثل الدخل المتحقق من نشاط الوحدة الاقتصادية.

ب . الدخل الشامل الاخر: ويشمل الايرادات والمصروفات والمكسب والخسارة التي لم تدخل في صافي الدخل وهي ذات طبيعة مؤقتة لذلك لا تدخل في صافي الدخل وهي :

(1) . التغيرات في فائض اعادة التقييم (فائض اعادة تقييم الممتلكات والمعدات) والموجودات الغير ملموسة حسب المعيار المحاسبي الدولي (16) الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات و معيار المحاسبة الدولي (38) الخاص بالموجودات الغير ملموسة اعادة قياس خطط منافع الموظفين المحددة بموجب المعيار المحاسبي الدولي (19) منافع الموظفين

(2) . الارباح والخسائر الناتجة عن ترجمة البيانات المالية لعملة اجنبية بموجب المعيار المحاسبي الدولي (21)

[1] Mohamed ،A. Developing "The Comperhensive Income Statement To Enhance Quality Of The Financial Reporting An Study Empirical"
مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (22) العدد (3)، ص 39.

(3) . الارباح والخسائر الناتجة عن اعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بموجب المعيار المحاسبي الدولي (39)[1].

ويرى الباحث ان المصارف تسعى كغيرها من الوحدات الاقتصادية الى تحقيق فرضية الاستمرارية وتعظيم ثروة المالكين كهدف اساسي لها وهذه العوامل تجعل من قائمة الدخل الشامل موضوع مهم ولا مناص منه لان قائمة الدخل الشامل تقدم معلومات ذات قيمة اضافية لتقيم اداء الوحدة الاقتصادية من خلال ان قائمة الدخل الشامل هي مؤشر مهم على ربحية المصارف ودليل على كفاءة المصارف في ادارة موجوداتها كما يرى الباحث ان الدخل الشامل يكون ذو فائدة كبيرة ومؤثرة على قرارات المحللين لكونه وعلى سبيل المثال ممكن للمحلل المالي ان يتنبأ بالأرباح عند التنبؤ بسعر السهم على اساس الدخل الشامل اما من ناحية المستثمرين فالدخل الشامل اقل ملاءمة لقرارات المستثمرين لان الدخل الشامل يتضمن عناصر غير ثابتة ومؤقتة مما يضفي نوع من التشويش على فهم واستيعاب المستثمرين للمعلومات التي تتعلق بالدخل كما يرى الباحث ان وجود مصطلحين يشتت الباحثين و الاكاديميين وهما مصطلح الدخل الشامل والدخل الشامل الاخر ويمثل الدخل الشامل الاخر البنود أو العناصر التي تضاف الى صافي الدخل والمتمثلة بالمكاسب والخسائر غير المتحققة من الموجودات المتاحة للبيع وغيرها وتعديلات تحويلات العملة الاجنبية ويكون الدخل الشامل الاخر المتمثل بالبنود زائد صافي الدخل يكونان الدخل الشامل لذا يكون من الافضل تسمية الدخل الشامل الاخر بعناصر الدخل الشامل والدخل الشامل يسمى اجمالي الدخل الشامل.

[1] ابو طالب، يحيى محمد "مفهوم الدخل العادي والدخل الشامل واثره على الإفصاح المحاسبي" النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، المجلد (26) العدد (103)، ص 17.

4 . قائمة التغيير في حقوق الملكية :

هي قائمة تعد في نهاية الفترة المالية تعرض التغيرات التي تحصل خلال الفترة المحاسبية المنتهية على البنود الخاصة بحقوق المساهمين، ومنها الأرباح والخسائر المتحققة خلال الفترة المالية كما نعرض تأثير الحركة التي تمت على اسهم الخزينة أو أية بنود أخرى لها تأثير مباشر على حقوق المساهمين وفقا لمتطلبات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. وكذلك اي توزيع للأرباح المقررة للمساهمين سواء أكانت في شكل توزيعات نقدية أو أسهم كما انها تشكل تحليلا للحركات التي تتشكل منها رؤوس الاموال الخاصة من أول الفترة المالية وصولا الى التشكيل النهائي لتلك الاموال في نهاية الفترة المالية[1]، ويجب على المصرف اعداد قائمة التغيير في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) ويجب ان تفصح القائمة عن

أ. اجمالي الدخل الشامل للفترة

ب. لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، اثار التطبيق بأثر رجعي أو اعادة العرض بأثر رجعي المعترف بها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (8).

ج. تسوية للمبالغ الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيم المسجلة في بداية الفترة المالية ونهايتها اذ يجيب الافصاح عن التغيرات التي تنجم في الارباح والخسائر والمعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين والتي تظهر بشكل منفصل مثل تغيرات رأس المال والتوزيعات على المالكين والتغيرات في رصيد الارباح المحتجزة في أول واخر الفترة الحالية والسابقة[2].

---

[1] زعباط، مهدي 2019 "بدائل القياس المحاسبي لأثار التضخم على القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة "sonlgaz رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي، ص 24.

[2] IAS International Accountingl stanadards(IAS1) ، https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1، 2020.

نستنتج ان هناك ترابط بين القوائم المالية قائمة الدخل الشامل المتكونة من صافي الدخل والدخل الشامل الاخر وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية اذا ان صافي الدخل والدخل الشامل يرحل الى قائمة المركز المالي عن طريق حقوق الملكية لذلك فإن قائمة التغير في حقوق الملكية تمثل حلقة الربط بين الدخل الشامل الاخر وقائمة المركز المالي كما ان اجمالي الدخل الشامل الذي يظهر فيها يحتوي على ادوات مالية مهمة واجب الإفصاح عنها وهي الارباح والخسائر الناتجة عن اعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع.

5 . قائمة التدفقات النقدية :

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم الحديثة العهد بالمقارنة مع القوائم المالية الأخرى حيث أول من بادر في عرض هذه القائمة المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة الخمسينات من القرن العشرين تحت اسم من اين جاءت الأموال و الى اين ذهبت وفي عام 1987 اصدر مجلس معايير المحاسبة الامريكية FASB البيان رقم 95 الذي الزم جميع المؤسسات بإصدار قائمة التدفق النقدي اما في عام 2000 طالب المعيار الدولي (7) الخاص بقائمة التدفقات النقدية بأعداد قائمة التدفقات النقدية الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC[1] وتعرف قائمة التدفق النقدي بأنها قائمة تقدم معلومات حول المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتوفر معلومات عن سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على سداد التزاماتها ودفع وتوزيع الارباح وكذلك درجة المرونة العالية لدى الوحدة الاقتصادية وتساهم هذه القائمة في تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء بين الوحدات الاقتصادية لا نها تعزل الأثار الناجمة عن استخدام المعالجات

[1] زرارة، ايمان بن سي 2019 "النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم العسر المالي للمؤسسة وجودة ارباجها" رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي، ص 5.

المحاسبية المختلفة لنفس العمليات المالية باعتبارها تركز على الأساس النقدي وليس على اساس الاستحقاق[1]، بما ان قائمة المركز المالي لا تفسر لماذا يتغير رصيد النقدية وصافي الدخل يشير كذلك الى مصادر واستخدامات النقدية لكنها لا توضح وتفسر لماذا زادت النقدية وقلت بينما قائمة كشف التدفق النقدي توضح المتحصلات والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة المالية اي يوضح من اين اتت وانفقت هذه النقدية مع تفسير اسباب التغيير في رصيد النقدية وهذه المعلومات لا يمكن الوصول اليها باستخدام القوائم المالية الأخرى لذلك يمكن تعريف قائمة كشف التدفق النقدي بأنه كشف مالي يتطلب اعداده نهاية السنة المالية مع قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي ويقدم معلومات تفصيلية عن مصادر النقدية والحصول عليها وطريقة استخدامها وانفاقها والإفصاح عن اسباب التغيير في رصيد النقدية سواء كان التغيير زيادة أو انخفاض لرصيد النقد بين نهاية الفترة المالية وبدايتها عن طريق بيان صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية وكذلك التمويلية[2]، وحتى يمكن تبويب المعلومات وتصنيفها في قائمة كشف التدفق النقدي يتم عرض المعلومات في ثلاث تصنيفات هي :-

أ . الانشطة التشغيلية :

ويعرفها المعيار الدولي السابع (IAS7) بأنها الأنشطة الرئيسية الاساسية والرئيسية لتوليد الإيراد في المصرف والأنشطة التي لاتعد من ضمن الانشطة الاستثمارية والتمويلية[3]، ويتوافق

---

[1] Nga ،T. Thi & Tin ،P. Quang & Phe ،N. So 2020 "Examining The Relationship Between Cash Flow Statement Patterns And The DivIdend Policy : Case Of Listed Enterprises In Vietnamese Stock Exchange" International Journal of Accounting ،VOL(5) N0 (27) ،P 49.

[2] البغدادي، صلاح صاحب شاكر وجبار ياسر عبيد الفتلاوي 2017 "دور كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطر الإئتمان والسيولة في النشاط المصرفي بحث تطبيقي في مصرف الرشيد" مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (12) العدد(40)، ص 64.

[3] IASI International Accounting stanadards(IAS7) ،
https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias7 ,2020

هذا التعريف مع مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق اذ عرفتها القاعدة المحاسبية العراقية السابعة بأنها الانشطة الرئيسية لتوليد الايراد والنشاطات الاخرى من غير النشاطات الاستثمارية والتمويلية فهي تعد المؤشر الأساسي على قدرة الوحدة الاقتصادية في توليد تدفق نقدي كافي لتسديد الالتزامات الواجبة عليها[1].

وتشمل انشطة التشغيل بيان الدخل والحسابات الاساسية المتعلقة بالمصرف وتقسم الى[2].

(1) . تدفقات نقدية داخلة وتشمل : نقص في الارصدة لدى البنك المركزي، نقص في الموجودات المالية بغرض الاتجار، نقص في القروض والسلفيات، نقص في الارصدة المدينة، نقص في الودائع، نقص في اذون الخزانة.

(2) . تدفقات نقدية خارجة وتشمل : زيادة في الارصدة لدى البنك المركزي، زيادة في الموجودات المالية بغرض المتاجرة، زيادة بالقروض والسلفيات، زيادة في الارصدة المدينة، زيادة في الودائع، زيادة في اذون الخزينة.

ويرى الباحث ان الافصاح عن الانشطة التشغيلية يجب ان يكون من أوليات المصرف لان الانشطة التشغيلية تعد صلب العمل في المصارف و من اهم الادوات المالية التشغيلية للمصارف هي التسهيلات الإئتمانية المتمثلة بالقروض الممنوحة والاستثمارات بغرض المتاجرة وسوف يؤثر الإفصاح عن هذه الادوات بشكل كبير على الربح التشغيلي حتى الخسائر الإئتمانية المتوقعة المطالب الإفصاح عنها حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع سوف تؤثر على الربح التشغيلي في حالة الخسارة أو الاسترداد اما سبب تصنيف

---

[1] القواعد المحاسبية العراقية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، القاعدة المحاسبية رقم (7) الخاصة بكشف التدفق النقدي

[2] لايقة، رولا كسار : مصدر سبق ذكره : ص 27.

الاستثمارات لغرض المتاجرة ضمن الانشطة التشغيلية وذلك حسب رأي الباحث لا نها ماخوذه لغرض المضاربة لفترة قصيرة.

ب . الانشطة الاستثمارية :

عرفها المعيار الدولي السابع (IAS7)الخاص بكشف التدفق النقدي بأنها الأنشطة المتمثلة بالتكوين الرأس مالي للوحدة الاقتصادية والخاصة بالموجودات طويلة الأجل والاستثمارات الغير متداولة[1]، كما عرفها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بموجب القاعدة المحاسبية السابعة بانها تتمثل في عمليات الاقتناء والاستبعاد للموجودات الثابتة والاستثمارات الاخرى والتي لا تدخل ضمن مكافئات النقد[2]، وينوه الباحث هنا لا تدخل ضمن هذه الاستثمارات، الاستثمارات بغرض المتاجرة كما نستنج ان اهمية الكشف عن هذه الأنشطة مهم جدا كونه يبين مبلغ النفقات بقصد الحصول على الموارد الموجهة لعملية توليد الدخل وتبوب الأنشطة الاستثمارية الى :

(1) . التدفقات النقدية الداخلة : بيع الممتلكات والاراضي والمعدات، بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (استثمارات)، بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

(2) . التدفقات النقدية الخارجة : شراء الممتلكات والاراضي والمعدات، شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، شراء الموجودات مالية بالتكلفة المطفأة(استثمارات)[3].

---

[1] IASI International Accounting stanadards(IAS7) ، https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias7, 2020

[2] القواعد المحاسبية العراقية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، القاعدة المحاسبية رقم (7) الخاصة بكشف التدفق النقدي

[3] المصدر من اعداد الباحث بالأعتماد على التقارير المصرفية لمصرف الخليج والمصرف التجاري

وتعتبر التدفقات النقدية من الاستثمار مؤشر مهم للتعبير عن النمو والانكماش في الوحدة الاقتصادية اذ ان صافي التدفق النقدي السالب من الانشطة الاستثمارية يشير الى نمو مستقبلي وتوجه الى زيادة الأرباح لكونه يعبر عن زيادة في الموجودات الثابتة وعلى عكسه فإن صافي التدفق النقدي الموجب من الأنشطة الاستثمارية يدل على ان الوحدة الاقتصادية تعمل على تسييل موجوداتها الثابتة و استثمارتها المالية وهذا بدوره يؤدي الى تخفيض الطاقة الانتاجية أو تخفيض العائدات من الاستثمارات مما يمثل احتمالات انخفاض في صافي الدخل[1].

3 . الأنشطة التمويلية :

عرفها المعيار الدولي السابع (IAS7) الخاص بكشف التدفق النقدي بأنها الأنشطة التي ينتج منها تغيير في حجم ومكونات رأس المال والاقتراضات الخاصة بالوحدة الاقتصادية[2]، وعرفتها القاعدة المحاسبية رقم(7) بانها الأنشطة الناتجة من التغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاموال المقترضة للوحدة الاقتصادية[3]، وتقسم الى قسمين[4] :-

(أ) . التدفقات النقدية الداخلة : الزيادة الحاصلة في رأس المال، الزيادة الحاصلة في القروض طويلة الاجل، الزيادة الحاصلة في القروض و السندات.

(ب) . التدفقات النقدية الخارجة : النقص في رأس المال المدفوع، النقص في القروض، توزيعات الارباح.

---

[1] الزبيدي، محمد علي 2000 "المحاسبة في البنوك التقليدية والأسلامية" دار الفكر المعاصر، صنعاء، ص 206.

[2] IASI International Accounting stanadards(IAS7) ، https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias7, 2020

[3] القواعد المحاسبية العراقية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، القاعدة المحاسبية رقم (7) الخاصة بكشف التدفق النقدي

[4] حماد، طارق عبد العال 2000 "تقيم اداء البنوك التجارية" الدار الجامعية، القاهرة، ص 235.

ولم يركز المعيار الدولي السابع للإبلاغ المالي الخاص بالإفصاح عن الادوات المالية عن الجانب التمويلي للوحدة الاقتصادية ولكن طالب الافصاح عن الموجودات المالية المرهونة للغير في حال تعثر المصرف بسداد الالتزامات المنوطة به.

ويرى الباحث سبب هذا ان المعيار ركز على موجودات المصرف بسبب المخاطر المصرفية التي تصيب المصرف بسبب هذه الأدوات واهمها المخاطر الإئتمانية التي تعد من الجانب التشغيلي وليس التمويلي.

ثامنا . أهمية الإفصاح حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع في التقارير المصرفية :

إن أهمية الإفصاح تأتي من أهمية التنوع والتعدد للجهات المستفيدة من المعلومات التي يفصح عنها والتي تشمل كل من مستخدميها الداخلين والخارجين وأن المحيط المصرفي يمتاز بتعقيدات جمة وقدرة على امتلاك سلطة اقتصادية وسياسية ولذلك تعتبر المصارف اهم مراكز السيطرة في اي نظام وان الإفصاح هو عامل مهم لجعل المصارف تحتك في النظام الموجود في السوق لذلك من المهم ان يكون لديه من الكفاية والقدرة على تلبية احتياجات المستخدمين[1]، ونظرا للتعقيد الحاصل في الوقت الراهن لعمليات الادوات المالية المستعملة من المشتقات المالية في المصارف والاتساع في حجم التداول بها اصبح من واجبات الإدارة في هذا الصدد ان تعمل تحليل المخاطر المترتبة من التعامل بهذه الأدوات ومنها مخاطر السوق ومخاطر الائتمان

[1] بن افرج، زوينة 2019 "تبني المعيار الدولي رقم (30) ضرورة للبنوك الجزائرية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية" مداخلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 2.

والسيولة[1]، إذ أن من احتياجات مستخدمي التقارير المالية بالمصارف معلومات ملائمة قابلة للمقارنة حتى يتسنى لهم تقييم اداء المصرف والمركز المالي الذي يخصه وحتى تكون هذه المعلومات تتصف بالموثوقية والقابلية للمقارنة يجب اعداد هذه التقارير وفقا للمعايير الدولية[2]، ولذلك اخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار معايير توحد وتنظم الإفصاح المحاسبي في المصارف وكان أخرها العمل على الغاء المعيار الدولي رقم (30) الذي يخص الإفصاح في المصارف ليحل محله معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الذي يختص بالإفصاح عن الادوات المالية في المصارف[3]، ويعد إصدار هذا المعيار نظرا لأهمية الإفصاح في المصارف ولما تمثله المصارف من قطاع مهم ومؤثر وهذه الأهمية للإفصاح في المصارف جاءت من كون الإفصاح يلبي حاجات مستخدمي التقارير المالية في المصارف من معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة التي تساعد في تقييم المركز المالي وأداء الوحدة الاقتصادية بشكل يفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية[4].

ويتضح مما سبق ان الإفصاح المحاسبي في المصارف يعد مؤشر رئيس للحكم على سلامة الوضع المالي في المصارف إذ أن حاجة المصارف إلى الوضوح والشفافية والمصداقية من حيث كمية ونوعية المعلومات يعزز ويقوي نظام الرقابة الداخلية كما إن أهمية الإفصاح في هذا القطاع المهم وهو المصارف تأتي من أهمية المصارف نفسها وطبيعة الخدمات التي

---

[1] دادة، دليلة 2019 "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي" رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 66.

[2] حماد، طارق عبد العال 2005 "الشفافية والإفصاح العادل" الدار الجامعية للنشر، الأسكندرية، ص 283.

[3] الغبانّ، ثائر و صبري محمود كاظم 2010 "تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالادوات المالية وعرضها دراسة تطبيقية" المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (7) العدد (27)، ص 178.

[4] المشاط، عبد المنعم "تصاعد الاندماجات وتعاظم الاحتكارات العملاقة وتأثيره على الشفافية والإفصاح في العالم ومصر" ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر القاهرة حول الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر 26 يناير، اليوم الأول.

تقدمها المصارف باعتبارها وسيط بين المدخرين والمستثمرين واهمية هذا القطاع بتنمية الأنشطة الاقتصادية واسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، وتتضح أهمية الإفصاح حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع في التقارير المصرفية في النقاط الاتية :

1. هنالك اتجاه حديث للأفصاح عن التقارير المالية هذا الإفصاح يحتوي على معلومات كمية ونوعية وهذا يختلف عن الإفصاح التقليدي المكون من القوائم المالية فقط، وهذا النوع الحديث من الافصاح يستطيع تلبيته معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) من خلال توفير الافصاح الكمي والافصاح النوعي للتقارير المالية.

2. ان الأفصاح في التقارير المالية عن التبويب في الاستثمارات، الذي يتيحه معيار الابلاغ المالي الدولي السابع، سوف يوفر زيادة في خاصية الملاءمة للمعلومة المحاسبية في التقارير المالية، حيث ان افصاح الادارة عن الاستثمارات حسب نية امتلاك الادارة يساعد مستخدمي المعلومات من تقيم الادارة وتقيم قدرتها على التنبؤ من خلال تبويبها استثمارات لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة، واستثمارات متاحة للبيع ضمن الدخل الشامل، واستثمارات بالتكلفة المطفأة.

3.لم يعتمد المعيار فقط على القوائم التقليدية في متطلبات الافصاح، إذ تكون من متطلباته الافصاح عن قائمة الدخل الشامل، التي تقدم معلومات ذات قيمة اضافية لتقيم اداء الوحدة الاقتصادية من خلال ان قائمة الدخل الشامل هي مؤشر مهم على ربحية المصارف ودليل على كفاءة المصارف في ادارة موجوداتها.

4. ان جزء من اجزاء التقارير المالية وهو كشف التدفقات النقدية، والذي سوف يتأثر بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع، اذ ان واحدة من الانشطة التشغيلية في المصارف هي

التسهيلات الائتمانية المتمثلة بالقروض الممنوحة، ولكون الخسائر الائتمانية المتوقعة المطالب الافصاح عنها حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع سوف تؤثر على الربح التشغيلي في حالة الخسارة او الاسترداد.

5. يعمل معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) على ازالة اللغط الحاصل بين تصنيفات الافصاح اذ ان المعيار فصل الموضوع اذ لايوجد افصاح ممكن او مثالي ولكن توجد متطلبات افصاح نص عليها المعيار يجب تطبيقها للوصول الى معلومات ملاءمة تحتويها التقارير المالية.

الفصل الثاني

واقع الإفصاح وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7)

تمهيد :

سوف يتضمن هذا الفصل استعراض لحجم القطاع المصرفي الخاص في العراق وطريقة احتساب عينة الدراسة، فضلاً عن تحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث والكشف عن مدى التزامها بالإفصاح وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الخاص باللإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالادوات المالية، لذلك فهو مخصص لاثبات فرضية الدراسة الرئيسة الاولى، وسوف يقسم الفصل إلى مبحثين وكما يأتي :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن المصارف العراقية التجارية الخاصة.

المبحث الثاني : الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالادوات المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن المصارف العراقية التجارية الخاصة.

اولا . مجتمع الدراسة :

تكـــون مجتمـــع الدراســـة مـــن جميـــع المصـــارف العراقيـــة التجاريـــة الخاصـــة المدرجـــة فـــي ســـوق العـــراق لـــلاوراق الماليـــة لعايـــة العـــام 2020 وكمـــا هـــو مبـــين في الجدول الأتي :

الجدول رقم 2-1-1 مجتمع الدراسة

ت	اسم المصرف	ت	اسم المصرف
1	مصرف العربية الاسلامي	23	مصرف العطاء الاسلامي
2	مصـــرف اســـيا العـــراق الاســـلامي للاستثمار والتنمية	24	مصـــــرف الموصـــــل للتنميـــــة والاستثمار
3	مصرف امين العراق الاسلامي	25	مصرف المنصور للاستثمار
4	مصـــــرف اشـــــور الـــــدولي للاستثمار	26	مصـــــرف المستشـــــار الاســـــلامي للاستثمار
5	مصرف بابل	27	المصرف الوطني الاسلامي
6	مصرف بغداد	28	المصرف الاهلي العراقي
7	مصـــــرف جيهـــــان للاســـــتثمار والتمويل الاسلامي	29	مصـــــرف الشـــــمال للتمويـــــل والاستثمار
8	المصرف التجاري العراقي	30	مصـــــرف القـــــابض الاســـــلامي للتمويل والاستثمار
9	مصـــرف دجلـــة والفـــرات للتنميـــة	31	مصـــــرف القرطـــــاس الاســـــلامي

	والاستثمار		للاستثمار والتمويل
10	مصرف دار السلام للاستثمار	32	مصرف الراجح الاسلامي للاستثمار والتمويل
11	مصرف الاقتصاد	33	مصرف الأئتمان العراقي
12	مصرف ايلاف الاسلامي	34	مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل
13	مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	35	مصرف سومر التجاري
14	مصرف الخليج التجاري	36	مصرف الطيف الاسلامي للاستثمار والتمويل
15	مصرف الاستثمار العراقي	37	مصرف عبر العراق للاستثمار
16	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتنمية	38	مصرف الثقة الدولي الاسلامي
17	المصرف العراقي الاسلامي	39	مصرف المتحد للاستثمار
18	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	40	مصرف الاتحاد العراقي
19	مصرف نور العراق الاسلامي للاستثمار	41	مصرف الوركاء للاستثمار
20	المصرف الدولي الاسلامي	42	مصرف العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل
21	مصرف الجنوب الاسلامي	43	زين العراق الاسلامي

	للاستثمار والتمويل		للاستثمار والتمويل
22	مصـــــرف كوردســـــتان الـــــدولي الاسلامي		
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني الرسمي لسوق العراق للاوراق المالية.			

ولاغـــراض احتســـاب عينـــة الدراســـة ســـوف تســـتثنى المصـــارف الاســـلامية للاسباب أدناه:

1 . طريقـــة اعـــداد التقـــارير الماليـــة المصـــرفية فـــي المصـــارف الاســـلامية تختلـــف عن طريقة اعدادها في المصارف التجارية.

2 . معايير الافصاح خاصة بالنسبة للمصارف الاسلامية.

3 . الادوات الماليـــة التـــي تتعامـــل بهـــا المصـــارف الاســـلامية لا تتطـــابق تمامـــا مع الادوات المالية للمصارف التجارية.

والمصـــارف الاســـلامية المســـتبعدة مـــن مجتمـــع الدراســـة موضـــحة فـــي الجـــدول التالي :

الجدول رقم 2-1-2 المصارف الاسلامية

ت	اسم المصرف	ت	اسم المصرف
1	مصرف العربية الاسلامي	12	مصرف العطاء الاسلامي
2	مصـــرف اســـيا العـــراق الاســـلامي للاستثمار والتنمية	13	مصـــرف المستشـــار الاســـلامي للاستثمار
3	مصرف امين العراق الاسلامي	14	المصرف الوطني الاسلامي

4	مصـــــرف جيهـــــان للاســـــتثمار والتمويل الاسلامي	15	مصـــــرف القـــــابض الاســـــلامي للتمويل والاستثمار
5	مصـــرف دجلـــة والفـــرات للتنميـــة والاستثمار	16	مصـــــرف القرطـــــاس الاســـــلامي للاستثمار والتمويل
6	مصرف ايلاف الاسلامي	17	مصـــــرف الـــــراجح الاســـــلامي للاستثمار والتمويل
7	المصرف العراقي الاسلامي	18	مصـــــرف الطيـــــف الاســـــلامي للاستثمار والتمويل
8	مصـــرف نـــور العـــراق الاســـلامي للاستثمار	19	مصرف الثقة الدولي الاسلامي
9	المصرف الدولي الاسلامي	20	مصـــــرف العـــــالم الاســـــلامي للاستثمار والتمويل
10	مصـــــرف الجنـــــوب الاســـــلامي للاستثمار والتمويل	21	زيـــــن العـــــراق الاســـــلامي للاستثمار والتمويل
11	مصـــــرف كوردســـــتان الـــــدولي الاسلامي		
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية 2019.			

بعـــد اســـتبعاد المصـــارف الاســـلامية فمـــا يتبقـــى مـــن مجتمـــع الدراســـة المصارف التجارية والموضحة في الجدول الاتي :

الجدول رقم 2-1-3 المصارف التجارية			
ت	اسم المصرف	ت	اسم المصرف
1	مصرف اشور الدولي للاستثمار	12	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
2	مصرف بابل	13	مصرف المنصور للاستثمار
3	مصرف بغداد	14	المصرف الاهلي العراقي
4	المصرف التجاري العراقي	15	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
5	مصرف دار السلام للاستثمار	16	مصرف الأئتمان العراقي
6	مصرف الاقتصاد	17	مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل
7	مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	18	مصرف سومر التجاري
8	مصرف الخليج التجاري	19	مصرف عبر العراق للاستثمار
9	مصرف الاستثمار العراقي	20	مصرف المتحد للاستثمار
10	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتنمية	21	مصرف الاتحاد العراقي
11	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	22	مصرف الوركاء للاستثمار
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني الرسمي لسوق العراق للاوراق المالية.			

سوف يتم اختيار 25% من مجتمع الدراسة كعينة ووفق لاسلوب العينة العنقودية ووفق للخطوات الاتية :

1 . عدد المصارف عينة الدراسة = مجتمع الدراسة * 25%

عدد المصارف عينة الدراسة = 22 * 25% = 6 مصارف

2 . الفاصل بين كل مصرف = مجتمع الدراسة ÷ عدد المصارف

الفاصل بين كل مصرف = 4

اذن عينة الدراسة سوف تتكون من المصرف رقم 4 و 8 و 12 و 16 و 20 و 2 من الجدول رقم **(3-1-3)** والتي سوف تقوم الدراسة بتحليل تقاريرها السنوية وتوزيع استمارات الاستبيان على هذه المصارف، وكانت المصارف عينة الدراسة الاتي :

ثانيا . نبذة مختصرة عن المصرف التجاري العراقي :-

1 . تأسيس المصرف :

تاسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة في (11 شباط 1992)، كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص إذ يعد من اوائل المصارف الأهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة (م.ش/4524) والمؤرخة في (11 شباط 1992) والصادرة عن وزارة التجارة دائرة تسجيل الشركات وبراس مال قدرة (150 مليون دينار عراقي)، وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب

كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقمة (9/14314) والمؤرخة في (12 تموز 1992) (التقرير السنوي للمصرف التجاري العراقي 2019).

2 . أهداف المصرف :

يسعى المصرف التجاري العراقي الى تحقيق الأهداف لاستراتيجية الاتية في اطار بيئة عمل اعتيادية :-

أ. تطور سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.

ب. زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.

ج. تعزيز الاداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.

د. تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة امنة.

هـ. ترسيخ ثقافة المخاطر وادارة التكاليف.

و. المساهمة بشكل ايجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

ولتحقق هذه الاهداف الاستراتيجية استثمر المصرف في انشاء البنية التحتية والتشعيلية والتكنولوجية القوية والحديثة والتي تمكن المصرف من الاستفادة من فرص الاعمال وتوفير افضل خدمة لزبائنه من خلال منهجية عمل متحفظة (التقرير السنوي للمصرف التجاري العراقي 2019).

3 . الهيكل التنظيمي لمصرف التجاري العراقي :

تم تعديل الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري العراقي في 9 شباط 2020 وتمت مصادقة مجلس الادارة عليه ليتماشى مع متطلبات الحوكمة المصرفية، وشمل هذا التعديل اضافة وحدات ادارية وإعادة ربط بعض الوحدات الادارية باللجان الرئيسية في المصرف.

الشكل 2-1-1 الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري العراقي

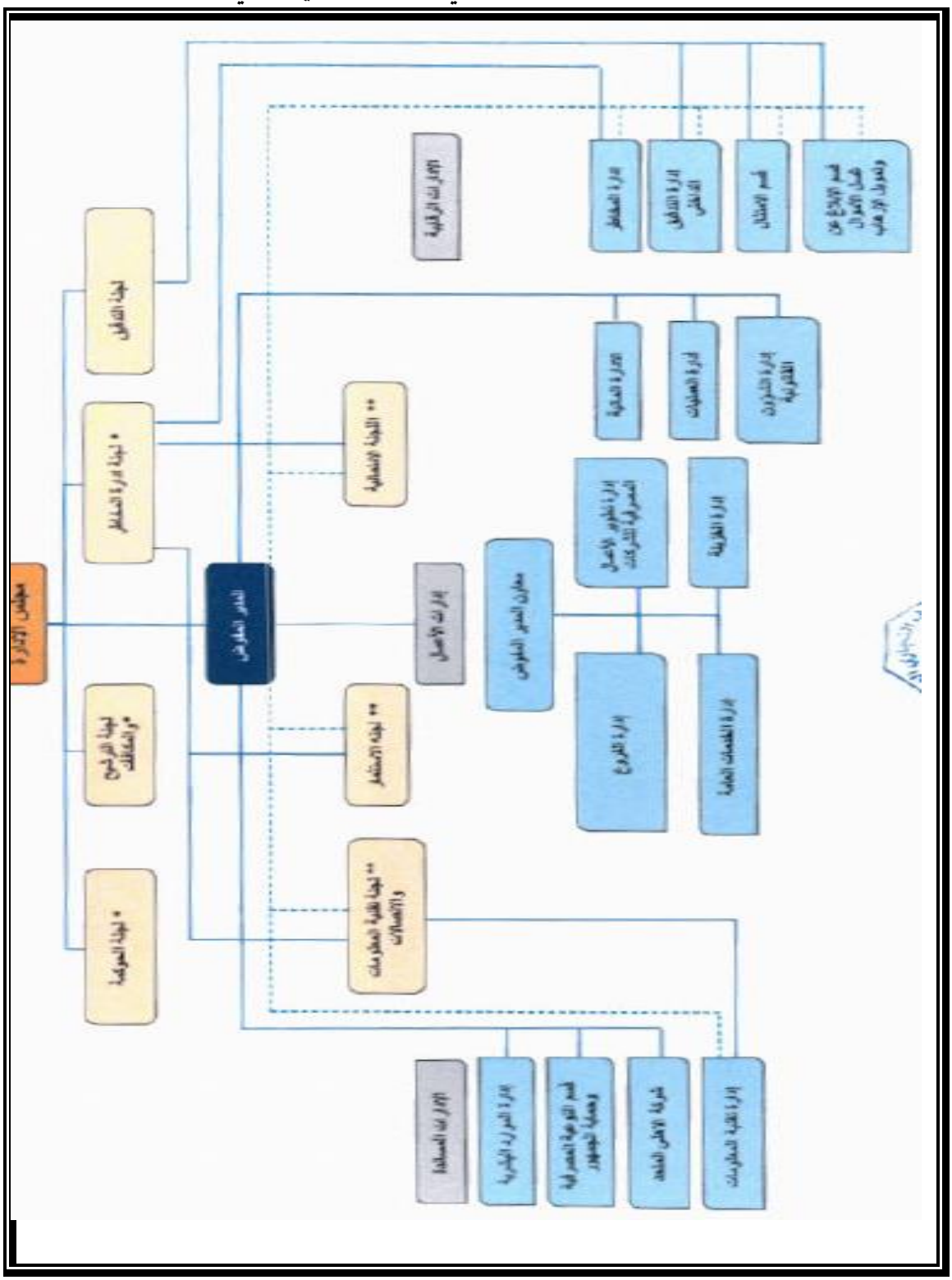

المصدر : التقرير السنوي 2019 للمصرف التجاري العراقي

ثالثا . نبذة مختصرة عن مصرف الخليج التجاري :-

1 . تأسيس المصرف :

أسس مصرف الخليج التجاري كشركه مساهمه خاصه بموجب شهادة التأسيس المرقمه (م.ش/7002) المؤرخه في (1999/10/20) الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة/1997 المعدل برأسمال قدره (600) مليون دينار مدفوع بالكامل، باشر المصرف ممارسة اعماله عن طريق الفرع الرئيسي بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفه الصادره من البنك المركزي العراقي المرقمة (ص.أ /115/3/9) والمؤرخه في (2000/2/7) وفقاً لاحكام قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة/1976 الملغي ليمارس المصرف اعمال الصيرفه الشامله، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله عدة مرات الى أن وصل (300000) مليون دينار عراقي بعد أن أكتملت الأجراءات القانونية بتاريخ 2014/11/7 من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابهم ذي العدد / 26790 والمؤرخ في 2014/11/7 وقد تم اجراء القيود الحسابيه في سجلاتنا بتاريخ 12 / 12/ 2014، بعد إطلاق الوديعه من قبل البنك المركزي العراقي (الموقع الالكتروني الرسمي لمصرف الخليج التجاري).

2 . أهداف المصرف :

يسعى مصرف الخليج التجاري الى تحقيق الاتي :-

أ. ترويج الخدمات المصرفية لغرض استقطاب الزبائن من خلال توسيع شبكة الفروع واجهزة الصراف الالي.

ب. الشمولية في الخدمات المصرفية من خلال التوسع في صيغ الاستثمار والتمويل والخدمات والمنتجات المصرفية تطبيقا لمفهوم الشمول المالي.

ج. توظيف الموارد المالية المتاحة لتحقيق العوائد والارباح مقارنة مع المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية.

د. العمل على تصوير وتطوير منتجات وخدمات وحلول مصرفية متوافقة مع متطلبات السوق.

هـ. توظيف استخدامات التكنولوجية المعلوماتية المصرفية المتقدمة ومواكبة التطورات الحاصلة فيها باستمرار لتامين انجاز الخدمات المصرفية بكفاءة وفاعلية تطبيقا لادارة الجودة الشاملة.

و. العمل على جذب الودائع والاموال من المؤسسات والافراد وتحقيق معدلات نمو مستمرة فيها.

ز. السعي الدؤوب لتطبيق اعلى المعايير ومستويات الجودة في الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف.

ح. الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والجهات الاخرى ذات العلاقة بما لا يتعارض مع القوانين والنظم المعتمدة وطنيا ودعم العمل المشترك لتطوير هذه المعايير.

ط. التحوط من المخاطر المتعلقة بالنشاط المصرفي ومحاولة التنبؤ بها مسبقا والحد منها وادارتها ومراقبتها بطريقة كفوءة وفاعلة للتقليل من خسائرها واثرها وتطبيق مفهوم الرقابة عن بعد.

ي. السعي لتوظيف الموارد البشرية المؤهلة علميا ومهنيا بافضل المستويات لتامين انجاز اعمال المصرف وواجباته باعلى مستويات الكفاءة الذي يؤدي الى الابداع والابتكار وزيادة الولاء للمصرف.

ك. اتباع افضل الممارسات السائدة في الصناعة المصرفية لكي يكون المصرف رائدا وقدوة في هذا المجال ولاجل رفع مستويات الاداء ورضا المتعاملين مع المصرف بتطبيق الادوات الالكترونية.

ل. الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاخلاقية ومعايير الاستمرارية في كافة النشاطات.

م. الاستجابة بشكل سريع للمتغيرات التي تحدث في بيئة النشاط او في التغذية الراجعة من العملاء عن طريق قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور.

ن. بناء علاقات استراتيجية مع الزبائن ومع المؤسسات المالية والمصرفية المختلفة.

س. التطلع الى تعزيز المركز التنافسي للمصرف والمحافظة على استمراريته (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري 2019).

3 . الهيكل التنظيمي لمصرف الخليج التجاري :

بنـــا مصـــرف الخلـــيج التجـــاري هيكلـــة التنظيمـــي كـــي يواكـــب تنـــوع الخـــدمات المصـــرفية وســـهولة تقـــديمها للزبـــائن، وليلبـــي متطلبـــات البنـــك المركـــزي العراقـــي فـــي مســـايرة الـــنظم المصـــرفية فـــي البلـــدان المتطـــورة، بـــالتركيز علـــى تطبيـــق المعـــايير المصـــرفية الدوليـــة لضـــمان ســـلامة الجهـــاز المصـــرفي وتقليـــل التعـــرض الى المخاطر.

الشكل 2-1-2 الهيكل التنظيمي لمصرف الخليج التجاري

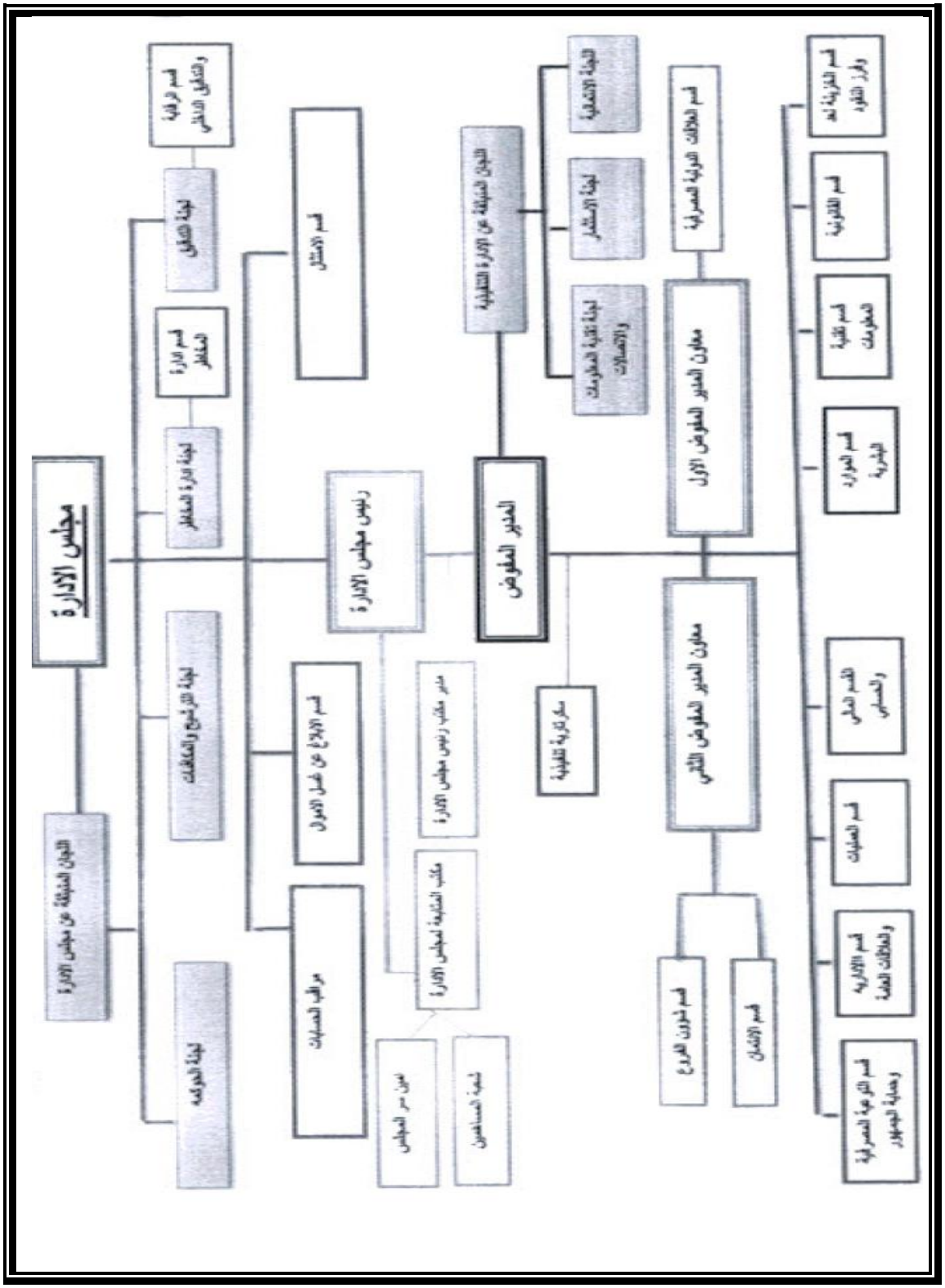

المصدر : التقرير السنوي 2019 لمصرف الخليج التجاري

رابعا . نبذة مختصرة عن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار :-

1 . تأسيس المصرف :

أسس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كشركة مساهمة برأسمال اسمي مدفوع مقداره (مليار دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (7909) في (2001/8/23) الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات حصل المصرف على إجازه ممارسة الصيرفة المرقمة (19909/3/9) في (3 كانون أول 2001) الصادرة عن البنك المركزي العراقي (التقرير السنوي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار 2019).

2 . أهداف المصرف :

يسعى مصرف الموصل للتنمية والاستثمار إلى موقع متميز في السوق المالي العراقي من خلال تطوير خدماته المقدمة إلى زبائنه أفراداً وشركات وجذب المزيد منهم مع توسيع العلاقات مع الحاليين منهم.

كما يتطلع الى المستقبل برؤية متفائلة في النمو على المستوى المحلي والاقليمي من خلال تفعيل العلاقة المصرفية مع المسسات المالية الاقليمية والدولية، وتعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والمساهمة في تعزيز مسيرة النمو الاقتصادي للقطر وفق اطار السياسة العامة للدولة بما يحقق اهداف المصرف في التطور والتنمية.

فتم عقد عدة لقاءات ومشاركات في فعاليات اقتصادية ومالية داخل العراق وخارجة للاطلاع على مستجدات وتطورات العمل المصرفي والاستفادة

مـــن التوجهـــات الحديثـــة فـــي الإدارة الماليـــة والاســـتثمار ونظـــم المعلومـــات فـــي ولـــوج ميادين جديدة.

3 . الهيكل التنظيمي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار :

طـــور مصـــرف الموصـــل للتنميـــة والاســـتثمار هيكلـــة التنظيمـــي كـــي يـــتلائم مـــع التطـــورات الكبيـــرة للقطـــاع المصـــرفي فـــي العـــراق ســـواء علـــى مســـتوى زيـــادة عدد الفروع او زيادة حدة المنافسة.

الشكل 2-1-3 الهيكل التنظيمي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

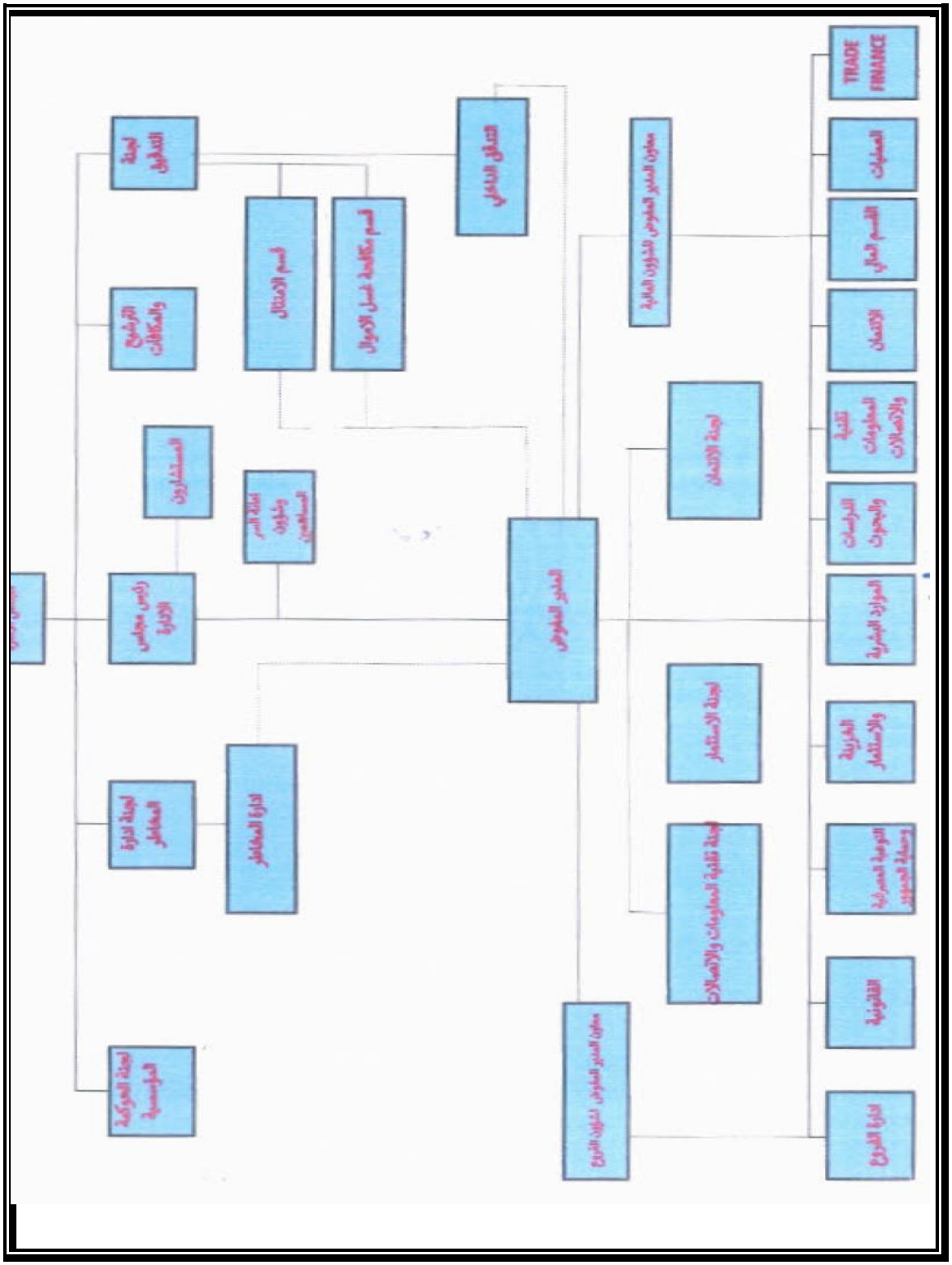

المصدر : التقرير السنوي 2019 لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

خامسا . نبذة مختصرة عن مصرف الائتمان العراقي :-

1 . تأسيس المصرف :

أسس مصرف الائتمان العراقي منذ عام 1998 برأس مال قدره (200 مليون دينار عراقي) وبموجب شهادة التأسيس المرقمة (م/ش/6615) في (1998/7/25) وإجازة ممارسة الصيرفة في (1998/10/6) وتمكن من فتح ابوابة للعمل المصرفي في (1998/10/14).

ومنذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة 70% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأس مال المصرف في عام 2005 تبنى المصرف سياسة تتمثل في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته اسهاماً منه في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الانشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية التي تدخل تحت احكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 كما استمر المصرف في سياسة التوسعية في جميع اقسامة وانشطته بما يتفق مع السياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات النافذة، وخلال عام 2014 زادت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني فاصيحت 84.3% من رأس المال في حين إنخفضت نسبة مؤسسة التمويل الدولية إلى 6.7% وتم انتخاب مجلس إدارة جديد.

وحصلت موافقة الهيئة العامة بتاريخ (2012/6/29) على زيادة رأس مال المصرف ليصبح (150 مليار دينار عراقي)، وقد إكتملت إجراءات الزيادة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقمة (22735) في

(2013/9/8)، وفي العام 2019 أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني 91% من رأس المال بعد شراء كامل حصة أسهم مؤسسة التمويل الدولية البالغة 6.7% (التقرير السنوي لمصرف الائتمان العراقي 2019).

2 . أهداف المصرف :

يمارس المصرف نشاطاته المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشرف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم 56 لسنه 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليماتها، كما يمارس هذه النشاطات وفق قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 والتعليمات الصادرة بموجبه، ويسعى المصرف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي :

أ. الربحية : أن المصرف يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن من خلال الفوائد الدائنة على التسهيلات الإئتمانية و العمولات التي يتقاضاها نتيجة الخدمات التي يقدمها إضافة إلى ما يحققه من عائد العملة الاجنبية وعوائد الاستثمار.

ب. ان سعي المصرف لتحقيق الأرباح ترافقه إجراءات تضمن عدم المخاطرة غير المحسوبة وتوفر السيولة للمودعين والوفاء بكل التزاماته تجاههم بيسر وسهولة.

ج. توفير أكبر قدر ممكن من الامان وذلك من خلال تجنب الدخول في المشروعات والاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة (التقرير السنوي لمصرف الائتمان العراقي 2019).

3 . الهيكل التنظيمي لمصرف الائتمان العراقي :

اعتمد مصرف الائتمان العراقي هيكلا تنظيميا يساعد المصرف على بلوغ اهدافه، باضافة وحدات ادارية جديدة، فضلا عن ان الهيكل التنظيمي للمصرف يساعده على الرقابة والتي تعد ضرورية لضمان الاستقرار المصرفي.

الشكل 2-1-4 الهيكل التنظيمي لمصرف الائتمان العراقي

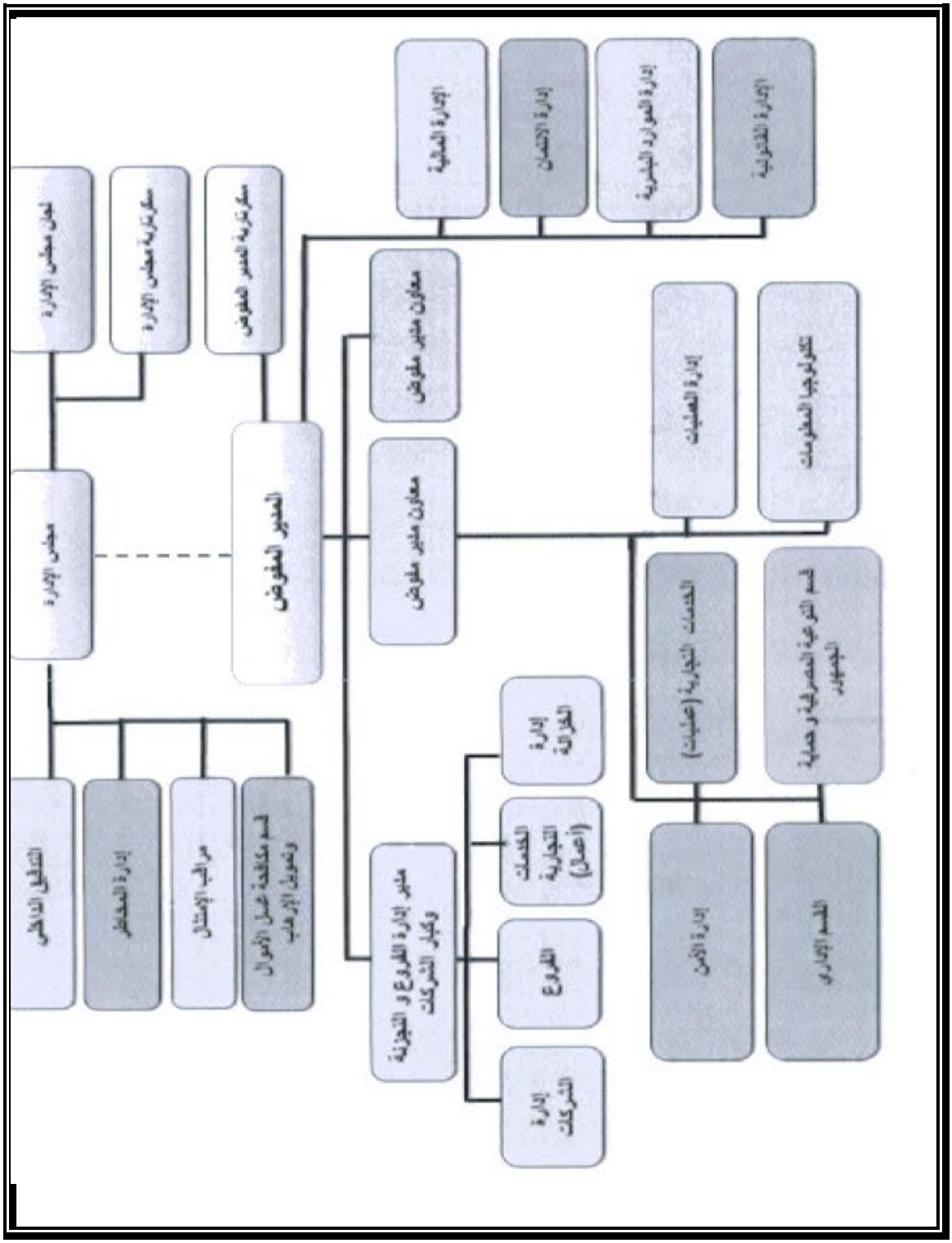

المصدر : التقرير السنوي 2019 لمصرف الائتمان العراقي

سادسا . نبذة مختصرة عن مصرف المتحد للاستثمار :-

1 . تأسيس المصرف :

تأسس المصرف المتحد للاستثمار شركة مساهمة خاصة بموجب الشهادة التأسيسية المرقمة (م/ش/5762) المؤرخة في (1994/8/20) الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة وفقا لاحكام المادة 21 من قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983المعدل وبرأسمال مقدارة (مليار دينار عراقي)، وحصل المصرف على اجازة ممارسة الصيرفة وفق احكام الفقرة 1 من المادة 41 من قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 المعدل وباشر نشاطه في العمليات المصرفية الاستثمارية في (1994/11/5) (التقرير السنوي للمصرف المتحد للاستثمار 2019).

2 . أهداف المصرف :

دأبت قيادة وإدارة المصرف ومنذ التأسيس ولا زالت بالرغم من حالة عدم الاستقرار التي اتسم بها المناخ الاقتصادي محليا واقليميا ودوليا وللظروف السياسية التي تمر بها المنطقة على وضع خطط وسياسات وبرامج لدعم قدرتها التنافسية وان يحتل المصرف مرتبة متقدمة ليكون قمة بين المصارف العراقية ومن اقوى مصارف القطاع الخاص الموجودة على الساحة في العراق.

وان يحصل المصرف على نصيب متزايد من سوق الخدمات المصرفية مع تعظيم العوائد على رأس المال وتوسيع قاعدة الملكية من خلال صياغة واضحة للرؤيا المستقبلية للواقع الاقتصادي في العراق.

وان الهدف الرئيس الذي يسعى له المصرف هو المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط فعالياتها بممارسة اعمال الصيرفة الشاملة في إطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة الصيرفة التجارية والتخصصية اضافة الى اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات ذات جدوى اقتصادية متوسطة وطويلة الآجل لمشاريع القطاعين العام والخاص والختلط، بأشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب احكام قانونه رقم 64 لسنة 1976 المعدل والتعليمات الصادرة بموجبه وقانونه رقم 56 لسنة 2004 وكذلك احكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل.

ويسعى المصرف الى تطوير كادر العمل وبما يخدم العمليات المصرفية وذلك عن طريق التدريب التقني والعلمي.

كما يبذل المصرف اقصى الجهود في تطوير كافة وسائلة وادواته المصرفية من خلال متابعته للتطورات الدولية لهذا العمل والمشاركة في كل ما يدعم عمل المصرف في تطوير عملة المستقبلي (التقرير السنوي للمصرف المتحد للاستثمار 2019).

3 . الهيكل التنظيمي للمصرف المتحد للاستثمار :

اعتمد المصرف المتحد للاستثمار الهيكل التنظيمي الذي يراه ملائم لمواكبة القطاع المصرفي العراقي والذي يشهد تطورا على مختلف الصعد.

الشكل 2-1-5 الهيكل التنظيمي للمصرف المتحد للاستثمار

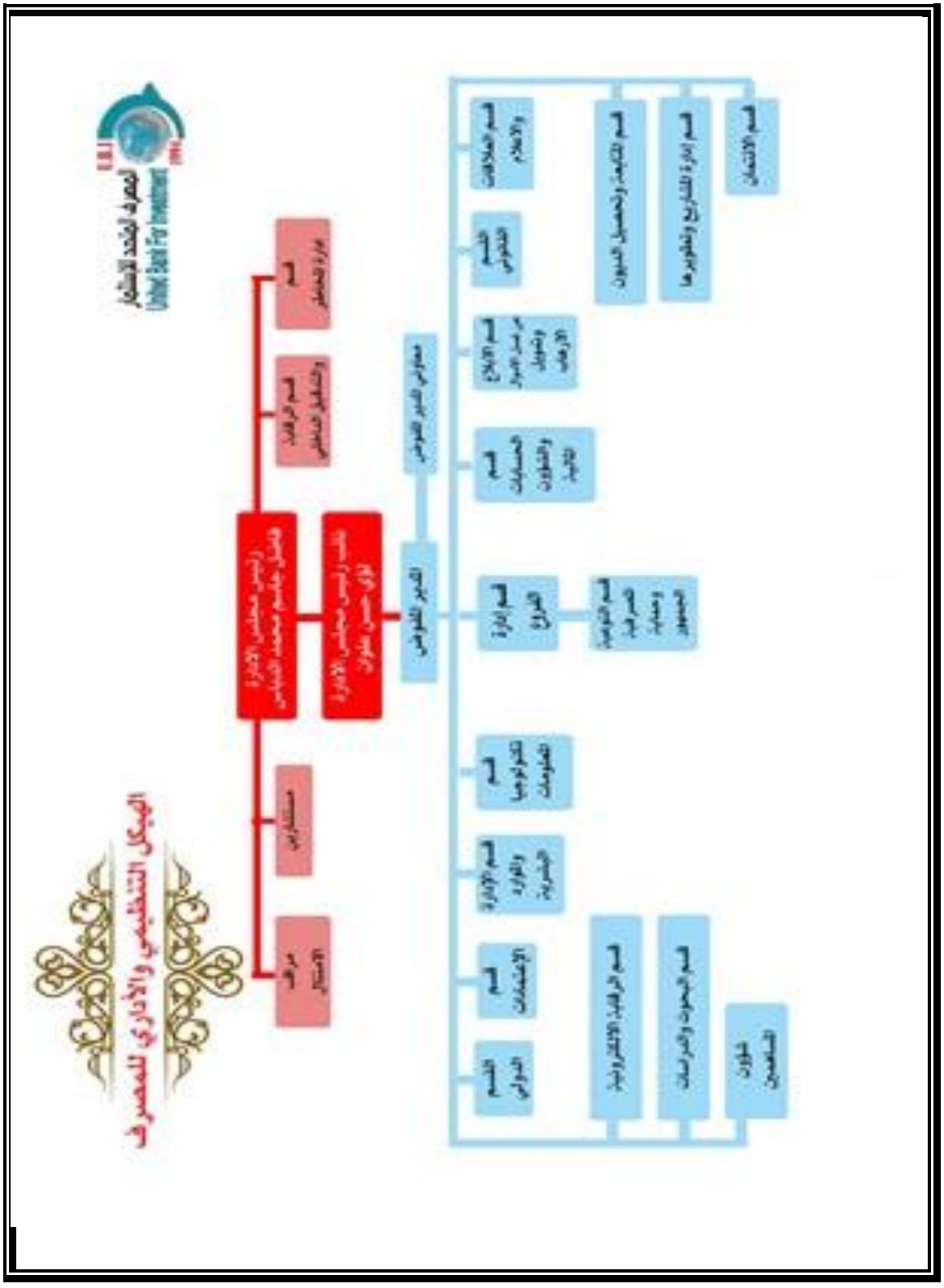

المصدر : التقرير السنوي 2019 لمصرف المتحد للاستثمار

سابعا . نبذة مختصرة عن مصرف بابل :-

1 . تأسيس المصرف :

أُسس مصرف بابل (شركة مساهمة خاصة) برأسمال قدره (500) مليون دينار بموجب شهادة التاسيس رقم 6769 في 1999/4/6 وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي رقم ص أ/11/461/3/9 في 8/ 6/ 1999، وبخطى ثابتة نحو الامام تم زيادة رأس المال ليصل الى 250,000,000,000 مائتان و خمسون مليار دينار عراقي بعد اقرار الهيئة العامة في الخامس عشر من شهر شباط / فبراير من عام 2014 و التي سبقته زيادة برأس المال بقدر 150,000,000,000 مائة و خمسون مليار دينار عراقي في السابع و العشرين من شهر شباط- فبراير 2013.

بالرغم من تعاقب الادارات, استمر المصرف باتباع منهج يعتمد على تطوير بناه التحتية تماشيا مع التطور الصناعي المصرفي محليا, اقليميا و دوليا, بما يحقق افضل الخدمات لعملاء المصرف و حفاظا على حقوق المساهمين، يمتثل مصرف بابل لكافة قوانين البنك المركزي العراقي وكافة القوانين العراقية النافذة ذات الصلة. كما يمتثل المصرف لكافة القوانين المالية و الاقتصادية الدولية مثل قوانين فاكتا قوانين مكافحة غسيل الاموال والاتفاقيات الدولية لمكافحة تمويل الارهاب و يمتنع عن التعامل مع اي جهات مشبوهة او خاضعة لعقوبات دولية او محلية.

2 . أهداف المصرف :

تتمثل اهداف مصرف بابل في القيام بانواع الانشطة المصرفية المختلفة والمساهمة في الأنشطة التنموية للاقتصاد العراقي ضمن اطار السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق ممارسة أعمال مصارف الاستثمار والأعمال المصرفية التجارية المتنوعة المحلية والدولية لحسابه او لحساب الغير وعلى وفق القوانين النافذة وبالتعاون مع الجهاز المصرفي والجهات الاستثمارية الأخرى التي يعنيها التطور الاقتصادي في القطر على وفق السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

كما ويسعى مصرف بابل للفوز بثقة الاوساط الاقتصادية و خلق سمعة للجهات المعنية في الاسواق الناشئة داخل انحاء العراق وتعريف هذه الجهات بما يناسب احتياجها من المنتجات المصرفية. كما يعمل المصرف على تحسين شبكة العلاقات الخارجية الدولية و العمل المشترك مع الاجهزة و المؤسسات المعنية بالسياسة الاقتصادية و على رأسها البنك المركزي العراقي.

3 . الهيكل التنظيمي لمصرف بابل :

اعتمد مصرف بابل هيكل يلبي متطلبات البنك المركزي العراقي في مواكبة النظم المصرفية في البلدان المتطورة ويساير المعايير الدولية لضمان تقليل المخاطر المصرفية ويكون مواكب لتنوع الخدمات الصرفية وسهولة تقديمها للزبائن.

الشكل 2-1-6 الهيكل التنظيمي لمصرف بابل

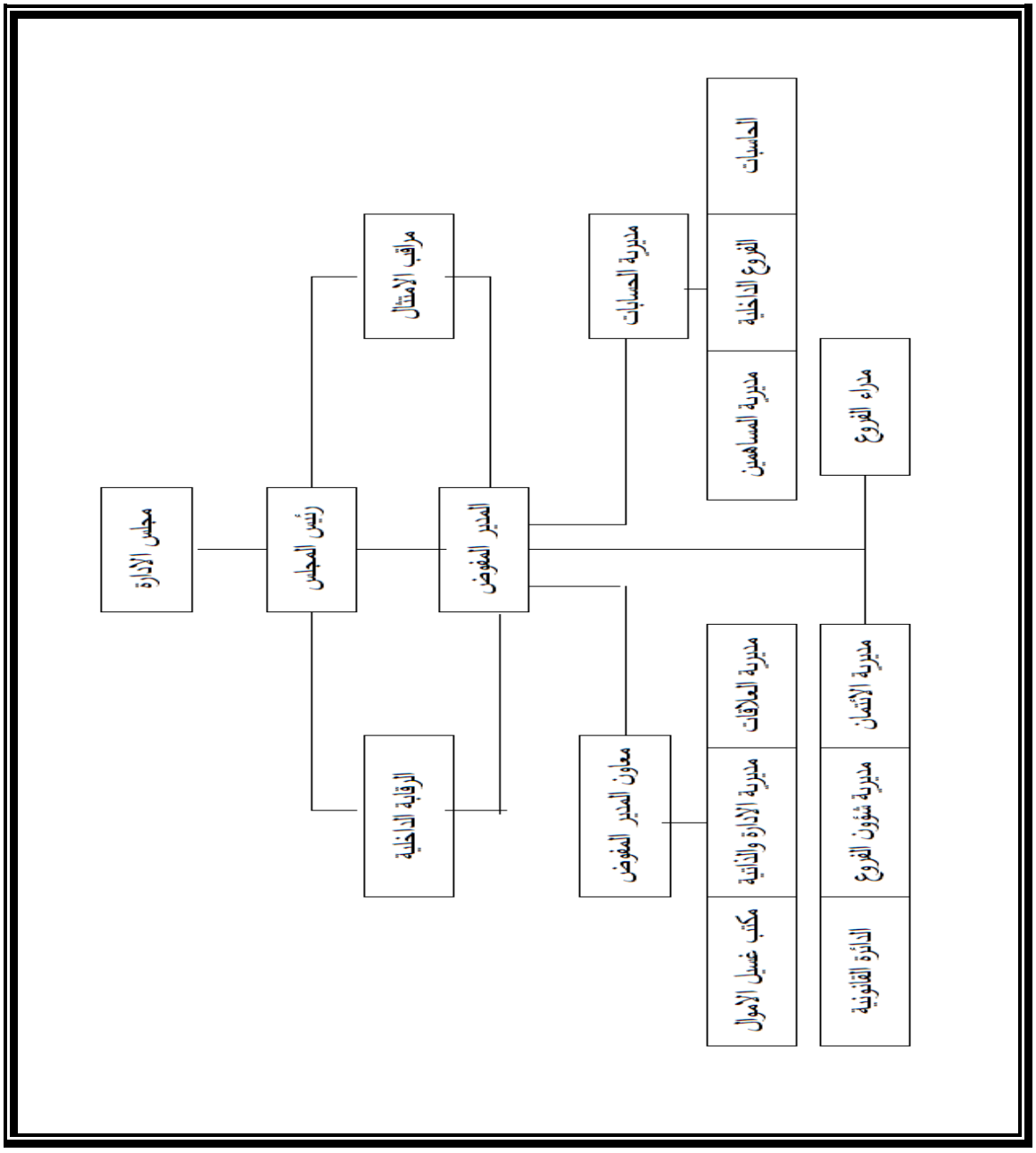

المصدر : التقرير السنوي 2019 لمصرف بابل

المبحث الثاني : الإفصاح عن الادوات المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

اولا . تحليل التزام المصرف التجاري العراقي بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية :

بهدف اكتشاف مدى التزام المصرف التجاري بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية، قد تم فحص التقارير السنوية للمصرف وكانت النتائج كما مبينة في الجدول الاتي:

جدول 2-2-1 قياس الإلتزام بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية

1 . هل يلتزم المصرف في اعداد القوائم المالية الأساسية والتي تشمل (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والدخل الشامل الأخر، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغير في حقوق المالكين).

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

2 . هل التزم المصرف بنشر تقرير مدقق الحسابات والذي يتضمن معلومات عن مدى تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

3 . هل التزم المصرف بالإفصاح عن الايضاحات حول القوائم المالية والمتمثلة في السياسات الاساسية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

4 . هــل التــزم المصــرف بالايضــاح عــن كيفيــة احتســاب القيمــة العادلــة لــلاداة المالية في حال كانت حقوق ملكية والسوق الذي تتداول فيه سوق غير نشط.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

5 . هــل التــزم المصــرف بالإفصــاح عــن كلمــة رئــيس مجلــس الإدارة التــي تكــون موجهه بشكل رئيسي للمساهمين.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

6 . هــل التــزم المصــرف بالإفصــاح عــن تقريــر مجلــس الإدارة الــذي يتضــمن معلومــات عــن أنشــطة المصــرف للخطــط المســتقبلية والمعلومــات التــي تفيــد فــي التنبؤ والمعلومات التي تؤثر على المصرف مستقبلا.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

7 . هــل يفصــح المصــرف عــن المعلومــات التــي تتعلــق بمجلــس الإدارة وذلــك عن طريق تعريف الأعضاء ومؤهلاتهم وخبراتهم ومنجزاتهم.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

8 . تعد الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية فضلاً عن مسؤولياتهم في إعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن البيانات بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية التي تكون ناتجة عن التلاعب.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

9 . هل يفصح المصرف عن مخاطر السوق والمتمثل في عمل تحليل حساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف والتي تبين كيف أن الربح أو الخسارة أو حقوق الملكية كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغير المخاطرة مع الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	**نعم**	**نعم**	**نعم**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

10 . يعتمد المصرف الأفصاحات الأخرى والمتمثلة في مخاطر السيولة إذ على المصرف عمل تحليل للاستحقاقات المتعلقة بالألتزامات المالية ويبين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	**نعم**	**نعم**	**نعم**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

11 . هل يفصح المصرف عن مخاطر الأئتمان التي يتعرض لها بحكم طبيعة عمله وتتمثل في المبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان ووصف للضمانات المحتفظ بها ومعلومات حول نوعية الأئتمان للموجودات المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها والقيمة الدفترية للموجودات المالية التي خلافا لذلك ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	**نعم**	**نعم**	**نعم**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

12 . يفصح المصرف عن الموجودات المالية القابلة للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	**نعم**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

13 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات الكمية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

14 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات النوعية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

15 . هل يلتزم المصرف بالإفصاح عن القيمة الدفترية للموجودات المالية المرهونة كضمان للألتزامات.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية (2007 – 2019) للمصرف التجاري العراقي.

يتضح من الجدول أعلاه أن المصرف التجاري لم يلتزم بعرض القوائم المالية وفق متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار الدولي السابع حتى العام(2016) في ما يخص قائمة المركز المالي، إذ أن المصرف لم يفصح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الفئات الوارد ذكرها في المعيار، بمعنى هل أن الموجود المالي هو موجود بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بفئتيه المتاجرة أو بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي أو أنه متاح للبيع من خلال الدخل الشامل الأخر، إذ أن الإفصاح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الموجودات أو المطلوبات هو من أساسيات وبديهيات إعداد القوائم المالية كي يتمكن مستخدمين هذه القوائم من تقيم أهمية الادوات المالية بالنسبة للمركز

المالي ولمساعدتهم على فهم إلى أي مدى توثر السياسات المحاسبية لكل فئة على المبالغ التي تقاس بها الموجودات والمطلوبات.

إما ما يخص قائمة الدخل وحقوق الملكية والأيضاحات الأخرى فإن المصرف أيضاً لم يلتزم بالإفصاح عن صافي المكسب والخسارة للموجودات المالية والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو الموجودات المالية المتوفرة للبيع أو الأستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة حتى عام (2016) مع العلم أن قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية من أهم القوائم التي تهم المساهمين لأنها تقيس كفاءة الإدارة وتساعد مستخدمين القوائم المالية على تقيم أداء الادوات المالية للمصرف وانشطته.

كما ويظهر من الجدول أعلاه التزام المصرف بالإفصاح عن تقرير مدقق الحسابات منذ عام (2016) كون تقرير المدقق يمثل رآي فني محايد ويمنح طمأنينة للمساهمين عن العمليات المسجلة في الدفاتر والمستندات مؤيدة للمبالغ الظاهرة في التقارير المالية المعلن عنها.

وقد التزم المصرف بتوضيح حول كيفية احتساب القيمة العادلة للأداة المالية، إذ تم الألتزام من قبل المصرف في عام (2016) في الإفصاح عن تحديد القيمة العادلة إذ اعتبر أن الأسعار المنشورة في سوق النظامي افضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية.

وفيما يخص كلمة رئيس مجلس الإدارة الموجهة بشكل رئيسي للمساهمين تم التزام المصرف بالإفصاح عنها منذ عام (2016) لأهمية هذه

الكلمة إذ تتضمن في مضمونها ملخص لنشاط المصرف وتقدمه ورفع كفاءته التشغيلية وأرباحه الصافية وتوسعاته في فتح فروع جديدة.

وفي ما يخص تقرير مجلس الأدارة قام المصرف بالاتزام بالإفصاح عن تقرير مجلس الادارة منذ عام (2010) وسبب ذلك ان هذا النوع من الافصاح مهم لانه يتعلق بأنشطة المصرف والخطط المستقبلية التي تؤثر على المصرف كما ان هذا النوع من الافصاح افصاح متعلق بالأدارة يعني انه لايحتاج الى قياس كالمخاطر المصرفية لذلك لايحتاج تكاليف وعلى ضوء هذا سيكون متاح في التقارير المالية المصرفية.

وتم الإفصاح أيضاً من قبل المصرف عن معلومات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة منذ عام (2009) ولكن اكتفى بالتعريف فقط بأسماء الاعضاء وأهمل الإفصاح عن خبراتهم ومؤهلاتهم.

أما الإفصاح عن مسؤولية الإدارة عن إعداد البيانات والإفصاح عنها طبقا للمعايير الدولية فقد تم الإفصاح عنها منذ عام (2012) على الرغم من أنه وخلال هذه المدة إلى (2016) لم يتم تطبيق المعايير الدولية.

وقد قام المصرف بالإفصاح عن مخاطر السوق منذ عام (2016) ولكن كان الإفصاح وصفياً أي بمعنى أنه عرف مخاطر السوق ولكنه كان مبهم في طرق إعداد تحليل الحساسية ولم يوضح كيف أن الربح والخسارة أو حقوق الملكية كيف كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغيير المخاطرة حيث أن التزام المصارف بتحليل الحساسية يساعد مستخدمي القوائم المالية على

معرفة ماهية التغيرات محتملة الحدوث بدرجة مقبولة في المركز المالي للمصرف بسبب التغيرات في عوامل مخاطرة السوق.

وقام المصرف بالإفصاح عن مخاطر السيولة منذ عام (2016) ولكنه لم يعمل تحليل للأستحقاقات المتعلقة بالمطلوبات المالية ويبين فيها الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لكيفية إدارة تلك المخاطر وأنما اكتفى بذكر خطوط ائتمان تلبي حاجته من السيولة مثل وديعته في البنك المركزي إذ أن التزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر السيولة يبين قدرة الإدارة في الوفاء بالتزامتها ومواعيد ومبالغ تدفقاتها النقدية

والإفصاح عن مخاطر الائتمان والمتمثلة بالمبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان بتاريخ إعداد التقرير دون الأخذ بالاعتبار أي ضمان محتفظ به مع وصف هذه الضمانات ومعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية التزم المصرف منذ عام (2016) بلإفصاح عن مخاطر الائتمان وسبب التزام هذه المصرف أولا هو لتطبيق المعايير الدولية، وثانيا لان معلومات مخاطر الائتمان تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقيم الجودة الإئتمانية لموجودات المصرف لتقدير مدى تأثير خسائر الائتمان على تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية من الموجودات المالية.

وبما يتعلق بتدني قيمة الموجودات المالية(الخسائر الإئتمانية المتوقعة) افصح المصرف عن تدني الخسائر الإئتمانية المتوقعة منذ عام (2018)

مـــع العلـــم ان هـــذا النـــوع مـــن الافصـــاحات هـــو اهـــم واخطـــر نـــوع مـــن الافصـــاحات المصرفية لأنه يتعلق بعمل المصرف الرئيسي

وبمـــا يتعلـــق بالأفصـــاحات الكميـــة عـــن طبيعـــة ومـــدى المخـــاطر التـــزم المصـــرف منـــذ عـــام (2016) بالإفصـــاح عـــن بيانـــات كميـــة حـــول تعـــرض المصـــرف لتلـــك المخـــاطر فـــي تـــاريخ إعـــداد التقـــارير وأن أســـباب التـــزام المصـــرف بهـــذا النـــوع مـــن الافصـــاحات لتوضـــيح دور الإدارة وقـــدرتها علـــى كيفيـــة التعامـــل مـــع أنـــواع المخـــاطر المصـــرفية المختلفـــة ولأن هكـــذا افصـــاحات تعـــد مؤشـــر لطبيعة المخاطر المرافقة للأدوات المالية.

إمـــا التـــزام المصـــرف عـــن الأفصـــاحات النوعيـــة عـــن طبيعـــة ومـــدى المخـــاطر الناجمـــة مـــن الادوات الماليـــة بـــدأ منـــذ عـــام (2016) حيـــث التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن التعـــرض للمخـــاطرة وكيـــف تـــنجم وأهـــداف وسياســـات وأســـاليب إدارة المخـــاطر والطـــرق المســـتخدمة لقيـــاس المخـــاطر والتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن كافـــة المخـــاطر لمعرفـــة أســـاليب الإدارة وقـــدرتها علـــى التعامـــل مـــع كل نوع من هذا الخطر.

وبمـــا يخـــص الأفصـــاح عـــن القيمـــة الدفتريـــة للموجـــودات الماليـــة المرهونـــة كضـــمان للالتزامـــات لـــم يفصـــح المصـــرف عـــن هـــذا النـــوع مـــن الأفصـــاحات فـــي التقارير المالية منذعام (2007) حتى عام (2019).

ثانيـــا . التحليـــل التـــزام مصـــرف الخلـــيج التجـــاري بمعيـــار الابـــلاغ الـــدولي السابع(IFRS7)الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية

بهـــدف اكتشـــاف مـــدى التـــزام مصـــرف الخلـــيج التجـــاري بمعيـــار الابـــلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية

قـد تـم فحـص التقـارير السـنوية للمصـرف وكانـت النتـائج كمـا مبينـة فـي الجـدول الاتي :

جدول 2-2-2 قياس الإلتزام بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية

1 . هـل يلتـزم المصـرف فـي اعـداد القـوائم الماليـة الأساسـية والتـي تشـمل (قائمـة المركـز المـالي، قائمـة الـدخل والـدخل الشـامل الأخـر، قائمـة التـدفق النقـدي، قائمة التغير في حقوق المالكين).

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

2 . هـل التـزم المصـرف بنشـر تقريـر مـدقق الحسـابات والـذي يتضـمن معلومـات عن مدى تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

3 . هـل التـزم المصـرف بالإفصـاح عـن الايضـاحات حـول القـوائم الماليـة والمتمثلة في السياسات الاساسية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

4 . هـــل التـــزم المصـــرف باليضـــاح عـــن كيفيـــة احتســـاب القيمـــة العادلـــة لـــلاداة المالية في حال كانت حقوق ملكية والسوق الذي تتداول فية سوق غير نشط.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

5 . هـــل التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن كلمـــة رئـــيس مجلـــس الإدارة التـــي تكـــون موجهه بشكل رئيسي للمساهمين.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

6 . هـــل التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن تقريـــر مجلـــس الإدارة الـــذي يتضـــمن معلومـــات عـــن أنشـــطة المصـــرف للخطـــط المســـتقبلية والمعلومـــات التـــي تفيـــد فـــي التنبؤ والمعلومات التي تؤثر على المصرف مستقبلا.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

7 . هـــل يفصـــح المصـــرف عـــن المعلومـــات التـــي تتعلـــق بمجلـــس الإدارة وذلـــك عن طريق تعريف الأعضاء ومؤهلاتهم وخبراتهم ومنجزاتهم.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

8 . تعد الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية فضلاً عن مسؤولياتهم في إعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن البيانات بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية التي تكون ناتجة عن التلاعب.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

9 . هل يفصح المصرف عن مخاطر السوق والمتمثل في عمل تحليل حساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف والتي تبين كيف أن الربح أو الخسارة أو حقوق الملكية كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغير المخاطرة مع الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	**نعم**	**نعم**	**نعم**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

10 . يعتمد المصرف الأفصاحات الأخرى والمتمثلة في مخاطر السيولة إذ على المصرف عمل تحليل للاستحقاقات المتعلقة بالألتزامات المالية ويبين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	**نعم**	**نعم**	**نعم**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

11 . هل يفصح المصرف عن مخاطر الأئتمان التي يتعرض لها بحكم طبيعة عمله وتتمثل في المبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان ووصف للضمانات المحتفظ بها ومعلومات حول نوعية الأئتمان للموجودات المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها والقيمة الدفترية للموجودات المالية التي خلافا لذلك ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	**نعم**	**نعم**	**نعم**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

12 . يفصح المصرف عن الموجودات المالية القابلة للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

13 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات الكمية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

14 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات النوعية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

15 . هل يلتزم المصرف بالإفصاح عن القيمة الدفترية للموجودات المالية المرهونة كضمان للألتزامات.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية (2007 – 2019) لمصرف الخليج التجاري.

يتضح من الجدول أعلاه أن مصرف الخليج التجاري لم يلتزم بعرض القوائم المالية حسب متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار الدولي السابع حتى العام (2016) في ما يخص قائمة المركز المالي، إذ أن المصرف لم يفصح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الفئات الوارد ذكرها في المعيار، بمعنى هل أن الموجود المالي هو موجود بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بفئتيه المتاجرة أو بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي أو أنه متاح

للبيع من خلال الدخل الشامل الأخر، إذ أن الإفصاح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الموجودات أو المطلوبات هو من أساسيات وبديهيات إعداد القوائم المالية كي يتمكن مستخدمين هذه القوائم من تقيم أهمية الادوات المالية بالنسبة للمركز المالي ولمساعدتهم على فهم إلى أي مدى تؤثر السياسات المحاسبية لكل فئة على المبالغ التي تقاس بها الموجودات والمطلوبات.

إما ما يخص قائمة الدخل وحقوق الملكية والأيضاحات الأخرى فإن المصرف أيضاً لم يلتزم بالإفصاح عن صافي المكسب والخسارة للموجودات المالية والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو الموجودات المالية المتوفرة للبيع أو الأستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة حتى عام (2016) مع العلم أن قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية من أهم القوائم التي تهم المساهمين لأنها تقيس كفاءة الإدارة وتساعد مستخدمين القوائم المالية على تقيم أداء الادوات المالية للمصرف وانشطته.

كما ويظهر من الجدول أعلاه التزام المصرف بالإفصاح عن تقرير مدقق الحسابات منذ عام (2016) كون تقرير المدقق يمثل رآي فني محايد ويمنح طمأنينة للمساهمين عن العمليات المسجلة في الدفاتر والمستندات مؤيدة للمبالغ الظاهرة في التقارير المالية المعلن عنها.

وقد التزام المصرف بتوضيح حول كيفية احتساب القيمة العادلة للأداة المالية، إذ تم الألتزام من قبل المصرف في عام (2016) في الإفصاح عن

تحديد القيمة العادلة إذ اعتبر أن الأسعار المنشورة في سوق النظامي افضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية.

وفيما يخص كلمة رئيس مجلس الإدارة الموجهة بشكل رئيسي للمساهمين تم التزام المصرف بالإفصاح عنها منذ عام (2010) لاهمية هذه الكلمة إذ تتضمن في مضمونها ملخص لنشاط المصرف وتقدمه ورفع كفاءته التشغيلية وأرباحه الصافية وتوسعاته في فتح فروع جديدة،.

ويتضح من الجدول أعلاه وفي ما يخص تقرير مجلس الأدارة قام المصرف بالاتزام بالإفصاح عن تقرير مجلس الادارة منذ عام (2010) وسبب ذلك ان هذا النوع من الافصاح مهم لانه يتعلق بأنشطة المصرف والخطط المستقبلية التي تؤثر على المصرف كما ان هذا النوع من الافصاح افصاح متعلق بالأدارة يعني انه لايحتاج الى قياس كالمخاطر المصرفية لذلك لايحتاج تكاليف وعلى ضوء هذا سيكون متاح في التقارير المالية المصرفية بشكل سهل

وتم الإفصاح أيضاً من قبل المصرف عن معلومات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة منذ عام (2008) ولكن اكتفى بالتعريف فقط بأسماء الاعضاء وأهمل الإفصاح عن خبراتهم ومؤهلاتهم.

أما الإفصاح عن مسؤولية الإدارة عن إعداد البيانات والإفصاح عنها طبقا للمعايير الدولية فقد تم الإفصاح عنها منذ عام (2014) على الرغم من أنه وخلال هذه المدة إلى (2016) لم يتم تطبيق المعايير الدولية.

وقد قام المصرف بالإفصاح عن مخاطر السوق منذ عام (2016) ولكن كان الإفصاح وصفياً أي بمعنى أنه عرف مخاطر السوق ولكنه كان مبهم في طرق إعداد تحليل الحساسية ولم يوضح كيف أن الربح والخسارة أو حقوق الملكية كيف كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغيير المخاطرة حيث أن التزام المصارف بتحليل الحساسية يساعد مستخدمي القوائم المالية على معرفة ماهية التغيرات محتملة الحدوث بدرجة مقبولة في المركز المالي للمصرف بسبب التغيرات في عوامل مخاطرة السوق.

وقام المصرف بالإفصاح عن مخاطر السيولة منذ عام (2016) ولكنه لم يعمل تحليل للأستحقاقات المتعلقة بالمطلوبات المالية ويبين فيها الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لكيفية إدارة تلك المخاطر وأنما اكتفى بذكر خطوط ائتمان تلبي حاجته من السيولة مثل وديعته في البنك المركزي إذ أن التزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر السيولة يبين قدرة الإدارة في الوفاء بالتزامتها ومواعيد ومبالغ تدفقاتها النقدية

وكما هو واضح من الجدول أعلاه عن مخاطر الائتمان والمتمثلة بالمبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان بتاريخ إعداد التقرير دون الأخذ بالاعتبار أي ضمان محتفظ به مع وصف هذه الضمانات ومعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية التزم المصرف منذ عام (2016) بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وسبب التزام هذه المصرف أولا هو لتطبيق المعايير الدولية، وثانيا لان معلومات مخاطر الائتمان تساعد

مستخدمي القوائم المالية على تقييم الجودة الإئتمانية لموجودات المصرف لتقدير مدى تأثير خسائر الائتمان على تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية من الموجودات المالية.

وبما يتعلق بتدني قيمة الموجودات المالية (الخسائر الإئتمانية المتوقعة) لم يفصح المصرف عن تدني الخسائر الإئتمانية المتوقعة مع العلم ان هذا النوع من الافصاحات هو اهم واخطر نوع من الافصاحات المصرفية لأنه يتعلق بعمل المصرف الرئيسي

وبما يخص الأفصاحات الكمية عن طبيعة ومدى المخاطر التزم المصرف منذ عام (2016) بالإفصاح عن بيانات كمية حول تعرض المصرف لتلك المخاطر في تاريخ إعداد التقارير وأن أسباب التزام المصرف بهذا النوع من الافصاحات لتوضيح دور الإدارة وقدرتها على كيفية التعامل مع أنواع المخاطر المصرفية المختلفة ولأن هكذا افصاحات تعد مؤشر لطبيعة المخاطر المرافقة للأدوات المالية.

إما التزام المصرف عن الأفصاحات النوعية عن طبيعة ومدى المخاطر الناجمة من الادوات المالية بدأ منذ عام (2016) حيث التزم المصرف بالإفصاح عن التعرض للمخاطرة وكيف تنجم وأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر والتزم المصرف بالإفصاح عن كافة المخاطر لمعرفة أساليب الإدارة وقدرتها على التعامل مع كل نوع من هذا الخطر.

وبما يخص الأفصاح عن القيمة الدفترية للموجودات المالية المرهونة كضمان للالتزامات لم يفصح المصرف عن هذا النوع من الأفصاحات في التقارير المالية منذعام (2007) حتى عام (2019).

ثالثا . التحليل التزام مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية

بهدف اكتشاف مدى التزام مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية.

قد تم فحص التقارير السنوية للمصرف وكانت النتائج كما مبينة في الجدول الاتي :

جدول 2-2-3 قياس الإلتزام مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمعايير الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7)

1 . هل يلتزم المصرف في اعداد القوائم المالية الأساسية والتي تشمل (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والدخل الشامل الأخر، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغير في حقوق المالكين).

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

2 . هل التزم المصرف بنشر تقرير مدقق الحسابات والذي يتضمن معلومات عن مدى تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

3 . هـــل التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن الايضـــاحات حـــول القـــوائم الماليـــة والمتمثلة في السياسات الاساسية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

4 . هـــل التـــزم المصـــرف باليضـــاح عـــن كيفيـــة احتســـاب القيمـــة العادلـــة لـــلاداة المالية في حال كانت حقوق ملكية والسوق الذي تتداول فية سوق غير نشط.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

5 . هـــل التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن كلمـــة رئـــيس مجلـــس الإدارة التـــي تكـــون موجهه بشكل رئيسي للمساهمين.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا

6 . هـــل التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن تقريـــر مجلـــس الإدارة الـــذي يتضـــمن معلومـــات عـــن أنشـــطة المصـــرف للخطـــط المســـتقبلية والمعلومـــات التـــي تفيـــد فـــي التنبؤ والمعلومات التي تؤثر على المصرف مستقبلا.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

7 . هـــل يفصـــح المصـــرف عـــن المعلومـــات التـــي تتعلـــق بمجلـــس الإدارة وذلـــك عن طريق تعريف الأعضاء ومؤهلاتهم وخبراتهم ومنجزاتهم.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا

8 . تعد الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية فضلاً عن مسؤولياتهم في إعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن البيانات بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية التي تكون ناتجة عن التلاعب.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	**نعم**	**نعم**	**نعم**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

9 . هل يفصح المصرف عن مخاطر السوق والمتمثل في عمل تحليل حساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف والتي تبين كيف أن الربح أو الخسارة أو حقوق الملكية كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغير المخاطرة مع الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

10 . يعتمد المصرف الأفصاحات الأخرى والمتمثلة في مخاطر السيولة إذ على المصرف عمل تحليل للاستحقاقات المتعلقة بالألتزامات المالية ويبين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**	**لا**

11 . هل يفصح المصرف عن مخاطر الأئتمان التي يتعرض لها بحكم طبيعة عمله وتتمثل في المبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان ووصف للضمانات المحتفظ بها ومعلومات حول نوعية الأئتمان

للموجـــودات الماليـــة التـــي لـــم تنقضـــي فتـــرة اســـتحقاقها ولـــم تـــنخفض قيمتهـــا والقيمـــة الدفتريـــة للموجـــودات الماليـــة التـــي خلافـــا لـــذلك ستنقضـــي فتـــرة اســـتحقاقها أو تنخفض قيمتها.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

12 . يفصـــح المصـــرف عـــن الموجـــودات الماليـــة القابلـــة للتدني(الخســـائر الإئتمانية المتوقعة)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

13 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات الكمية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

14 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات النوعية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

15 . هـــل يلتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن القيمـــة الدفتريـــة للموجـــودات الماليـــة المرهونة كضمان للألتزامات.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

المصـــدر : مـــن إعـــداد الباحـــث بالاعتمـــاد علـــى التقـــارير الســـنوية (2007 – 2019) لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

يتضـــح مـــن الجـــدول أعـــلاه أن مصـــرف الموصـــل للتنميـــة والاســـتثمار لـــم يلتـــزم بعـــرض القـــوائم الماليـــة حســـب متطلبـــات الإفصـــاح الـــواردة فـــي المعيـــار

الـدولي السـابع حتـى العـام (2016) فـي مـا يخـص قائمـة المركـز المـالي، إذ أن المصـرف لـم يفصـح عـن المبـالغ المسـجلة لكـل فئـة مـن الفئـات الـوارد ذكرهـا فـي المعيـار، بمعنـى هـل أن الموجـود المـالي هـو موجـود بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الـربح والخسـارة بفئتيـه المتـاجرة أو بالقيمـة العادلـة عنـد الاعتـراف الأولـي أو أنـه متـاح للبيـع مـن خـلال الـدخل الشـامل الأخـر، إذ أن الإفصـاح عـن المبـالغ المسـجلة لكـل فئـة مـن الموجـودات أو المطلوبـات هـو مـن أساسـيات وبـديهيات إعـداد القـوائم الماليـة كـي يـتمكن مسـتخدمين هـذه القـوائم مـن تقـيم أهميـة الادوات الماليـة بالنسـبة للمركـز المـالي ولمسـاعدتهم علـى فهـم إلـى أي مـدى تـوثر السياسـات المحاسـبية لكـل فئـة علـى المبـالغ التـي تقـاس بهـا الموجـودات والمطلوبات.

إمـا مـا يخـص قائمـة الـدخل وحقـوق الملكيـة والأيضـاحات الأخـرى فـإن المصـرف أيضـاً لـم يلتـزم بالإفصـاح عـن صـافي المكسـب والخسـارة للموجـودات الماليـة والمطلوبـات بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الـربح والخسـارة أو الموجـودات الماليـة المتـوفرة للبيـع أو الأسـتثمارات الماليـة المحـتفظ بهـا للمتـاجرة حتـى عـام (2016) مـع العلـم أن قائمـة الـدخل وقائمـة التغيـر فـي حقـوق الملكيـة مـن أهـم القـوائم التـي تهـم المسـاهمين لأنهـا تقـيس كفـاءة الإدارة وتسـاعد مسـتخدمين القوائم المالية على تقيم أداء الادوات المالية للمصرف وانشطته.

كمـا ويظهـر مـن الجـدول أعـلاه التـزام المصـرف بالإفصـاح عـن تقريـر مـدقق الحسـابات منـذ عـام (2016) كـون تقريـر المـدقق يمثـل رآي فنـي محايـد

ويمنح طمأنينة للمساهمين عن العمليات المسجلة في الدفاتر والمستندات مؤيدة للمبالغ الظاهرة في القوائم المالية المعلن عنها.

وقد التزام المصرف بتوضيح حول كيفية احتساب القيمة العادلة للأداة المالية، إذ تم الألتزام من قبل المصرف في عام (2016) في الإفصاح عن تحديد القيمة العادلة إذ اعتبر أن الأسعار المنشورة في السوق النظامي افضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية.

وفيما يخص كلمة رئيس مجلس الإدارة الموجهة بشكل رئيسي للمساهمين تم التزام المصرف بالإفصاح عنها منذ عام (2011) لاهمية هذه الكلمة إذ تتضمن في مضمونها ملخص لنشاط المصرف وتقدمه ورفع كفاءته التشغيلية وأرباحه الصافية وتوسعاته في فتح فروع جديدة،.

ويتضح من الجدول أعلاه وفي ما يخص تقرير مجلس الأدارة قام المصرف بالاتزام بالإفصاح عن تقرير مجلس الادارة منذ عام (2007) وسبب ذلك ان هذا النوع من الافصاح مهم لانه يتعلق بأنشطة المصرف والخطط المستقبلية التي تؤثر على المصرف كما ان هذا النوع من الافصاح افصاح متعلق بالأدارة يعني انه لايحتاج الى قياس كالمخاطر المصرفية لذلك لايحتاج تكاليف وعلى ضوء هذا سيكون متاح في التقارير المالية المصرفية بشكل سهل

ويبين الجدول السابق انه تم الإفصاح أيضاً من قبل المصرف عن معلومات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة منذ عام (2012) ولكن اكتفى بالتعريف فقط بأسماء الاعضاء وأهمل الإفصاح عن خبراتهم ومؤهلاتهم.

أما الإفصاح عن مسؤولية الإدارة عن إعداد البيانات والإفصاح عنها طبقا للمعايير الدولية فقد تم الإفصاح عنها منذ عام (2016) .

ويتضح من الجدول رقم (6) ان المصرف لم يفصح عن المخاطر السوقية مع العلم ان المخاطر السوقية هي ركن اساسي من المخاطر المصرفية الى الجانب من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة

كذلك يتضح من الجدول أعلاه ان المصرف لم يفصح عن مخاطر السيولة.

وكما هو واضح من الجدول أعلاه عن مخاطر الائتمان والمتمثلة بالمبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان بتاريخ إعداد التقرير دون الأخذ بالاعتبار أي ضمان محتفظ به مع وصف هذه الضمانات ومعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية لم يلتزم المصرف بالإفصاح على هذا النوع من المخاطر المصرفية.

وبما يتعلق بتدني قيمة الموجودات المالية (الخسائر الإئتمانية المتوقعة) لم يفصح المصرف عن تدني الخسائر الإئتمانية المتوقعة مع العلم ان هذا

النـــوع مـــن الافصـــاحات هـــو اهـــم واخطـــر نـــوع مـــن الافصـــاحات المصـــرفية لأنـــه يتعلق بعمل المصرف الرئيسي

ويوضـــح الجـــدول أعـــلاه بمـــا يخـــص الأفصـــاحات الكميـــة عـــن طبيعـــة ومـــدى المخـــاطر لـــم يلتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن لتلـــك المخـــاطر فـــي تـــاريخ إعـــداد التقارير .

ويوضـــح الجـــدول أعـــلاه بمـــا يخـــص الأفصـــاحات النوعيـــة عـــن طبيعـــة ومـــدى المخـــاطر لـــم يلتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن لتلـــك المخـــاطر فـــي تـــاريخ إعداد التقارير

وبمـــا يخـــص الأفصـــاح عـــن القيمـــة الدفتريـــة للموجـــودات الماليـــة المرهونـــة كضـــمان للالتزامـــات لـــم يفصـــح المصـــرف عـــن هـــذا النـــوع مـــن الأفصـــاحات فـــي التقارير المالية منذعام (2007) حتى عام (2019).

رابعـــا . التحليـــل التـــزام مصـــرف الائتمـــان العراقـــي بمعيـــار الابـــلاغ المـــالي الـــدولي السابع(IFRS7):

بهـــدف اكتشـــاف مـــدى التـــزام مصـــرف الائتمـــان بمعيـــار الابـــلاغ المـــالي الدولي السابع(IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية

قـــد تـــم فحـــص التقـــارير الســـنوية للمصـــرف وكانـــت النتـــائج كمـــا مبينـــة فـــي الجـــدول الاتي :

جدول 2-2-4 قياس الإلتزام بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية

1 . هل يلتزم المصرف في اعداد القوائم المالية الأساسية والتي تشمل (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والدخل الشامل الأخر، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغير في حقوق المالكين).

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

2 . هل التزم المصرف بنشر تقرير مدقق الحسابات والذي يتضمن معلومات عن مدى تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

3 . هل التزم المصرف بالإفصاح عن الايضاحات حول القوائم المالية والمتمثلة في السياسات الاساسية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

4 . هل التزم المصرف بالايضاح عن كيفية احتساب القيمة العادلة للاداة المالية في حال كانت حقوق ملكية والسوق الذي تتداول فيه سوق غير نشط.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

5 . هل التزم المصرف بالإفصاح عن كلمة رئيس مجلس الإدارة التي تكون موجهه بشكل رئيسي للمساهمين.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

6 . هـــل التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن تقريـــر مجلـــس الإدارة الـــذي يتضـــمن معلومـــات عـــن أنشـــطة المصـــرف للخطـــط المســـتقبلية والمعلومـــات التـــي تفيـــد فـــي التنبؤ والمعلومات التي تؤثر على المصرف مستقبلا.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

7 . هـــل يفصـــح المصـــرف عـــن المعلومـــات التـــي تتعلـــق بمجلـــس الإدارة وذلـــك عن طريق تعريف الأعضاء ومؤهلاتهم وخبراتهم ومنجزاتهم.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

8 . تعـــد الإدارة هـــي المســـؤولة عـــن إعـــداد البيانـــات والإفصـــاح عنهـــا طبقـــا لمعـــايير المحاســـبة الدوليـــة فضـــلاً عـــن مســـؤولياتهم فـــي إعـــداد وتنفيـــذ نظـــام الرقابـــة الداخليـــة والإفصـــاح عـــن البيانـــات بصـــورة عادلـــة وخاليـــة مـــن الاخطـــاء الجوهريـــة التي تكون ناتجة عن التلاعب.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

9 . هل يفصح المصرف عن مخاطر السوق والمتمثل في عمل تحليل حساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف والتي تبين كيف أن الربح أو الخسارة أو حقوق الملكية كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغير المخاطرة مع الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

10 . يعتمد المصرف الأفصاحات الأخرى والمتمثلة في مخاطر السيولة إذ على المصرف عمل تحليل للاستحقاقات المتعلقة بالألتزامات المالية ويبين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

11 . هل يفصح المصرف عن مخاطر الأئتمان التي يتعرض لها بحكم طبيعة عمله وتتمثل في المبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان ووصف للضمانات المحتفظ بها ومعلومات حول نوعية الأئتمان للموجودات المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها والقيمة الدفترية للموجودات المالية التي خلافا لذلك ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

12 . يفصح المصرف عن الموجودات المالية القابلة للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

13 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات الكمية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

14 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات النوعية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

15 . هـل يلتـزم المصـرف بالإفصـاح عـن القيمـة الدفتريـة للموجـودات الماليـة المرهونة كضمان للألتزامات.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

المصـدر : مـن إعـداد الباحـث بالاعتمـاد علـى التقـارير السـنوية (2007 – 2019) لمصرف الائتمان العراقي.

يتضـح مـن الجـدول أعـلاه أن مصـرف الائتمـان العراقـي لـم يلتـزم بعـرض القـوائم الماليـة حسـب متطلبـات الإفصـاح الـواردة فـي المعيـار الـدولي السـابع حتـى العـام 2016 فـي مـا يخـص قائمـة المركـز المـالي، إذ أن المصـرف لـم يفصـح عـن المبـالغ المسـجلة لكـل فئـة مـن الفئـات الـوارد ذكرهـا فـي المعيـار، بمعنـى هـل أن الموجـود المـالي هـو موجـود بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الـربح والخسـارة بفئتيـه المتـاجرة أو بالقيمـة العادلـة عنـد الاعتـراف الأولـي أو أنـه متـاح للبيـع مـن خـلال الـدخل الشـامل الأخـر، إذ أن الإفصـاح عـن المبـالغ المسـجلة لكـل فئـة مـن الموجـودات أو المطلوبـات هـو مـن أساسـيات وبـديهيات إعـداد القـوائم الماليـة كـي يـتمكن مسـتخدمين هـذه القـوائم مـن تقـيم أهميـة الادوات الماليـة بالنسـبة للمركـز المـالي ولمسـاعدتهم علـى فهـم إلـى أي مـدى تـوثر السياسـات المحاسـبية لكـل فئـة على المبالغ التي تقاس بها الموجودات والمطلوبات.

إمـا مـا يخـص قائمـة الـدخل وحقـوق الملكيـة والأيضـاحات الأخـرى فـإن المصـرف أيضـاً لـم يلتـزم بالإفصـاح عـن صـافي المكسـب والخسـارة للموجـودات الماليـة والمطلوبـات بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الـربح والخسـارة أو الموجـودات

المالية المتوفرة للبيع أو الأستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة حتى عام (2016) مع العلم أن قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية من أهم القوائم التي تهم المساهمين لأنها تقيس كفاءة الإدارة وتساعد مستخدمين القوائم المالية على تقيم أداء الادوات المالية للمصرف وانشطته.

كما ويظهر من الجدول أعلاه التزام المصرف بالإفصاح عن تقرير مدقق الحسابات منذ عام (2016) كون تقرير المدقق يمثل رآي فني محايد ويمنح طمأنينة للمساهمين عن العمليات المسجلة في الدفاتر والمستندات مؤيدة للمبالغ الظاهرة في التقارير المالية المعلن عنها.

ويبين لنا الجدول أعلاه عدم التزام المصرف بالأيضاح عن كيفية احتساب القيمة العادلة

وفيما يخص كلمة رئيس مجلس الإدارة الموجهة بشكل رئيسي للمساهمين لم يلتزم المصرف بالإفصاح عن كلمة رئيس مجلس بالرغم من اهمية هذه الكلمة إذ تتضمن في مضمونها ملخص لنشاط المصرف وتقدمه ورفع كفاءته التشغيلية وأرباحه الصافية وتوسعاته في فتح فروع جديدة،.

ويتضح من الجدول أعلاه وفي ما يخص تقرير مجلس الأدارة قام المصرف بالاتزام بالإفصاح عن تقرير مجلس الادارة منذ عام (2007) وسبب ذلك ان هذا النوع من الافصاح مهم لانه يتعلق بأنشطة المصرف والخطط المستقبلية التي تؤثر على المصرف كما ان هذا النوع من الافصاح افصاح متعلق بالأدارة يعني انه لايحتاج الى قياس كالمخاطر المصرفية لذلك

لايحتاج تكاليف وعلى ضوء هذا سيكون متاح في التقارير المالية المصرفية بشكل سهل

ويبين الجدول أعلاه انه تم الإفصاح أيضاً من قبل المصرف عن معلومات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة منذ عام (2010) ولكن اكتفى بالتعريف فقط بأسماء الاعضاء وأهمل الإفصاح عن خبراتهم ومؤهلاتهم.

أما الإفصاح عن مسؤولية الإدارة عن إعداد البيانات والإفصاح عنها طبقا للمعايير الدولية فقد تم الإفصاح عنها منذ عام (2015) مع العلم انه بدء في تطبيق المعايير بشكل جزئي منذ عام (2016).

ويتضح من الجدول أعلاه ان المصرف لم يفصح عن المخاطر السوقية مع العلم ان المخاطر السوقية هي ركن اساسي من المخاطر المصرفية الى الجانب من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة

كذلك يتضح من الجدول أعلاه ان المصرف لم يفصح عن مخاطر السيولة.

وكما هو واضح من الجدول أعلاه عن مخاطر الائتمان والمتمثلة بالمبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان بتاريخ إعداد التقرير دون الأخذ بالاعتبار أي ضمان محتفظ به مع وصف هذه الضمانات ومعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية لم يلتزم المصرف بالإفصاح على هذا النوع من المخاطر المصرفية

وبمـــا يتعلـــق بتـــدني قيمـــة الموجـــودات الماليـــة او(الخســـائر الإئتمانيـــة المتوقعـــة) لـــم يفصـــح المصـــرف عـــن تـــدني الخســـائر الإئتمانيـــة المتوقعـــة مـــع العلـــم ان هـــذا النـــوع مـــن الافصـــاحات هـــو اهـــم واخطـــر نـــوع مـــن الافصـــاحات المصرفية لأنه يتعلق بعمل المصرف الرئيسي .

ويوضـــح الجـــدول أعـــلاه بمـــا يخـــص الأفصـــاحات الكميـــة عـــن طبيعـــة ومـــدى المخـــاطر لـــم يلتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن لتلـــك المخـــاطر فـــي تـــاريخ إعـــداد التقارير .

ويوضـــح الجـــدول أعـــلاه بمـــا يخـــص الأفصـــاحات النوعيـــة عـــن طبيعـــة ومـــدى المخـــاطر لـــم يلتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن لتلـــك المخـــاطر فـــي تـــاريخ إعداد التقارير

وبمـــا يخـــص الأفصـــاح عـــن القيمـــة الدفتريـــة للموجـــودات الماليـــة المرهونـــة كضـــمان للالتزامـــات لـــم يفصـــح المصـــرف عـــن هـــذا النـــوع مـــن الأفصـــاحات فـــي التقارير المالية منذعام (2007) حتى عام (2019).

خامســـا . التحليـــل التـــزام المصـــرف المتحـــد للاســـتثمار بمعيـــار الابـــلاغ المـــالي الدولي السابع (IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية

بهـــدف اكتشـــاف مـــدى التـــزام المصـــرف المتحـــد للاســـتثمار بمعيـــار الابـــلاغ المـــالي الـــدولي الســـابع(IFRS7) الخـــاص باللإفصـــاح عـــن الادوات الماليـــة، فقـــد

تـــم فحـــص التقـــارير الســـنوية للمصـــرف وكانـــت النتـــائج كمـــا مبينـــة فـــي الجـــدول الاتي :

جدول 2-2-5 قياس الإلتزام المصرف المتحد للاستثمار بمعايير الابلاغ المالي الدولي السابع(IFRS7)

1 . هـل يلتـزم المصـرف فـي اعـداد القـوائم الماليـة الأساسـية والتـي تشـمل (قائمـة المركـز المـالي، قائمـة الـدخل والـدخل الشـامل الأخـر، قائمـة التـدفق النقـدي، قائمة التغير في حقوق المالكين).

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم

2 . هـل التـزم المصـرف بنشـر تقريـر مـدقق الحسـابات والـذي يتضـمن معلومـات عن مدى تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم

3 . هـل التـزم المصـرف بالإفصـاح عـن الايضـاحات حـول القـوائم الماليـة والمتمثلة في السياسات الاساسية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم

4 . هـل التـزم المصـرف باليضـاح عـن كيفيـة احتسـاب القيمـة العادلـة لـلاداة المالية في حال كانت حقوق ملكية والسوق الذي تتداول فية سوق غير نشط.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم

5 . هــل التــزم المصــرف بالإفصــاح عــن كلمــة رئــيس مجلــس الإدارة التــي تكــون موجهه بشكل رئيسي للمساهمين.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

6 . هــل التــزم المصــرف بالإفصــاح عــن تقريــر مجلــس الإدارة الــذي يتضــمن معلومــات عــن أنشــطة المصــرف للخطــط المســتقبلية والمعلومــات التــي تفيــد فــي التنبؤ والمعلومات التي تؤثر على المصرف مستقبلا.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

7 . هــل يفصــح المصــرف عــن المعلومــات التــي تتعلــق بمجلــس الإدارة وذلــك عن طريق تعريف الأعضاء ومؤهلاتهم وخبراتهم ومنجزاتهم.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

8 . تعــد الإدارة هــي المســؤولة عــن إعــداد البيانــات والإفصــاح عنهــا طبقــا لمعــايير المحاســبة الدوليــة فضــلاً عــن مســؤولياتهم فــي إعــداد وتنفيــذ نظــام الرقابــة الداخليــة والإفصــاح عــن البيانــات بصــورة عادلــة وخاليــة مــن الاخطــاء الجوهريــة التي تكون ناتجة عن التلاعب.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

9 . هــل يفصــح المصــرف عــن مخــاطر الســوق والمتمثــل فــي عمــل تحليــل حساســية لكــل نــوع مــن أنــواع مخــاطر الســوق التــي يتعــرض لهــا المصــرف والتــي

تبين كيف أن الربح أو الخسارة أو حقوق الملكية كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغير المخاطرة مع الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

10 . يعتمد المصرف الأفصاحات الأخرى والمتمثلة في مخاطر السيولة إذ على المصرف عمل تحليل للاستحقاقات المتعلقة بالألتزامات المالية ويبين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

11 . هل يفصح المصرف عن مخاطر الأئتمان التي يتعرض لها بحكم طبيعة عمله وتتمثل في المبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان ووصف للضمانات المحتفظ بها ومعلومات حول نوعية الأئتمان للموجودات المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها والقيمة الدفترية للموجودات المالية التي خلافا لذلك ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

12 . يفصح المصرف عن الموجودات المالية القابلة للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم

13 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات الكمية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

14 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات النوعية.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

15 . هل يلتزم المصرف بالإفصاح عن القيمة الدفترية للموجودات المالية المرهونة كضمان للألتزامات.

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية (2007 – 2019) للمصرف المتحد للاستثمار.

يتضح من الجدول أعلاه أن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار لم يلتزم بعرض القوائم المالية حسب متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار الدولي السابع حتى العام (2017) في ما يخص قائمة المركز المالي، إذ أن المصرف لم يفصح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الفئات الوارد ذكرها في المعيار، بمعنى هل أن الموجود المالي هو موجود بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بفئتيه المتاجرة أو بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي أو أنه متاح للبيع من خلال الدخل الشامل الأخر، إذ أن الإفصاح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الموجودات أو المطلوبات هو من أساسيات وبديهيات إعداد القوائم المالية كي يتمكن مستخدمين هذه القوائم من تقيم أهمية الادوات المالية بالنسبة للمركز المالي ولمساعدتهم على فهم إلى أي مدى تؤثر

السياسات المحاسبية لكل فئة على المبالغ التي تقاس بها الموجودات والمطلوبات.

إما ما يخص قائمة الدخل وحقوق الملكية والأيضاحات الأخرى فإن المصرف أيضاً لم يلتزم بالإفصاح عن صافي المكسب والخسارة للموجودات المالية والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو الموجودات المالية المتوفرة للبيع أو الأستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة حتى عام (2017) مع العلم أن قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية من أهم القوائم التي تهم المساهمين لأنها تقيس كفاءة الإدارة وتساعد مستخدمين القوائم المالية على تقيم أداء الادوات المالية للمصرف وانشطته.

كما ويظهر من الجدول أعلاه التزام المصرف بالإفصاح عن تقرير مدقق الحسابات منذ عام (2016) كون تقرير المدقق يمثل رآي فني محايد ويمنح طمأنينة للمساهمين عن العمليات المسجلة في الدفاتر والمستندات مؤيدة للمبالغ الظاهرة في التقارير المالية المعلن عنها.

وقد التزام المصرف بتوضيح حول كيفية احتساب القيمة العادلة للأداة المالية، إذ تم الألتزام من قبل المصرف في عام (2017) في الإفصاح عن تحديد القيمة العادلة إذ اعتبر أن الأسعار المنشورة في السوق النظامي افضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية.

وفيما يخص كلمة رئيس مجلس الإدارة الموجهة بشكل رئيسي للمساهمين لم يلتزم المصرف بالأفصاح عن هذا النوع من الافصاحات بالرغم

مـــن اهميـــة كلمـــة رئـــيس مجلـــس الأدارة اذ تعـــد ملخـــص لنشـــاط المصـــرف وتقدمـــه ورفع كفاءته التشغيلية وأرباحه الصافية وتوسعاته في فتح فروع جديدة،.

ويتضـــح مـــن الجـــدول أعـــلاه وفـــي مـــا يخـــص تقريـــر مجلـــس الأدارة قـــام المصـــرف بـــالاتزام بالإفصـــاح عـــن تقريـــر مجلـــس الادارة منـــذ عـــام (2008) وســـبب ذلـــك ان هـــذا النـــوع مـــن الافصـــاح مهـــم لانـــه يتعلـــق بأنشـــطة المصـــرف والخطـــط المســـتقبلية التـــي تـــؤثر علـــى المصـــرف كمـــا ان هـــذا النـــوع مـــن الافصـــاح افصـــاح متعلـــق بـــالأدارة يعنـــي انـــه لايحتـــاج الـــى قيـــاس كالمخـــاطر المصـــرفية لـــذلك لايحتـــاج تكـــاليف وعلـــى ضـــوء هـــذا ســـيكون متـــاح فـــي التقـــارير الماليـــة المصـــرفية بشكل سهل

ويبـــين الجـــدول أعـــلاه انـــه تـــم الإفصـــاح أيضـــاً مـــن قبـــل المصـــرف عـــن معلومـــات تتعلـــق بأعضـــاء مجلـــس الإدارة منـــذ عـــام (2008) ولكـــن اكتفـــى بالتعريف فقط بأسماء الاعضاء وأهمل الإفصاح عن خبراتهم ومؤهلاتهم.

أمـــا الإفصـــاح عـــن مســـؤولية الإدارة عـــن إعـــداد البيانـــات والإفصـــاح عنهـــا طبقـــا للمعـــايير الدوليـــة فقـــد تـــم الإفصـــاح عنهـــا منـــذ عـــام (2013) مـــع العلـــم ان المصرف بدء بتطبيق المعايير بشكل جزئي منذ عام (2017)

ويتضـــح مـــن الجـــدول أعـــلاه ان المصـــرف لـــم يفصـــح عـــن المخـــاطر الســـوقية مـــع العلـــم ان المخـــاطر الســـوقية هـــي ركـــن اساســـي مـــن المخـــاطر المصـــرفية الـــى الجانب من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة

كـــذلك يتضـــح مـــن الجـــدول أعـــلاه ان المصـــرف لـــم يفصـــح عـــن مخـــاطر السيولة.

وكمـــا هـــو واضـــح مـــن الجـــدول أعـــلاه عـــن مخـــاطر الائتمـــان والمتمثلـــة بالمبـــالغ التـــي تمثـــل اقصـــى درجـــة مـــن التعـــرض لمخـــاطر الائتمـــان بتـــاريخ إعـــداد التقريـــر دون الأخـــذ بالاعتبـــار أي ضـــمان محـــتفظ بـــه مـــع وصـــف هـــذه الضـــمانات ومعلومـــات حـــول نوعيـــة الائتمـــان للموجـــودات الماليـــة لـــم يلتـــزم المصـــرف بالإفصاح على هذا النوع من المخاطر المصرفية

وبمـــا يتعلـــق بتـــدني قيمـــة الموجـــودات الماليـــة (الخســـائر الإئتمانيـــة المتوقعـــة) لـــم يفصـــح المصـــرف عـــن تـــدني الخســـائر الإئتمانيـــة المتوقعـــة حتـــى عـــام (2019) بـــدء بالافصـــاح عـــن الخســـائر الإئتمانيـــة المتوقعـــة مـــع العلـــم ان هـــذا النـــوع مـــن الافصـــاحات هـــو اهـــم واخطـــر نـــوع مـــن الافصـــاحات المصـــرفية لأنـــه يتعلق بعمل المصرف الرئيسي

ويوضـــح الجـــدول أعـــلاه بمـــا يخـــص الأفصـــاحات الكميـــة عـــن طبيعـــة ومـــدى المخـــاطر لـــم يلتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن لتلـــك المخـــاطر فـــي تـــاريخ إعـــداد التقارير .

ويوضـــح الجـــدول أعـــلاه بمـــا يخـــص الأفصـــاحات النوعيـــة عـــن طبيعـــة ومـــدى المخـــاطر لـــم يلتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن لتلـــك المخـــاطر فـــي تـــاريخ إعـــداد التقارير

وبمـــا يخـــص الأفصـــاح عـــن القيمـــة الدفتريـــة للموجـــودات الماليـــة المرهونـــة كضـــمان للالتزامـــات لـــم يفصـــح المصـــرف عـــن هـــذا النـــوع مـــن الأفصـــاحات فـــي التقارير المالية منذعام (2007) حتى عام (2019).

سادســـا . التحليـــل التـــزام لمصـــرف بابـــل بمعيـــار الابـــلاغ المـــالي الـــدولي السابع(IFRS7) الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية :

بهـدف اكتشـاف مـدى التـزام مصـرف بابـل بمعيـار الابـلاغ المـالي الـدولي السـابع(IFRS7) الخـاص باللإفصـاح عـن الادوات الماليـة، فقـد تـم فحـص التقارير السنوية للمصرف وكانت النتائج كما مبينة في الجدول الاتي :

جدول 2-2-6 قياس الإلتزام مصرف بابل بمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)الخاص باللإفصاح عن الادوات المالية

1 . هـل يلتـزم المصـرف فـي اعـداد القـوائم الماليـة الأساسـية والتـي تشـمل (قائمـة المركـز المـالي، قائمـة الـدخل والـدخل الشـامل الأخـر، قائمـة التـدفق النقـدي، قائمة التغير في حقوق المالكين).

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

2 . هـل التـزم المصـرف بنشـر تقريـر مـدقق الحسـابات والـذي يتضـمن معلومـات عن مدى تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

3 . هـــل التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن الايضـــاحات حـــول القـــوائم الماليـــة والمتمثلة في السياسات الاساسية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

4 . هـــل التـــزم المصـــرف باليضـــاح عـــن كيفيـــة احتســـاب القيمـــة العادلـــة لـــلاداة المالية في حال كانت حقوق ملكية والسوق الذي تتداول فية سوق غير نشط.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

5 . هـــل التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن كلمـــة رئـــيس مجلـــس الإدارة التـــي تكـــون موجهه بشكل رئيسي للمساهمين.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا

6 . هـــل التـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن تقريـــر مجلـــس الإدارة الـــذي يتضـــمن معلومـــات عـــن أنشـــطة المصـــرف للخطـــط المســـتقبلية والمعلومـــات التـــي تفيـــد فـــي التنبؤ والمعلومات التي تؤثر على المصرف مستقبلا.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا

7 . هـــل يفصـــح المصـــرف عـــن المعلومـــات التـــي تتعلـــق بمجلـــس الإدارة وذلـــك عن طريق تعريف الأعضاء ومؤهلاتهم وخبراتهم ومنجزاتهم.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

8 . تعد الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية فضلاً عن مسؤولياتهم في إعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن البيانات بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية التي تكون ناتجة عن التلاعب.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

9 . هل يفصح المصرف عن مخاطر السوق والمتمثل في عمل تحليل حساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف والتي تبين كيف أن الربح أو الخسارة أو حقوق الملكية كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغير المخاطرة مع الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

10 . يعتمد المصرف الأفصاحات الأخرى والمتمثلة في مخاطر السيولة إذ على المصرف عمل تحليل للاستحقاقات المتعلقة بالألتزامات المالية ويبين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

11 . هل يفصح المصرف عن مخاطر الأئتمان التي يتعرض لها بحكم طبيعة عمله وتتمثل في المبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان ووصف للضمانات المحتفظ بها ومعلومات حول نوعية الأئتمان

للموجـــودات الماليـــة التـــي لـــم تنقضـــي فتـــرة اســـتحقاقها ولـــم تـــنخفض قيمتهـــا والقيمـــة الدفتريـــة للموجـــودات الماليـــة التـــي خلافـــا لـــذلك ستنقضـــي فتـــرة اســـتحقاقها أو تنخفض قيمتها.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

12 . يفصـــح المصـــرف عـــن الموجـــودات الماليـــة القابلـــة للتدني(الخســـائر الإئتمانية المتوقعة)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

13 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات الكمية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

14 . هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات النوعية.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

15 . هـــل يلتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن القيمـــة الدفتريـــة للموجـــودات الماليـــة المرهونة كضمان للألتزامات.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

المصـــدر : مـــن إعـــداد الباحـــث بالاعتمـــاد علـــى التقـــارير الســـنوية (2007 – 2019) لمصرف بابل.

يتضـــح مـــن الجـــدول أعـــلاه أن مصـــرف بابـــل لـــم يلتـــزم بعـــرض القـــوائم الماليـــة حســـب متطلبـــات الإفصـــاح الـــواردة فـــي المعيـــار الـــدولي الســـابع حتـــى العـــام (2015) فـــي مـــا يخـــص قائمـــة المركـــز المـــالي، إذ أن المصـــرف لـــم يفصـــح عـــن

المبالغ المسجلة لكل فئة من الفئات الوارد ذكرها في المعيار، بمعنى هل أن الموجود المالي هو موجود بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بفئتيه المتاجرة أو بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي أو أنه متاح للبيع من خلال الدخل الشامل الأخر، إذ أن الإفصاح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الموجودات أو المطلوبات هو من أساسيات وبديهيات إعداد القوائم المالية كي يتمكن مستخدمين هذه القوائم من تقيم أهمية الادوات المالية بالنسبة للمركز المالي ولمساعدتهم على فهم إلى أي مدى توثر السياسات المحاسبية لكل فئة على المبالغ التي تقاس بها الموجودات والمطلوبات.

إما ما يخص قائمة الدخل وحقوق الملكية فإن المصرف أيضاً لم يلتزم بالإفصاح عن صافي المكسب والخسارة للموجودات المالية والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو الموجودات المالية المتوفرة للبيع أو الأستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة حتى عام (2015) مع العلم أن قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية من أهم القوائم التي تهم المساهمين لأنها تقيس كفاءة الإدارة وتساعد مستخدمين القوائم المالية على تقيم أداء الادوات المالية للمصرف وانشطته.

ويبين الجدول لنا ان الايضاحات المرفقة بدء الافصاح عنها منذ عام (2016) وهذا يبين لنا ان تطبيق المعايير يعمل به بشكل جزئي وغير صحيح.

كما ويظهر من الجدول أعلاه التزام المصرف بالإفصاح عن تقرير مدقق الحسابات منذ عام (2016) كون تقرير المدقق يمثل رآي فني محايد ويمنح طمأنينة للمساهمين عن العمليات المسجلة في الدفاتر والمستندات مؤيدة للمبالغ الظاهرة في التقارير المالية المعلن عنها.

وقد التزام المصرف بتوضيح حول كيفية احتساب القيمة العادلة للأداة المالية، إذ تم الألتزام من قبل المصرف في عام (2016) في الإفصاح عن تحديد القيمة العادلة إذ اعتبر أن الأسعار المنشورة في السوق النظامي افضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية.

وفيما يخص كلمة رئيس مجلس الإدارة الموجهة بشكل رئيسي للمساهمين تم التزام المصرف بالإفصاح عنها منذ عام ثم عاد وانقطع عن هذا النوع من الافصاحات في عام (2019).

ويتضح من الجدول أعلاه وفي ما يخص تقرير مجلس الأدارة قام المصرف بالاتزام بالإفصاح عن تقرير مجلس الادارة منذ عام 2013ثم عاد وانقطع عن الافصاح عنها في عام (2016) ثم عاد وافصح عنها حتى عام (2019) وهذا يبين بشكل واضح التخبط من جانب المصرف بالإفصاح في تقاريره.

ويبين الجدول أعلاه انه تم الإفصاح أيضاً من قبل المصرف عن معلومات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة منذ عام (2011) ولكن اكتفى بالتعريف فقط بأسماء الاعضاء وأهمل الإفصاح عن خبراتهم ومؤهلاتهم.

أمـــا الإفصـــاح عـــن مســـؤولية الإدارة عـــن إعـــداد البيانـــات والإفصـــاح عنهـــا طبقا للمعايير الدولية فقد تم الإفصاح عنها منذ عام (2016).

ويتضـــح مـــن الجـــدول رقـــم (9) ان المصـــرف لـــم يفصـــح عـــن المخـــاطر الســـوقية مـــع العلـــم ان المخـــاطر الســـوقية هـــي ركـــن اساســـي مـــن المخـــاطر المصرفية الى الجانب من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

كـــذلك يتضـــح مـــن الجـــدول أعـــلاه ان المصـــرف لـــم يفصـــح عـــن مخـــاطر السيولة.

وكمـــا هـــو واضـــح مـــن الجـــدول أعـــلاه عـــن مخـــاطر الائتمـــان والمتمثلـــة بالمبـــالغ التـــي تمثـــل اقصـــى درجـــة مـــن التعـــرض لمخـــاطر الائتمـــان بتـــاريخ إعـــداد التقريـــر دون الأخـــذ بالاعتبـــار أي ضـــمان محـــتفظ بـــه مـــع وصـــف هـــذه الضـــمانات ومعلومـــات حـــول نوعيـــة الائتمـــان للموجـــودات الماليـــة لـــم يلتـــزم المصـــرف بالإفصاح على هذا النوع من المخاطر المصرفية.

وبمـــا يتعلـــق بتـــدني قيمـــة الموجـــودات الماليـــة (الخســـائر الإئتمانيـــة المتوقعـــة) لـــم يفصـــح المصـــرف عـــن تـــدني الخســـائر الإئتمانيـــة المتوقعـــة مـــع العلـــم ان هـــذا النـــوع مـــن الافصـــاحات هـــو اهـــم واخطـــر نـــوع مـــن الافصـــاحات المصـــرفية لأنـــه يتعلق بعمل المصرف الرئيسي.

ويوضح الجدول أعلاه بما يخص الأفصاحات الكمية عن طبيعة ومدى المخاطر لم يلتزم المصرف بالإفصاح عن لتلك المخاطر في تاريخ إعداد التقارير.

ويوضح الجدول أعلاه بما يخص الأفصاحات النوعية عن طبيعة ومدى المخاطر لم يلتزم المصرف بالإفصاح عن لتلك المخاطر في تاريخ إعداد التقارير.

وبما يخص الأفصاح عن القيمة الدفترية للموجودات المالية المرهونة كضمان للالتزامات لم يفصح المصرف عن هذا النوع من الأفصاحات في التقارير المالية منذ عام (2007) حتى عام (2019).

الفصل الثالث

قياس الافصاح عن الادوات المالية في المصارف العراقية

تمهيد:

خصص هذا الفصل لقياس انواع الإفصاح عن الادوات المالية المستخدمة في المصارف العراقية التجارية الخاصة، عن طريق بناء استمارة استبيان خصصت لخدمة هذا الغرض ولإختبار فرضية البحث الرئيسة الثانية، ولقد تم اجراء الاختبارات الضرورية سواء الوصفية او المعلمية على الاستمارات الصالحة للتحليل، وقسم الفصل الى مبحثين وهما :-

المبحث الأول : اجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : تحليل البيانات لاختبار الفرضيات

المبحث الأول : اجراءات الدراسة الميدانية

اولا . الاحصائات الوصفية :-

1 . الوسط الحسابي : يعد احد اهم مقاييس النزعة المركزية والأكثر شيوعا والذي يستخدم لغرض تحديد معدل اجابات عينة البحث مع حركة قياس المستخدم[1]، ويعرف الوسط الحسابي لمجموعة من المشاهدات بأنه عبارة عن مجموع قيم تلك المشاهدات مقسوم على عددها ويسمى احيانا الوسط او المتوسط او المعدل الحسابي[2].

2 . الانحراف المعياري : يعتبر الانحراف المعياري من اهم مقاييس التشتت المطلقة ويعرف بأنه الجذر التربيعي لمتوسط مجموع مربعات انحرافات قيم التغيير العشوائي عن وسطها الحسابي يشير الانحراف المعياري المنخفض الى ان نقاط البيانات تميل الى ان تكون قريبة جدا من المتوسط ويشير الانحراف العالي الى ان نقاط البيانات موزعة على نطاق كبير من القيم[3]

3 . الثبات: هو قدرة الأداة على اعطاء نفس النتائج اذا تم تكرار نفس القياس عدة مرات في نفس الظروف في معظم الحالات يكون الاتساق معامل الارتباط وهو المدى الذي ترتبط به قراءات نتائج القياس المتكررة في العديد من الدراسات التي يتم فيها استخدام اداة القياس لأول مرة يتم اختبارها على

---

[1] LANE, David M., et al. 2017 "*Introduction to statistic*". Houston, TX: Rice University, p673

[2] كاظم اموري هادي واخرون 2013 الإحصاء التطبيقي اسلوب تحليلي, بإستخدام SPSS , الذاكرة للنشر والتوزيع ,بغداد,ط1 ,ص91

[3] Sandya, H. B., Kumar, H., Bhudiraja, H., & Rao, S. K. Fuzzy "Rule Based Feature Extraction and Classification of Time Series Signal".

اشـخاص محـددين ثـم اعـادة اختبارهـا علـى نفـس الاشـخاص مـرة اخـرى ثـم يـتم حسـاب معامـل الارتبـاط بـين نتـائج القيـاس فـي المـرة الاولـى مـع المـرة القادمـة مـن الواضـح انـه اذا كانـت الأداة ذات مصـداقية عاليـة فـإن النتـائج فـي المـرات التاليـة تكـون متطابقـة وقابلـة للتطبيـق مـع نتـائج القيـاس الأول كمـا يعتمـد الثبـات علـى الاتسـاق هنالـك عـدد مـن الاسـاليب الاحصـائية لقيـاس الثبـات والطريقـة الأكثـر شـيوعا لقيـاس الثبـات هـي معامـل ألفـا كرونبـاخ (cronbach alpha) التـي تعتمـد علـى الاتسـاق الـداخلي وتعطـي فكـرة عـن اتسـاق الاسـئلة مـع بعضـها ومع كل الاسئلة بشكل عام[1]

4 . معامـل الاخـتلاف : ويسـمى ايضـا معامـل التبـاين او الانحـراف المعيـاري النسـبي وهـو معيـار احصـائي لتشـتت نقـاط البيانـات حـول المتوسـط ويسـتخدم عـادة لمقارنـة تشـتت البيانـات فيمـا بـين سلسـلة محـددة مـن البيانـات ويمثـل معامـل الاخـتلاف نسـبة الانحـراف المعيـاري الـى المتوسـط وهـو اسـلوب احصائي مهم جدا لمقارنة التباين من سلسلة بيانات الى اخرى[2].

ثانيا . الاحصائات المعلمية :-

1 . الارتباط البسيط : اداة احصائية تستخدم لقياس قوة واتجاه علاقة الارتباط ما بين متغيرين اثنين فقط[3]، فاذا كانت قيمة معامل الارتباط 0.5 فما فوق فان ذلك يعني ان الارتباط قوي الى ان يصل المعامل الى 1 عدد صحيح فان هذا يعني ان الارتباط تام.

---

(1) Brown, J. D. (2002). The Cronbach alpha reliability estimate. Statistics, 6(1).

(2) Albert, A., & Zhang, L. (2010). A novel definition of the multivariate coefficient of variation. *Biometrical Journal*, *52*(5), 667-675.

(3) Meson , Robert D. & Douglas A. Lind & William G. Marchal 1999 "Statistical techniques in Business and economics" 10th ed McGraw- Hill, Inc, New York, pp 426.

2 . الارتباط المتعدد : اداة احصائية تستخدم لقياس درجة الارتباط بين احد المتغيرات وعدد من المتغيرات الاخرى والتي تؤثر فيه مجتمعة[1].

3 . الانحدار الخطي البسيط : وهي اداة احصائية تستخدم لوصف العلاقة ما بين متغيرين عن طريق ايجاد معادلة تقيس حجم التغير في المتغير التابع اعتماداً على تغير المتغير المستقل[2].

4 . الانحدار المتعدد : وهي امتداد للانحدار البسيط ولكن لأكثر من متغير واحد[3]، اي هي اداة احصائية تستخدم لبيان اثر عدة متغيرات مستقلة في متغير تابع واحد[4].

5 . اختبار F :

ويستخدم اختبار F لتحديد معنوية علاقة الانحدار لأكثر من متغير مستقل[5]، فاذا كانت F المحسوبة اكبر من الجدولية فان ذلك يعني ان العلاقة معنوية ومن ثم يتم قبول الفرضية.

6 . اختبار t : وهو اختبار احصائي لمجتمع بحث وذلك لبيان معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع[6]، ويتم ذلك عن طريق مقارنة t المحتسبة مع t الجدولية فاذا كانت المحتسبة اكبر من الجدولية فان ذلك يدل على معنوية العلاقة.

---

(1) الهيتي ، صلاح الدين حسين 2006 "الاساليب الاحصائية في العلوم الادارية" ،دار وائل للطباعة والنشر ،الطبعة الثانية ،عمان ص 405.

(2) Triola , F. Mario 2008 "Essentials of statistics" 3rd ed Pearson education . Inc , USA, pp509

(3) Moore , S.David 2000 "The Basic practice of statistics" 2nd , W.H.Free man & Company, New York, pp550.

(4) Doane , P.David & Seward , Lori E. 2008 "Essential statistics in Business and economics" McGraw- Hill, Inc, New York, pp487.

(5) Siegel , F. Andraw 2003 "Practical Business statistics" 5th ed McGraw- Hill, Inc, New York, pp672

(6) Bluman , G. Allan 1998 "Elementary statistics A stp by step approach" 3rd McGraw- Hill, Inc, New York, pp 378.

7 . معامل التحديد : ويعد هذا المعامل من أهم مقاييس القوه التفسيرية والتنبؤية للنماذج المقدرة وتتراوح قيمته بين الـ1 والـ0 وكلما اقترب من 1 عدد صحيح تكون القوة التفسيرية والتنبؤية عالية[1].

ثالثا . البيانات الشخصية للمبحوثين : -

1 . النوع :

جدول 3-1-1 اجابات المبحوثين حول متغير النوع		
المتغير	**التكرار**	**النسبة**
ذكر	98	%47
انثى	111	%53
المجموع	209	%100
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على اجابات استمارة الاستبيان		

لقد بلغت نسبة الاناث العاملين في القطاع المصرفي 53% وهي اكبر من نسبة الذكور والبالغة 47% وهذا ما وضح في الجدول أعلاه.

2 . المستوى التعليمي :

جدول 3-1-2 اجابات المبحوثين حول متغير المستوى التعليمي			
ت	المتغير	التكرار	النسبة
1	بكالوريوس	111	%53
2	ماجستير	19	%9

[1] الخفاجي , اسامة جابر مصلح 2005 "تطور ودائع المصارف التجارية واسعار الاسهم في اقطار عربية مختلفة" رسالة دكتوراة فلسفة في العلوم الاقتصادية مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية , بغداد ص 55.

3	دكتوراه	11	%5
4	اخرى	68	%33
الإجمالي		209	%100
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على اجابات استمارة الاستبيان			

لقد بلغت نسبة حملة شهادة البكالوريوس 53% من اجمالي المبحوثين وهي النسبة الاعلى اما حملت الشهادات العليا فقد بلغت نسبتهم 14% للماجستير والدكتوراه مجتمعين، وفيما يخص الشهادات الاخرى فان اغلبها كانت لحملة شهادة الاعدادية واعدادية التجارة، وكما موضح في الجدول أعلاه.

3 . **التخصص :**

جدول 3-1-3 اجابات المبحوثين حول متغير التخصص

ت	المتغير	التكرار	النسبة
1	محاسبة	57	%27
2	علوم مالية ومصرفية	69	%33
3	اقتصاد	35	%17
4	إدارة اعمال	48	%23
5	اخرى	0	%0
الإجمالي		209	%100
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على اجابات استمارة الاستبيان			

يلحظ من الجدول أعلاه ان القطاع المصرفي في العراق وخصوصا المصارف الخاصة تتجه نحو استقطاب اصحاب الاختصاص فقد بلغت نسبة حملة شهادة العلوم المالية والمصرفية 33% من اجمالي المبحوثين وهي النسبة الاكبر بين اختصاصات كليات الادارة والاقتصاد، وكما مبين في الجدول أعلاه.

4 . الدرجة الوظيفية :

جدول 3-1-4 اجابات المبحوثين حول متغير الدرجة الوظيفية

ت	المتغير	التكرار	النسبة
1	موظف	125	%60
2	رئيس شعبة	39	%19
3	رئيس قسم	33	%16
4	معاون مدير عام	12	%5
5	اخرى	0	%0
	الإجمالي	209	%100

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على اجابات استمارة الاستبيان

كان الموظفين العاديين الاكثر اجابة على استمارة الاستبيان اذ بلغت نسبتهم 60% اما الدرجات الوظيفية العليا فقد بلغت نسبتهم 40% وهي نسبة جيدة تؤثر على درجة دقة اجابة المبحوثين، وكما موضح في الجدول أعلاه.

5 . عدد سنوات الخدمة :

جدول 3-1-5 اجابات المبحوثين حول متغير عدد سنوات الخدمة			
ت	المتغير	التكرار	النسبة
1	اقل من 5 اعوام	19	%9
2	من 5 – 15 عام	31	%15
3	من 16 – 25 عام	48	%23
4	من 26 – 35 عام	45	%22
5	اكثر من 35 عام	66	%31
الإجمالي		209	%100
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على اجابات استمارة الاستبيان			

ان العاملين او اصحاب الخبرة في القطاع المصرفي التي تزيد خبرتهم عن 35 عام كانت مفضلين بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي الخاص وهذا امر طبيعي فان هذا القطاع حديث نسبين ويحتاج للخبرة وبلغت نسبتهم 31% من اجمالي المبحوثين، وكما هو موضح في الجدول أعلاه.

رابعا . شدة الاجابة لمحاور استمارة الاستبيان :

1 . شدة الاجابة لمحور أنواع الإفصاح في التقارير المصرفية :

أ . شدة الاجابة للإفصاح الشامل :

جدول 3-1-6 شدة الإجابة للإفصاح الشامل						
ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة على معلومات حول الادوات المالية تخدم جميع المستخدمين بدون تحيز لفئة على فئة أخرى.	84	46	39	22	18
		40%	*22%*	*19%*	*11%*	*9%*
2	يفصح المصرف عند الاعتراف الأولي في الادوات المالية هل تم ذلك الاعتراف في تاريخ التعامل ام في تاريخ التسوية.	84	40	41	23	21
		40%	*19%*	*20%*	*11%*	*10%*
3	ضمان عدم خلو التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة من أي معلومة عن الادوات المالية قد تخدم أي مستخدم حالي أو مستقبلي لهذه التقارير.	86	41	38	24	20
		41%	*20%*	*18%*	*11%*	*10%*
4	عدم مراعة القائمين بإعداد التقارير المالية للمصارف العراقية لمبدئ السرية المصرفية عند عرض الادوات المالية	90	37	39	22	21
		43%	*18%*	*19%*	*11%*	*10%*

	كونه يتعارض مع مفاهيم الإفصاح المحاسبي.					
5	لمعدي التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة قدرة عن الكشف عن أي معلومات تخص الادوات المالية مخبأة من قبل الإدارة العليا تقلل من درجة الإفصاح المحاسبي.	86	38	34	29	22
		41%	*18%*	*16%*	*14%*	*11%*
6	يتيح الإفصاح عن المعلومات المالية مستخدميها من تقييم الادوات المالية.	82	43	34	28	22
		39%	*21%*	*16%*	*13%*	*11%*
7	يسهم الإفصاح الشامل في التقارير المالية المصرفية الحد من الشائعات المتداولة.	85	40	39	23	22
		41%	*19%*	*19%*	*11%*	*11%*
8	تعد التقارير المصرفية الإضافية كتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وغيرها تقارير تعزز من مفهوم الإفصاح الشامل.	83	42	35	26	23
		40%	*20%*	*17%*	*12%*	*11%*
9	التقارير المصرفية الملحقة مع القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية تتضمن معلومات عن الادوات المالية.	84	41	39	25	20
		40%	*20%*	*19%*	*12%*	*10%*

10	يحتوي تقرير مجلس الإدارة على رؤيا حول الاستثمار في الادوات المالية.	86	36	38	29	20
		41%	*17%*	*18%*	*14%*	*10%*
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.						

يتضح من الجدول أعلاه أن شدة الاجابة لمحور الإفصاح الشامل اتجه نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغ مجموع الاجابتين لجميع اسئلة المحور أكبر من 50%، وكان اقصاها للتساؤل الاول اذ بلغت 62% والذي نصه ((تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة على معلومات حول الادوات المالية تخدم جميع المستخدمين بدون تحيز لفئة على فئة أخرى))

ب . شدة الاجابة للإفصاح التثقيفي :

جدول 3-1-7 شدة الإجابة للإفصاح التثقيفي

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تتضمن التقارير المالية المصرفية رؤيا حول الاحداث المستقبلية المؤثرة في الادوات المالية.	87	39	38	24	21
		42%	*19%*	*18%*	*11%*	*10%*
2	تحتوي التقارير المالية المصرفية على توقعات حول العوامل المؤثرة على الادوات المالية.	87	41	38	23	20
		42%	*20%*	*18%*	*11%*	*10%*
3	نماذج التنبؤ عن الادوات المالية للمصارف التجارية العراقية الخاصة منشورة في التقارير المالية المصرفية.	85	43	34	25	22
		41%	*21%*	*16%*	*12%*	*11%*

4	تستخدم المصارف التجارية العراقية الخاصة طرق مختلفة للتنبؤ بالادوات المالية المختلفة كل حسب الطريقة الملائمة له.	85	37	38	29	20
		41%	*18%*	*18%*	*14%*	*10%*
5	تدرك المصارف العراقية التجارية الخاصة نوع العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الادوات المالية المختلفة.	86	38	36	25	24
		41%	*18%*	*17%*	*12%*	*11%*
6	هناك احداث اجتماعية وسياسية وقانونية تؤثر على مجمل عمل النشاط المصرفي ومنها الادوات المالية.	87	35	37	25	25
		42%	*17%*	*18%*	*12%*	*12%*
7	تبرز المصارف العراقية التجارية الخاصة المقارنات لمختلف أنشطة المصرف ومنها الادوات المالية مع القطاع المصرفي والتي تقوم وحدات اقتصادية أخرى بأعدادها في تقاريرها السنوية.	85	42	39	26	17
		41%	*20%*	*19%*	*12%*	*8%*
8	تهتم المصارف العراقية التجارية الخاصة باحتساب القيمة الحقيقة للأدوات المالية أي بعد ازالة أثر التضخم منها.	87	39	43	21	19
		42%	*19%*	*21%*	*10%*	*9%*
9	تساعد التقارير المالية المصرفية المرحلية على زيادة درجة الإفصاح عن الادوات المالية.	89	41	33	23	23
		43%	*20%*	*16%*	*11%*	*11%*

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

يتضح من الجدول أعلاه أن شدة الاجابة لمحور الإفصاح التثقيفي اتجه نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغ مجموع الاجابتين لجميع اسئلة المحور أكبر من 50%، وكان اقصاها للتساؤل التاسع اذ بلغت 63% والذي نصه ((تساعد التقارير المالية المصرفية المرحلية على زيادة درجة الإفصاح عن الادوات المالية))

ج . الإفصاح الوقائي :

جدول 3-1-8 شدة الإجابة للإفصاح الوقائي

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تعي المصارف التجارية العراقية محدودية ادراك بعض مستخدمي التقارير المالية المصرفية للأرقام الواردة في هذه التقارير.	84	37	33	34	21
		40%	*18%*	*16%*	*16%*	*10%*
2	على المصرف الإفصاح عن دخل الفائدة الناجم عن تدني قيمة الادوات المالية (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	85	39	37	26	22
		41%	*19%*	*18%*	*12%*	*11%*
3	تصنيف المصرف للأدوات المالية إلى موجودات مالية لغرض الإتجار ومعدة للبيع وقروض واستثمارات محتفظ بها	89	38	34	29	19
		43%	*18%*	*16%*	*14%*	*9%*

	يساعد على تحديد الموجودات المالية التي تخضع للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة).					
4	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن البنود في الادوات المالية التي لأتخضع لاختبار تدني القيمة(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	90	36	36	27	20
		43%	*17%*	*17%*	*13%*	*10%*
5	المعلومات المتضمنة في التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة تراعي احتياجات مختلف الطبقات من المستخدمين.	89	36	30	29	25
		43%	*17%*	*14%*	*14%*	*12%*
6	يمكن إن ترافق التقارير المالية المصرفية ايضاحات مناسبة عن السياسات المحاسبية، تناسب مختلف الطبقات من مستخدمي المعلومات المحاسبية.	87	34	31	24	33
		42%	*16%*	*15%*	*11%*	*16%*
7	بعض أساليب التحليل المالي كتحليل النسب المالية ومقارنة السلاسل الزمنية مهمة ومعبرة لبعض مستخدمي التقارير المالية المصرفية.	89	40	36	23	21
		43%	*19%*	*17%*	*11%*	*10%*

8	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة رسوم بيانية، الهدف منها تسهيل فهم بعض الأرقام الواردة في التقارير المالية وقياس التطورات في بعض البنود.	88	39	33	23	26
		42%	*19%*	*16%*	*11%*	*12%*
9	على المصرف الإفصاح عن طرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية سواء عن طريق السوق المالية النشط أو طرق أخرى.	86	37	33	31	22
		41%	*18%*	*16%*	*15%*	*11%*
10	إن الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية سوف ينعكس على تقييم الادوات المالية بصورة دقيقة.	86	44	29	24	26
		41%	*21%*	*14%*	*11%*	*12%*
11	يفصح المصرف عن اسباب اعادة تصنيف الادوات المالية في حال انتقل بالقياس من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة أو العكس.	84	38	32	28	27
		40%	*18%*	*15%*	*13%*	*13%*
12	في حال قام المصرف باستبدال قياس الادوات المالية بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة أو العكس فإنه يقوم بالإفصاح عن مبالغ الموجودات المالية المعاد تصنيفها.	83	37	32	29	28
		40%	*18%*	*15%*	*14%*	*13%*

13	كشكل من اشكال الإفصاح الوقائي يتم الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية في المصرف.	85	38	32	33	21
		41%	*18%*	*15%*	*16%*	*10%*
14	يساعد تصنيف الموجودات المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو المعدة للبيع او للتحوط في تحديد الموجودات المالية التي تتعرض قيمها للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	87	35	29	27	31
		42%	*17%*	*14%*	*13%*	*15%*
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.						

يتضح من الجدول أعلاه أن شدة الاجابة لمحور الإفصاح الوقائي اتجه نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغ مجموع الاجابتين لجميع اسئلة المحور أكبر من 50%، وكان اقصاها للتساؤلات السابع والعاشر اذ بلغن 62% والذين كان نصهما وعلى التوالي ((بعض أساليب التحليل المالي كتحليل النسب المالية ومقارنة السلاسل الزمنية مهمة ومعبرة لبعض مستخدمي التقارير المالية المصرفية)) و ((إن الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية سوف ينعكس على تقييم الادوات المالية بصورة دقيقة)).

2 . محور الإفصاح عن الادوات المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

أ . الإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

جدول 3-1-9 شدة الإجابة للإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	الإفصاح عن الحجم الحقيقي للمبالغ المقرضة من قبل المصارف يعد من الآمور المهمة للغاية.	82	41	46	26	14
		39%	*20%*	*22%*	*12%*	*7%*
2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات للقروض والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	83	39	47	25	15
		40%	*19%*	*22%*	*12%*	*7%*
3	يتم الإفصاح عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الاحتفاظ بالقروض بتاريخ اعداد التقارير المالية اذا قام المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.	86	42	37	30	14
		41%	*20%*	*18%*	*14%*	*7%*
4	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي إذا قام	85	36	35	34	19
		41%	*17%*	*17%*	*16%*	*9%*

	المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.					
5	بالنسبة للقروض المستحقة الدفع المعترف بها عند اعداد تاريخ اعداد التقرير فإن المصرف يلتزم بالإفصاح عن حالات عدم الوفاء خلال الفترة بالمبلغ الأصلي أو الفائدة وعن القيمة الدفترية للقروض المستحقة الدفع التي لم يتم الوفاء بها في تاريخ اعداد التقرير.	86	38	41	26	18
		41%	*18%*	*20%*	*12%*	*9%*
6	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب والخسائر للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (السندات وللقروض).	88	40	41	21	19
		42%	*19%*	*20%*	*10%*	*9%*
7	تقسيم الديون المترتبة للمصرف على العملاء حسب جودة الائتمان سوف يسهم في التأهب لمواجهة مخاطر تلك الديون.	83	37	34	33	22
		40%	*18%*	*16%*	*16%*	*11%*
8	تقسم أدوات الدين في القطاع المصرفي إلى قروض وسلف والسندات.	86	36	36	26	25
		41%	*17%*	*17%*	*12%*	*12%*
9	هناك قروض تمنح لمصارف أخرى تعد	85	42	30	27	25
		41%	*20%*	*14%*	*13%*	*12%*

	من أدوات الدين.					
10	القروض الممنوحة من قبل الإدارة العامة أو الفرع الرئيسي للفروع الأخرى للمصرف لا تعد أدوات دين.	86 *41%*	37 *18%*	35 *17%*	28 *13%*	23 *11%*
11	حساب المدينون لا يعد من ضمن أدوات الدين كونه ائتمان خارج عن النشاط الاعتيادي للمصرف.	86 *41%*	37 *18%*	28 *13%*	35 *17%*	23 *11%*
12	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالسندات.	87 *42%*	40 *19%*	33 *16%*	22 *11%*	27 *13%*
13	يصنف المصرف الموجودات المالية ضمن فئة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي شرطي اختيار نموذج الاعمال واختيار خصائص التدفق النقدي.	84 *40%*	37 *18%*	41 *20%*	28 *13%*	19 *9%*
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.						

يتضح من الجدول أعلاه أن شدة الاجابة لمحور الادوات المالية اتجه نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغ مجموع الاجابتين لجميع اسئلة المحور أكبر من 50%، وكان اقصاها للتساؤل الثالث والسادس والثاني عشر إذ بلغن

61% والـــذين كـــان نصوصـــهما وعلـــى التـــوالي ((يـــتم الإفصـــاح عـــن الحـــد الأقصـــى للتعـــرض لمخـــاطر الائتمـــان الناجمـــة عـــن الاحتفـــاظ بـــالقروض بتـــاريخ اعـــداد التقـــارير الماليـــة اذا قـــام المصـــرف بتصـــنيف القـــرض بالقيمـــة العادلـــة)) و ((يلتـــزم المصـــرف بالإفصـــاح عـــن صـــافي المكاســـب والخســـائر للاســـتثمارات المحـــتفظ بهـــا حتـــى تـــاريخ الاســـتحقاق –الســـندات وللقـــروض–)) و ((يفصـــح المصـــرف فـــي التقـــارير الماليـــة عـــن أربـــاح اســـتعادة خســـائر التـــدني(الخســـائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالسندات)).

ب . الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

جدول 3–1–10 شدة الإجابة للإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	مفهوم القيمة العادلة لأدوات حق الملكية يعد مفهوم حديث في البيئة المصرفية العراقية على الأقل من الناحية المحاسبية.	87	42	32	28	20
		42%	*20%*	*15%*	*13%*	*10%*
2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الأيضاحات للموجودات المالية بالقيمة	86	38	36	25	24
		41%	*18%*	*17%*	*12%*	*11%*

	العادلة من خلال الربح والخسارة والتي تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة.					
3	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي تصنف انها متاحة للبيع.	82	44	43	20	20
		39%	*21%*	*21%*	*10%*	*10%*
4	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالأسهم.	88	39	37	27	18
		42%	*19%*	*18%*	*13%*	*9%*
5	إذا قام المصرف بإعادة تصنيف موجود مالي على أنه تم قياسه بمقدار التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة أو العكس فإنه يلتزم المصرف بالإفصاح عن المبلغ الذي اعيد تصنيفه.	85	40	39	24	21
		41%	*19%*	*19%*	*11%*	*10%*
6	عندما تنخفض قيمة الموجودات المالية بسبب خسائر الائتمان ويسجل المصرف الانخفاض في حساب منفصل مثل	86	40	40	28	15
		41%	*19%*	*19%*	*13%*	*7%*

	حساب مخصص يستخدم لتسجيل انخفاضات فردية أو انخفاض جماعي للموجودات بدلا من تخفيض المبلغ المسجل للموجود مباشرة هل يلتزم المصرف بالإفصاح عن مطابقة التغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة.					
7	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والمصنفة على انها محتفظ بها للمتاجرة.	89	42	32	24	22
		43%	*20%*	*15%*	*11%*	*11%*
8	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمعترف به في حقوق الملكية والخسارة والمصنفة على انها متاحة للبيع.	89	39	35	26	20
		43%	*19%*	*17%*	*12%*	*10%*
9	يتطلب تحديد القيمة العادلة للأداة المالية والمتمثلة بالأسهم توافر سوق أوراق مالية كفوء.	91	41	30	23	24
		44%	*20%*	*14%*	*11%*	*11%*

10	تحتسب القيمة العادلة للأسهم على أسس محددة كأن تكون سعر الطلب.	85	39	35	30	20
		41%	*19%*	*17%*	*14%*	*10%*
11	يؤخذ التذبذب الحاصل في سعر الأداة المالية بعين الاعتبار عند احتساب القيمة العادلة للسهم.	90	36	37	24	22
		43%	*17%*	*18%*	*11%*	*11%*
12	يتم الإفصاح عن القيمة الدفترية لأدوات حق الملكية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الأثبات الأولي.	83	41	36	25	24
		40%	*20%*	*17%*	*12%*	*11%*
13	يؤثر الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر مدرج في سوق الأوراق المالية والذي يمكن قياسه بالقيمة العادلة بشكل موثوق في التقارير المالية.	88	38	35	23	25
		42%	*18%*	*17%*	*11%*	*12%*
14	يفصح المصرف عن مصاريف وعمولات الشراء للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر كمصاريف فترة بينما يقيس كافة الموجودات المالية بالتكلفة مضاف اليها تكاليف العملية من عمولات ومصاريف شراء.	85	42	33	27	22
		41%	*20%*	*16%*	*13%*	*11%*

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

يتضح من الجدول أعلاه أن شدة الاجابة لمحور أدوات حقوق الملكية اتجه نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغ مجموع الاجابتين لجميع اسئلة المحور أكبر من 50%، وكان اقصاها للتساؤل التاسع اذ بلغت 64% والذي نصه ((يتطلب تحديد القيمة العادلة للأداة المالية والمتمثلة بالأسهم توافر سوق أوراق مالية كفوء)).

ج . الإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

جدول 3-1-11 شدة الإجابة للإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	إن مسؤولية الإفصاح عن المشتقات المالية تقع على عاتق المصارف المالكة لهذا النوع من الأدوات وعلى السوق المالية أيضاً.	85	41	33	23	27
		41%	*20%*	*16%*	*11%*	*13%*
2	من الضروري الإفصاح عن سبب امتلاك المصرف للمشتقات المالية سواء كان لأغراض التحوط أو لأغراض المتاجرة.	84	38	40	24	23
		40%	*18%*	*19%*	*11%*	*11%*
3	الإفصاح عن المؤهلات العلمية لمتخذي القرار في الاستثمار بالمشتقات المالية	88	39	33	23	26
		42%	*19%*	*16%*	*11%*	*12%*

	يعد أمر في غاية الأهمية كونها أدوات مالية خاضعة لأسعار السوق.					
4	اطلاع المصرف على السوق المالية المحلية والعالمية والإفصاح عن ذلك سوف يوجد الثقة لدى اصحاب العلاقة مع المصرف.	85 *41%*	38 *18%*	31 *15%*	30 *14%*	25 *12%*
5	ادراج المقارنات بين المصارف التجارية العراقية الخاصة فيما يخص الاستثمار في المشتقات المالية سوف يعزز من مبادئ الإفصاح المحاسبي.	89 *43%*	39 *19%*	36 *17%*	24 *11%*	21 *10%*
6	للمشتقات المالية آثار على مجمل النشاط المصرفي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المصرفية.	83 *40%*	41 *20%*	37 *18%*	27 *13%*	21 *10%*
7	تعد المشتقات المالية من الأدوات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة دائما إلا إذا صنفت عند امتلاكها كأداة تحوط.	89 *43%*	40 *19%*	35 *17%*	27 *13%*	18 *9%*
8	تصنيف المشتقة المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو التحوط يساعد في إيضاح التقاريرالمالية بشكل افضل.	87 *42%*	41 *20%*	35 *17%*	28 *13%*	18 *9%*
9	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي الذي	85 *41%*	37 *18%*	31 *15%*	27 *13%*	29 *14%*

	يحدث لأية مشتقات ائتمان على قرض حدد بالقيمة العادلة مسبقا.					
10	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل مفصل لكل نوع من التحوط ووصف لأدوات المالية المحددة انها ادوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ اعداد التقارير المالية مع طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها.	87	40	37	20	25
		42%	*19%*	*18%*	*10%*	*12%*
11	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل منفصل عما يلي تحوطات القيمة العادلة والمكاسب والخسائر في أداة التحوط وبند التحوط.	87	41	36	20	25
		42%	*20%*	*17%*	*10%*	*12%*
12	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح والخسارة التي تنشأ من تحوطات التدفق النقدي.	88	36	46	18	21
		42%	*17%*	*22%*	*9%*	*10%*
13	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح والخسارة التي تنشأ من تحوطات صافي	84	40	30	29	26
		40%	*19%*	*14%*	*14%*	*12%*

	الاستثمارات في العمليات الأجنبية.					
14	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن الادوات المالية التي تعد أدوات تحوط وبقيمتها العادلة في تاريخ الميزانية.	86	34	31	24	34
		41%	*16%*	*15%*	*11%*	*16%*
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.						

يتضح من الجدول أعلاه أن شدة الاجابة لمحور الادوات المالية اتجهه نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغ مجموع الاجابتين لجميع اسئلة المحور أكبر من 50%، وكان اقصاها للتساؤل الخامس والسابع والحادي عشر إذ بلغن 62% والذين كان نصوصهما وعلى التوالي ((ادراج المقارنات بين المصارف التجارية العراقية الخاصة فيما يخص الاستثمار في المشتقات المالية سوف يعزز من مبادئ الإفصاح المحاسبي)) و ((تعد المشتقات المالية من الأدوات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة دائما إلا إذا صنفت عند امتلاكها كأداة تحوط)) و ((يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل منفصل عما يلي تحوطات القيمة العادلة والمكاسب والخسائر في أداة التحوط وبند التحوط.)).

خامسا . الإحصاءات الوصفية لمحاور استمارة الاستبيان:

1 . محور أنواع الإفصاح في التقارير المصرفية :

أ . الإفصاح الشامل :

جدول 3-1-12 الإحصاءات الوصفية للإفصاح الشامل					
ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
1	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة على معلومات حول الادوات المالية تخدم جميع المستخدمين بدون تحيز لفئة على فئة أخرى.	3.75	1.315	35.07	1
2	يفصح المصرف عند الاعتراف الأولي في الادوات المالية هل تم ذلك الاعتراف في تاريخ التعامل ام في تاريخ التسوية.	3.68	1.361	36.98	5
3	ضمان عدم خلو التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة من أي معلومة عن الادوات المالية قد تخدم أي مستخدم حالي أو مستقبلي لهذه التقارير.	3.71	1.357	36.58	2
4	عدم مراعة القائمين بإعداد التقارير المالية للمصارف العراقية لمبدئ السرية المصرفية عند عرض الادوات المالية كونه يتعارض مع مفاهيم الإفصاح المحاسبي.	3.73	1.371	36.76	3
5	لمعدي التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة قدرة عن الكشف عن أي معلومات تخص الادوات المالية مخبأة من قبل الإدارة العليا تقلل من درجة الإفصاح المحاسبي.	3.66	1.403	38.33	10

6	يتيح الإفصاح عن المعلومات المالية مستخدميها من تقييم الادوات المالية.	3.65	1.386	37.97	8
7	يسهم الإفصاح الشامل في التقارير المالية المصرفية الحد من الشائعات المتداولة.	3.68	1.375	37.36	6
8	تعد التقارير المصرفية الإضافية كتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وغيرها تقارير تعزز من مفهوم الإفصاح الشامل.	3.65	1.393	38.16	9
9	التقارير المصرفية الملحقة مع القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية تتضمن معلومات عن الادوات المالية.	3.69	1.357	36.78	4
10	يحتوي تقرير مجلس الإدارة على رؤيا حول الاستثمار في الادوات المالية.	3.67	1.381	37.63	7
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.					

حصل التساؤل رقم (1) على اقل معامل اختلاف إذ بلغ 35.07 والذي نتج عن حصوله على اعلى وسط حسابي والبالغ 3.75 واقل انحراف معياري والبالغ 1.315 مما اهله ان يكون التساؤل الاهم من بين فقرات محور الافصاح الشامل وكما موضح في الجدول ().

ب . الإفصاح التثقيفي :

جدول 3-1-13 الإحصاءات الوصفية للإفصاح التثقيفي					
ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	تتضمن التقارير المالية المصرفية رؤيا حول الاحداث المستقبلية المؤثرة في الادوات المالية.	3.70	1.372	37.08	4
2	تحتوي التقارير المالية المصرفية على توقعات حول العوامل المؤثرة على الادوات المالية.	3.73	1.354	36.30	3
3	نماذج التنبؤ عن الادوات المالية للمصارف التجارية العراقية الخاصة منشورة في التقارير المالية المصرفية.	3.69	1.381	37.43	5
4	تستخدم المصارف التجارية العراقية الخاصة طرق مختلفة للتنبؤ بالادوات المالية المختلفة كل حسب الطريقة الملائمة له.	3.66	1.378	37.65	7
5	تدرك المصارف العراقية التجارية الخاصة نوع العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الادوات المالية المختلفة.	3.66	1.409	38.50	8
6	هناك احداث اجتماعية وسياسية وقانونية تؤثر على مجمل عمل النشاط المصرفي ومنها الادوات المالية.	3.64	1.425	39.15	9

7	تبرز المصارف العراقية التجارية الخاصة المقارنات لمختلف أنشطة المصرف ومنها الادوات المالية مع القطاع المصرفي والتي تقوم وحدات اقتصادية أخرى بإعدادها في تقاريرها السنوية.	3.73	1.326	35.55	1
8	تهتم المصارف العراقية التجارية الخاصة باحتساب القيمة الحقيقة للأدوات المالية أي بعد ازالة أثر التضخم منها.	3.74	1.335	35.70	2
9	تساعد التقارير المالية المصرفية المرحلية على زيادة درجة الإفصاح عن الادوات المالية.	3.72	1.394	37.47	6
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.					

حصل التساؤل رقم (7) على اقل معامل اختلاف إذ بلغ 35.55 والذي نتج عن حصوله على وسط حسابي مرتفع والبالغ 3.73 واقل انحراف معياري والبالغ 1.326 مما اهله ان يكون التساؤل الاهم من بين فقرات محور الافصاح التثقيفي وكما موضح في الجدول أعلاه

ج . الإفصاح الوقائي :

جدول 3-1-14 الإحصاءات الوصفية للإفصاح الوقائي					
ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	تعي المصارف التجارية العراقية محدودية ادراك بعض مستخدمي التقارير المالية المصرفية للأرقام الواردة في هذه التقارير.	3.62	1.406	38.84	8
2	على المصرف الإفصاح عن دخل الفائدة الناجم عن تدني قيمة الادوات المالية (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	3.67	1.388	37.82	4
3	تصنيف المصرف للأدوات المالية إلى موجودات مالية لغرض الاتجار ومعدة للبيع وقروض واستثمارات محتفظ بها يساعد على تحديد الموجودات المالية التي تخضع للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	3.71	1.374	37.04	2
4	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن البنود في الادوات المالية التي لا تخضع لاختبار تدني القيمة(الخسائر الإئتمانية المتوقعة).	3.71	1.381	37.22	3

5	المعلومات المتضمنة في التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة تراعي احتياجات مختلف الطبقات من المستخدمين.	3.65	1.444	39.56	10
6	يمكن إن ترافق التقارير المالية المصرفية ايضاحات مناسبة عن السياسات المحاسبية، تناسب مختلف الطبقات من مستخدمي المعلومات المحاسبية.	3.56	1.505	42.28	14
7	بعض أساليب التحليل المالي كتحليل النسب المالية ومقارنة السلاسل الزمنية مهمة ومعبرة لبعض مستخدمي التقارير المالية المصرفية.	3.73	1.371	36.76	1
8	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة رسوم بيانية، الهدف منها تسهيل فهم بعض الأرقام الواردة في التقارير المالية وقياس التطورات في بعض البنود.	3.67	1.428	38.91	9
9	على المصرف الإفصاح عن طرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية سواء عن طريق السوق المالية النشط أو طرق أخرى.	3.64	1.411	38.76	6
10	إن الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية سوف ينعكس على تقييم الادوات المالية بصورة دقيقة.	3.67	1.425	38.83	7

11	يفصح المصرف عن اسباب اعادة تصنيف الادوات المالية في حال انتقل بالقياس من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة أو العكس.	3.59	1.449	40.36	11
12	في حال قام المصرف باستبدال قياس الادوات المالية بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة أو العكس فإنه يقوم بالإفصاح عن مبالغ الموجودات المالية المعاد تصنيفها.	3.56	1.460	41.01	12
13	كشكل من اشكال الإفصاح الوقائي يتم الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية في المصرف.	3.64	1.405	38.60	5
14	يساعد تصنيف الموجودات المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو المعدة للبيع او للتحوط في تحديد الموجودات المالية التي تتعرض قيمها للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	3.57	1.495	41.88	13
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.					

حصل التساؤل رقم (7) على اقل معامل اختلاف إذ بلغ 36.76 والذي نتج عن حصوله على اعلى وسط حسابي والبالغ 3.73 واقل انحراف معياري والبالغ 1.371 مما اهله ان يكون التساؤل الاهم من بين فقرات محور الافصاح الوقائي وكما موضح في الجدول ().

2 . محور الإفصاح عن الادوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7):

أ . الإفصاح عن أدوات الدين وفق: معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

جدول 3-1-15 الإحصاءات الوصفية للإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)					
ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	الإفصاح عن الحجم الحقيقي للمبالغ المقرضة من قبل المصارف يعد من الآمور المهمة للغاية.	3.72	1.282	34.46	1
2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للقروض والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	3.72	1.294	34.78	2
3	يتم الإفصاح عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الاحتفاظ بالقروض بتاريخ اعداد التقارير المالية اذا قام المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.	3.75	1.307	34.85	3
4	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي إذا قام المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.	3.64	1.387	38.10	7

5	بالنسبة للقروض المستحقة الدفع المعترف بها عند اعداد تاريخ اعداد التقرير فإن المصرف يلتزم بالإفصاح عن حالات عدم الوفاء خلال الفترة بالمبلغ الأصلي أو الفائدة وعن القيمة الدفترية للقروض المستحقة الدفع التي لم يتم الوفاء بها في تاريخ اعداد التقرير.	3.71	1.343	36.20	5
6	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب والخسائر للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (السندات وللقروض).	3.75	1.336	35.63	4
7	تقسيم الديون المترتبة للمصرف على العملاء حسب جودة الائتمان سوف يسهم في التأهب لمواجهة مخاطر تلك الديون.	3.60	1.411	39.19	11
8	تقسم أدوات الدين في القطاع المصرفي إلى قروض وسلف والسندات.	3.63	1.425	39.26	13
9	هناك قروض تمنح لمصارف أخرى تعد من أدوات الدين.	3.65	1.424	39.01	9
10	القروض الممنوحة من قبل الإدارة العامة أو الفرع الرئيسي للفروع الأخرى للمصرف لا تعد أدوات دين.	3.65	1.410	38.63	8
11	حساب المدينون لا يعد من ضمن أدوات الدين كونه ائتمان خارج عن النشاط الاعتيادي للمصرف.	3.61	1.437	39.81	13

12	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالسندات.	3.66	1.433	39.15	10
13	يصنف المصرف الموجودات المالية ضمن فئة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي شرطي اختيار نموذج الاعمال واختيار خصائص التدفق النقدي.	3.67	1.360	37.06	6
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.					

حصل التساؤل رقم (1) على اقل معامل اختلاف إذ بلغ 34.46 والذي نتج عن حصوله على وسط حسابي مرتفع والبالغ 3.72 واقل انحراف معياري والبالغ 1.282 مما اهله ان يكون التساؤل الاهم من بين فقرات محور ادوات الدين وكما موضح في الجدول أعلاه.

ب . الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

جدول 3-1-16 الإحصاءات الوصفية للإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	مفهوم القيمة العادلة لأدوات حق الملكية يعد مفهوم حديث في البيئة المصرفية العراقية على الأقل من الناحية المحاسبية.	3.71	1.375	37.06	6

2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والتي تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة.	3.66	1.409	38.50	13
3	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي تصنف انها متاحة للبيع.	3.71	1.329	35.82	2
4	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالأسهم.	3.73	1.351	36.22	3
5	إذا قام المصرف بإعادة تصنيف موجود مالي على أنه تم قياسه بمقدار التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة أو العكس فإنه يلتزم المصرف بالإفصاح عن المبلغ الذي اعيد تصنيفه.	3.69	1.367	37.05	5

6	عندما تنخفض قيمة الموجودات المالية بسبب خسائر الائتمان ويسجل المصرف الانخفاض في حساب منفصل مثل حساب مخصص يستخدم لتسجيل انخفاضات فردية أو انخفاض جماعي للموجودات بدلا من تخفيض المبلغ المسجل للموجود مباشرة هل يلتزم المصرف بالإفصاح عن مطابقة التغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة.	3.74	1.313	35.11	1
7	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والمصنفة على انها محتفظ بها للمتاجرة.	3.73	1.386	37.16	7
8	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمعترف به في حقوق الملكية والخسارة والمصنفة على انها متاحة للبيع.	3.72	1.373	36.91	4
9	يتطلب تحديد القيمة العادلة للأداة المالية والمتمثلة بالأسهم توافر سوق أوراق مالية كفوء.	3.73	1.410	37.80	10
10	تحتسب القيمة العادلة للأسهم على أسس محددة كأن تكون سعر الطلب.	3.67	1.381	37.63	9

11	يؤخذ التذبذب الحاصل في سعر الأداة المالية بعين الاعتبار عند احتساب القيمة العادلة للسهم.	3.71	1.392	37.52	8
12	يتم الإفصاح عن القيمة الدفترية لأدوات حق الملكية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الأثبات الأولي.	3.64	1.401	38.49	12
13	يؤثر الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر مدرج في سوق الأوراق المالية والذي يمكن قياسه بالقيمة العادلة بشكل موثوق في القوائم المالية.	3.67	1.417	38.61	14
14	يفصح المصرف عن مصاريف وعمولات الشراء للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر كمصاريف فترة بينما يقيس كافة الموجودات المالية بالتكلفة مضاف اليها تكاليف العملية من عمولات ومصاريف شراء.	3.67	1.390	37.87	11
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.					

حصل التساؤل رقم (5) على اقل معامل اختلاف إذ بلغ 35.11 والذي نتج عن حصوله على اعلى وسط حسابي والبالغ 3.74 واقل انحراف معياري والبالغ 1.313 مما اهله ان يكون التساؤل الاهم من بين فقرات محور ادوات الملكية وكما موضح في الجدول أعلاه.

ج . الإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

جدول 3-1-17 الإحصاءات الوصفية للإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	إن مسؤولية الإفصاح عن المشتقات المالية تقع على عاتق المصارف المالكة لهذا النوع من الأدوات وعلى السوق المالية أيضاً.	3.64	1.431	39.31	10
2	من الضروري الإفصاح عن سبب امتلاك المصرف للمشتقات المالية سواء كان لأغراض التحوط أو لأغراض المتاجرة.	3.65	1.389	38.05	8
3	الإفصاح عن المؤهلات العلمية لمتخذي القرار في الاستثمار بالمشتقات المالية يعد أمر في غاية الأهمية كونها أدوات مالية خاضعة لأسعار السوق.	3.67	1.428	38.91	9
4	اطلاع المصرف على السوق المالية المحلية والعالمية والإفصاح عن ذلك سوف يوجد الثقة لدى اصحاب العلاقة مع المصرف.	3.61	1.437	39.81	11

5	ادراج المقارنات بين المصارف التجارية العراقية الخاصة فيما يخص الاستثمار في المشتقات المالية سوف يعزز من مبادى الإفصاح المحاسبي.	3.72	1.376	36.99	4
6	للمشتقات المالية آثار على مجمل النشاط المصرفي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المصرفية.	3.66	1.374	37.54	5
7	تعد المشتقات المالية من الأدوات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة دائما إلا إذا صنفت عند امتلاكها كأداة تحوط.	3.74	1.352	36.15	1
8	تصنيف المشتقة المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو التحوط يساعد في إيضاح التقارير المالية بشكل افضل.	3.72	1.351	36.32	3
9	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي الذي يحدث لأية مشتقات ائتمان على قرض حدد بالقيمة العادلة مسبقا.	3.58	1.469	41.03	13
10	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل مفصل لكل نوع من التحوط ووصف لأدوات المالية المحددة انها ادوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ اعداد التقارير المالية مع طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها.	3.69	1.402	37.99	7

11	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل منفصل عما يلي تحوطات القيمة العادلة والمكاسب والخسائر في أداة التحوط وبند التحوط.	3.69	1.401	37.97	6
12	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح والخسارة التي تنشأ من تحوطات التدفق النقدي.	3.73	1.351	36.22	2
13	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح والخسارة التي تنشأ من تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.	3.61	1.441	39.92	12
14	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن الادوات المالية التي تعد أدوات تحوط وبقيمتها العادلة في تاريخ الميزانية.	3.55	1.512	42.59	14
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.					

حصل التساؤل رقم (7) على اقل معامل اختلاف إذ بلغ 36.15 والذي نتج عن حصوله على اعلى وسط حسابي والبالغ 3.74 واقل انحراف معياري والبالغ 1.352 مما اهله ان يكون التساؤل الاهم من بين فقرات محور المشتقات المالية وكما موضح في الجدول أعلاه

سادسا قياس الصدق لمحاور استمارة الاستبيان :

1 . قياس الصدق الخارجي لمحاور استمارة الاستبيان :

لقد تم بناء استمارة الاستبيان اعتمادا على التأصيل النظري للدراسة، وتمت مراجعتها ومن ثم عرضت على مجموعة من المحكمين والذين لهم خبرة علمية وعملية في علم المحاسبة ومن اصحاب الالقاب العلمية الرفيعة، والجميع وضعوا ملاحظاتهم على محاور اسئلة الاستبيان

وتم التعديل بحسب الملاحظات القيمة للسادة المحكمين من ثم عرضت عليهم مرة اخرى وحصلت على مصادقتهم سواء من حيث اسئلة المحور الواحد او من حيث الربط بين متغيرات الدراسة، وبمصادقتهم اكتسبت استمارة الاستبيان الصدق البنائي (الصدق الخارجي).

2 . قياس الصدق الداخلي لمحاور استمارة الاستبيان :

أ . محور أنواع الإفصاح في التقارير المصرفية :

(1) . الإفصاح الشامل :

جدول 3-1-18 معامل الارتباط بين اسئلة الافصاح الشامل والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل الارتباط
1	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة على معلومات حول الادوات المالية تخدم جميع المستخدمين بدون تحيز لفئة على فئة أخرى.	0.891
2	يفصح المصرف عند الاعتراف الأولي في الادوات المالية هل تم ذلك الاعتراف في تاريخ التعامل ام في تاريخ التسوية.	0.914
3	ضمان عدم خلو التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة من أي معلومة عن الادوات المالية قد تخدم أي مستخدم حالي أو مستقبلي لهذه التقارير.	0.892
4	عدم مراعة القائمين بإعداد التقارير المالية للمصارف العراقية لمبدئ السرية المصرفية عند عرض الادوات المالية كونه يتعارض مع مفاهيم الإفصاح المحاسبي.	0.893

5	لمعدي التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة قدرة عن الكشف عن أي معلومات تخص الادوات المالية مخبأة من قبل الإدارة العليا تقلل من درجة الإفصاح المحاسبي.	0.917
6	يتيح الإفصاح عن المعلومات المالية مستخدميها من تقييم الادوات المالية.	0.929
7	يسهم الإفصاح الشامل في التقارير المالية المصرفية في الحد من الشائعات المتداولة.	0.870
8	تعد التقارير المصرفية الإضافية كتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وغيرها تقارير تعزز من مفهوم الإفصاح الشامل.	0.910
9	التقارير المصرفية الملحقة مع القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية تتضمن معلومات عن الادوات المالية.	0.902
10	يحتوي تقرير مجلس الإدارة على رؤيا حول الاستثمار في الادوات المالية.	0.899
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

حصل التساؤل رقم (6) والذي نصه ((يتيح الإفصاح عن المعلومات المالية مستخدميها من تقييم الادوات المالية)) على اعلى معامل ارتباط بينه وبين الدرجة الكلية للمحور اذ بلغ (0.929) اما اقل معامل ارتباط فقد حصل علية التساؤل رقم (7) والذي نصه ((يسهم الإفصاح الشامل في التقارير المالية المصرفية في الحد من الشائعات المتداولة)) والبالغ (0.870) بمعنى جميع اسئلة المحور كانت معاملات ارتباطها مرتفع احصائيا وهذا يدل على حصولها الصدق الداخلي، وان اسئلة المحور قادرة على قياس ما وضعت لأجله، وكما موضح في الجدول رقم أعلاه.

(2) . الإفصاح التثقيفي :

جدول 3-1-19 معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح التثقيفي والدرجة الكلية للمحور		
ت	العبارة	معامل الارتباط
1	تتضمن التقارير المالية المصرفية رؤيا حول الاحداث المستقبلية المؤثرة في الادوات المالية.	0.879
2	تحتوي التقارير المالية المصرفية على توقعات حول العوامل المؤثرة على الادوات المالية.	0.909
3	نماذج التنبؤ عن الادوات المالية للمصارف التجارية العراقية الخاصة منشورة في التقارير المالية المصرفية.	0.918
4	تستخدم المصارف التجارية العراقية الخاصة طرق مختلفة للتنبؤ بالادوات المالية المختلفة كل حسب الطريقة الملائمة له.	0.915
5	تدرك المصارف العراقية التجارية الخاصة نوع العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الادوات المالية المختلفة.	0.911
6	هناك احداث اجتماعية وسياسية وقانونية تؤثر على مجمل عمل النشاط المصرفي ومنها الادوات المالية.	0.857
7	تبرز المصارف العراقية التجارية الخاصة المقارنات لمختلف أنشطة المصرف ومنها الادوات المالية مع القطاع المصرفي والتي تقوم وحدات اقتصادية أخرى بإعدادها في تقاريرها السنوية.	0.904

8	تهتم المصارف العراقية التجارية الخاصة باحتساب القيمة الحقيقة للأدوات المالية أي بعد ازالة أثر التضخم منها.	0.891
9	تساعد التقارير المالية المصرفية المرحلية على زيادة درجة الإفصاح عن الادوات المالية.	0.884
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

حصل التساؤل رقم (3) والذي نصه ((نماذج التنبؤ عن الادوات المالية للمصارف التجارية العراقية الخاصة منشورة في التقارير المالية المصرفية)) على اعلى معامل ارتباط بينه وبين الدرجة الكلية للمحور اذ بلغ (0.918) اما اقل معامل ارتباط فقد حصل عليه التساؤل رقم (6) والذي نصه ((هناك احداث اجتماعية وسياسية وقانونية تؤثر على مجمل عمل النشاط المصرفي ومنها الادوات المالية)) والبالغ (0.857) بمعنى جميع اسئلة المحور كانت معاملات ارتباطها مرتفع احصائيا وهذا يدل على حصولها الصدق الداخلي، وان اسئلة المحور قادرة على قياس ما وضعت لاجله، وكما موضح في الجدول رقم أعلاه.

(3) . الإفصاح الوقائي :

جدول 3-1-20 معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح الوقائي والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل الارتباط
1	تعي المصارف التجارية العراقية محدودية ادراك بعض مستخدمي التقارير المالية للأرقام الواردة في هذه التقارير.	0.904
2	على المصرف الإفصاح عن دخل الفائدة الناجم عن تدني قيمة الادوات المالية(الخسائر الإئتمانية المتوقعة).	0.885

3	تصنيف المصرف للأدوات المالية إلى موجودات مالية لغرض الاتجار ومعدة للبيع وقروض واستثمارات محتفظ بها يساعد على تحديد الموجودات المالية التي تخضع للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة).	0.877
4	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن البنود في الادوات المالية التي لا تخضع لاختبار تدني القيمة(الخسائر الإئتمانية المتوقعة).	0.864
5	المعلومات المتضمنة في التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة تراعي احتياجات مختلف الطبقات من المستخدمين.	0.890
6	يمكن إن ترافق التقارير المالية المصرفية ايضاحات مناسبة عن السياسات المحاسبية، تناسب مختلف الطبقات من مستخدمي المعلومات المحاسبية.	0.903
7	بعض أساليب التحليل المالي كتحليل النسب المالية ومقارنة السلاسل الزمنية مهمة ومعبرة لبعض مستخدمي التقارير المالية المصرفية.	0.880
8	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة رسوم بيانية، الهدف منها تسهيل فهم بعض الأرقام الواردة في التقارير المالية وقياس التطورات في بعض البنود.	0.863
9	على المصرف الإفصاح عن طرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية سواء عن طريق السوق المالية النشط أو طرق أخرى.	0.900
10	إن الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية سوف ينعكس على تقييم الادوات المالية بصورة دقيقة.	0.892
11	يفصح المصرف عن اسباب اعادة تصنيف الادوات المالية في حال انتقل بالقياس من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة أو العكس.	0.896

12	في حال قام المصرف باستبدال قياس الادوات المالية بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة أو العكس فإنه يقوم بالإفصاح عن مبالغ الموجودات المالية المعاد تصنيفها.	0.894
13	كشكل من اشكال الإفصاح الوقائي يتم الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية في المصرف.	0.902
14	يساعد تصنيف الموجودات المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو المعدة للبيع او للتحوط في تحديد الموجودات المالية التي تتعرض قيمها للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	0.866
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

حصل التساؤل رقم (1) والذي نصه ((تعي المصارف التجارية العراقية محدودية ادراك بعض مستخدمي التقارير المالية للأرقام الواردة في هذه التقارير)) على اعلى معامل ارتباط بينه وبين الدرجة الكلية للمحور اذ بلغ (0.904) اما اقل معامل ارتباط فقد حصل عليه التساؤل رقم (8) والذي نصه ((تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة رسوم بيانية، الهدف منها تسهيل فهم بعض الأرقام الواردة في التقارير المالية وقياس التطورات في بعض البنود)) والبالغ (0.863) بمعنى جميع اسئلة المحور كانت معاملات ارتباطها مرتفع احصائيا وهذا يدل على حصولها الصدق الداخلي، وان اسئلة المحور قادرة على قياس ما وضعت لاجله، وكما موضح في الجدول رقم أعلاه.

ب . محور الإفصاح عن الادوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7):

(1) . الإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

جدول 3-1-21 معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور		
ت	العبارة	معامل الارتباط
1	الإفصاح عن الحجم الحقيقي للمبالغ المقرضة من قبل المصارف يعد من الآمور المهمة للغاية.	0.916
2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للقروض والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	0.923
3	يتم الإفصاح عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الاحتفاظ بالقروض بتاريخ اعداد التقارير المالية اذا قام المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.	0.919
4	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي إذا قام المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.	0.911
5	بالنسبة للقروض المستحقة الدفع المعترف بها عند اعداد تاريخ اعداد التقرير فإن المصرف يلتزم بالإفصاح عن حالات عدم الوفاء خلال الفترة بالمبلغ الأصلي أو الفائدة وعن القيمة الدفترية للقروض المستحقة الدفع التي لم يتم الوفاء بها في تاريخ اعداد التقرير.	0.910
6	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب والخسائر للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (السندات وللقروض).	0.897
7	تقسيم الديون المترتبة للمصرف على العملاء حسب جودة الائتمان سوف يسهم	0.926

	في التأهب لمواجهة مخاطر تلك الديون.	
8	تقسم أدوات الدين في القطاع المصرفي إلى قروض وسلف والسندات.	0.895
9	هناك قروض تمنح لمصارف أخرى تعد من أدوات الدين.	0.908
10	القروض الممنوحة من قبل الإدارة العامة أو الفرع الرئيسي للفروع الأخرى للمصرف لا تعد أدوات دين.	0.910
11	حساب المدينون لا يعد من ضمن أدوات الدين كونه ائتمان خارج عن النشاط الاعتيادي للمصرف.	0.908
12	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالسندات.	0.883
13	يصنف المصرف الموجودات المالية ضمن فئة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي شرطي اختيار نموذج الاعمال واختيار خصائص التدفق النقدي.	0.913
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

حصل التساؤل رقم (7) والذي نصه ((تقسيم الديون المترتبة للمصرف على العملاء حسب جودة الائتمان سوف يسهم في التأهب لمواجهة مخاطر تلك الديون)) على اعلى معامل ارتباط بينه وبين الدرجة الكلية للمحور اذ بلغ (0.926) اما اقل معامل ارتباط فقد حصل عليه التساؤل رقم (12) والذي نصة ((يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالسندات)) والبالغ (0.883) بمعنى جميع اسئلة المحور كانت معاملات ارتباطها مرتفع احصائيا وهذا يدل على

حصولها الصدق الداخلي، وان اسئلة المحور قادرة على قياس ما وضعت لاجله، وكما موضح في الجدول رقم أعلاه.

(2) . الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7):

جدول 3-1-22 معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل الارتباط
1	مفهوم القيمة العادلة لأدوات حق الملكية يعد مفهوم حديث في البيئة المصرفية العراقية على الأقل من الناحية المحاسبية.	0.876
2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والتي تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة.	0.888
3	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي تصنف انها متاحة للبيع.	0.911
4	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالأسهم.	0.886
5	إذا قام المصرف بإعادة تصنيف موجود مالي على أنه تم قياسه بمقدار التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة أو العكس فإنه يلتزم المصرف بالإفصاح عن المبلغ الذي اعيد تصنيفه.	0.897

6	عندما تنخفض قيمة الموجودات المالية بسبب خسائر الائتمان ويسجل المصرف الانخفاض في حساب منفصل مثل حساب مخصص يستخدم لتسجيل انخفاضات فردية أو انخفاض جماعي للموجودات بدلا من تخفيض المبلغ المسجل للموجود مباشرة هل يلتزم المصرف بالإفصاح عن مطابقة التغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة.	0.913
7	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والمصنفة على انها محتفظ بها للمتاجرة.	0.883
8	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمعترف به في حقوق الملكية والخسارة والمصنفة على انها متاحة للبيع.	0.900
9	يتطلب تحديد القيمة العادلة للأداة المالية والمتمثلة بالأسهم توافر سوق أوراق مالية كفوء.	0.875
10	تحتسب القيمة العادلة للأسهم على أسس محددة كأن تكون سعر الطلب.	0.907
11	يؤخذ التذبذب الحاصل في سعر الأداة المالية بعين الاعتبار عند احتساب القيمة العادلة للسهم.	0.873
12	يتم الإفصاح عن القيمة الدفترية لأدوات حق الملكية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الأثبات الأولي.	0.912
13	يؤثر الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر مدرج في سوق	0.898

	الأوراق المالية والذي يمكن قياسه بالقيمة العادلة بشكل موثوق في التقارير المالية.	
14	يفصح المصرف عن مصاريف وعمولات الشراء للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر كمصاريف فترة بينما يقيس كافة الموجودات المالية بالتكلفة مضاف اليها تكاليف العملية من عمولات ومصاريف شراء.	0.878
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

حصل التساؤل رقم (6) والذي نصه ((عندما تنخفض قيمة الموجودات المالية بسبب خسائر الائتمان ويسجل المصرف الانخفاض في حساب منفصل مثل حساب مخصص يستخدم لتسجيل انخفاضات فردية أو انخفاض جماعي للموجودات بدلا من تخفيض المبلغ المسجل للموجود مباشرة هل يلتزم المصرف بالإفصاح عن مطابقة التغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة)) على اعلى معامل ارتباط بينه وبين الدرجة الكلية للمحور اذ بلغ (0.913) اما اقل معامل ارتباط فقد حصل عليه التساؤل رقم (11) والذي نصه ((يؤخذ التذبذب الحاصل في سعر الأداة المالية بعين الاعتبار عند احتساب القيمة العادلة للسهم)) والبالغ (0.873) بمعنى جميع اسئلة المحور كانت معاملات ارتباطها مرتفع احصائيا وهذا يدل على حصولها الصدق الداخلي، وان اسئلة المحور قادرة على قياس ما وضعت لاجله، وكما موضح في الجدول رقم أعلاه.

(3) . الإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7):

جدول 3-1-23 معامل الارتباط بين اسئلة الإفصاح عن المشتقات المالية وفق المعيار الدولي السابع والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل الارتباط
1	إن مسؤولية الإفصاح عن المشتقات المالية تقع على عاتق المصارف المالكة لهذا النوع من الأدوات وعلى السوق المالية أيضاً.	0.890

2	من الضروري الإفصاح عن سبب امتلاك المصرف للمشتقات المالية سواء كان لأغراض التحوط أو لأغراض المتاجرة.	0.891
3	الإفصاح عن المؤهلات العلمية لمتخذي القرار في الاستثمار بالمشتقات المالية يعد أمر في غاية الأهمية كونها أدوات مالية خاضعة لأسعار السوق.	0.854
4	اطلاع المصرف على السوق المالية المحلية والعالمية والإفصاح عن ذلك سوف يوجد الثقة لدى اصحاب العلاقة مع المصرف.	0.897
5	ادراج المقارنات بين المصارف التجارية العراقية الخاصة فيما يخص الاستثمار في المشتقات المالية سوف يعزز من مبادى الإفصاح المحاسبي.	0.898
6	للمشتقات المالية آثار على مجمل النشاط المصرفي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المصرفية.	0.920
7	تعد المشتقات المالية من الأدوات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة دائما إلا إذا صنفت عند امتلاكها كأداة تحوط.	0.880
8	تصنيف المشتقة المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو التحوط يساعد في إيضاح التقارير المالية بشكل افضل.	0.900
9	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي الذي يحدث لأية مشتقات ائتمان على قرض حدد بالقيمة العادلة مسبقا.	0.889
10	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل مفصل لكل نوع من التحوط ووصف لأدوات المالية المحددة انها ادوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ اعداد التقارير المالية مع طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها.	0.874
11	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل منفصل عما يلي تحوطات القيمة العادلة	0.892

	والمكاسب والخسائر في أداة التحوط وبند التحوط.	
12	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح والخسارة التي تنشأ من تحوطات التدفق النقدي.	0.906
13	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح والخسارة التي تنشأ من تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.	0.915
14	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن الادوات المالية التي تعد أدوات تحوط وبقيمتها العادلة في تاريخ الميزانية.	0.904
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

حصل التساؤل رقم (6) والذي نصه ((للمشتقات المالية آثار على مجمل النشاط المصرفي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المصرفية)) على اعلى معامل ارتباط بينه وبين الدرجة الكلية للمحور اذ بلغ (0.920) اما اقل معامل ارتباط فقد حصل عليه التساؤل رقم (3) والذي نصه ((الإفصاح عن المؤهلات العلمية لمتخذي القرار في الاستثمار بالمشتقات المالية يعد أمر في غاية الأهمية كونها أدوات مالية خاضعة لأسعار السوق)) والبالغ (0.854) بمعنى جميع اسئلة المحور كانت معاملات ارتباطها مرتفع احصائيا وهذا يدل على حصولها الصدق الداخلي، وان اسئلة المحور قادرة على قياس ما وضعت لاجله، وكما موضح في الجدول أعلاه.

سابعا . معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان :

1 . محور أنواع الإفصاح في التقارير المصرفية :

أ . الإفصاح الشامل :

جدول 3-1-24 معامل الثبات بين اسئلة الافصاح الشامل والدرجة الكلية للمحور		
ت	العبارة	معامل الثبات
1	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة على معلومات حول الادوات المالية تخدم جميع المستخدمين بدون تحيز لفئة على فئة أخرى.	0.972
2	يفصح المصرف عند الاعتراف الأولي في الادوات المالية هل تم ذلك الاعتراف في تاريخ التعامل ام في تاريخ التسوية.	0.971
3	ضمان عدم خلو التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة من أي معلومة عن الادوات المالية قد تخدم أي مستخدم حالي أو مستقبلي لهذه التقارير.	0.972
4	عدم مراعة القائمين بإعداد التقارير المالية للمصارف العراقية لمبدئ السرية المصرفية عند عرض الادوات المالية كونه يتعارض مع مفاهيم الإفصاح المحاسبي.	0.972
5	لمعدي التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة قدرة عن الكشف عن أي معلومات تخص الادوات المالية مخبأة من قبل الإدارة العليا تقلل من درجة الإفصاح المحاسبي.	0.971
6	يتيح الإفصاح عن المعلومات المالية مستخدميها من تقييم الادوات المالية.	0.971
7	يسهم الإفصاح الشامل في التقارير المصرفية الحد من الشائعات المتداولة.	0.973
8	تعد التقارير المصرفية الإضافية كتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وغيرها تقارير تعزز من مفهوم الإفصاح الشامل.	0.971

9	التقارير المصرفية الملحقة مع القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية تتضمن معلومات عن الادوات المالية.	0.972
10	يحتوي تقرير مجلس الإدارة على رؤيا حول الاستثمار في الادوات المالية.	0.972
معامل Cronbach – Alpha		0.974
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

يتضح من الجدول أعلاه ان معامل الثبات لجميع اسئلة محور الإفصاح الشامل اقل من معامل الفا كورنباخ والبالغ 0.974، والذي هو اكبر من معدل المعيار للمعامل والبالغ 0.6، وبذلك فان اسئلة المحور ساهمت في ثبات المحور اي ان الاسئلة لو اعيدت فإنها سوف تعطي نفس النتائج.

ب . الإفصاح التثقيفي :

جدول 3-1-25 معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح التثقيفي والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل الثبات
1	تتضمن التقارير المالية المصرفية رؤيا حول الاحداث المستقبلية المؤثرة في الادوات المالية.	0.967
2	تحتوي التقارير المالية المصرفية على توقعات حول العوامل المؤثرة على الادوات المالية.	0.965
3	نماذج التنبؤ عن الادوات المالية للمصارف التجارية العراقية الخاصة منشورة في التقارير المالية المصرفية.	0.964

4	تستخدم المصارف التجارية العراقية الخاصة طرق مختلفة للتنبؤ بالادوات المالية المختلفة كل حسب الطريقة الملائمة له.	0.965
5	تدرك المصارف العراقية التجارية الخاصة نوع العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الادوات المالية المختلفة.	0.965
6	هناك احداث اجتماعية وسياسية وقانونية تؤثر على مجمل عمل النشاط المصرفي ومنها الادوات المالية.	0.968
7	تبرز المصارف العراقية التجارية الخاصة المقارنات لمختلف أنشطة المصرف ومنها الادوات المالية مع القطاع المصرفي والتي تقوم وحدات اقتصادية أخرى بإعدادها في تقاريرها السنوية.	0.965
8	تهتم المصارف العراقية التجارية الخاصة باحتساب القيمة الحقيقة للأدوات المالية أي بعد ازالة أثر التضخم منها.	0.966
9	تساعد التقارير المالية المصرفية المرحلية على زيادة درجة الإفصاح عن الادوات المالية.	0.966
معامل Cronbach – Alpha		0.969
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

يتضح من الجدول أعلاه ان معامل الثبات لجميع اسئلة محور الإفصاح التثقيفي اقل من معامل الفا كورنباخ والبالغ 0.969، والذي هو اكبر من معدل المعيار للمعامل والبالغ 0.6، وبذلك فان اسئلة المحور ساهمت في ثبات المحور اي ان الاسئلة لو اعيدت فإنها سوف تعطي نفس النتائج.

ج . الإفصاح الوقائي :

جدول 3-1-26 معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح الوقائي والدرجة الكلية للمحور		
ت	العبارة	معامل الثبات
1	تعي المصارف التجارية العراقية محدودية ادراك بعض مستخدمي التقارير المالية للأرقام الواردة في هذه التقارير.	0.977
2	على المصرف الإفصاح عن دخل الفائدة الناجم عن تدني قيمة الادوات المالية (الخسائر الإئتمانية المتوقعة).	0.978
3	تصنيف المصرف للأدوات المالية إلى موجودات مالية لغرض الاتجار ومعدة للبيع وقروض واستثمارات محتفظ بها يساعد على تحديد الموجودات المالية التي تخضع للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)..	0.978
4	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن البنود في الادوات المالية التي لا تخضع لاختبار تدني القيمة(الخسائر الإئتمانية المتوقعة)..	0.978
5	المعلومات المتضمنة في التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة تراعي احتياجات مختلف الطبقات من المستخدمين.	0.977
6	يمكن إن ترافق التقارير المالية المصرفية ايضاحات مناسبة عن السياسات المحاسبية، تناسب مختلف الطبقات من مستخدمي المعلومات المحاسبية.	0.977
7	بعض أساليب التحليل المالي كتحليل النسب المالية ومقارنة السلاسل الزمنية مهمة ومعبرة لبعض مستخدمي التقارير المالية المصرفية.	0.978

8	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة رسوم بيانية، الهدف منها تسهيل فهم بعض الأرقام الواردة في التقارير المالية وقياس التطورات في بعض البنود.	0.978
9	على المصرف الإفصاح عن طرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية سواء عن طريق السوق المالية النشط أو طرق أخرى.	0.977
10	إن الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية سوف ينعكس على تقييم الادوات المالية بصورة دقيقة.	0.977
11	يفصح المصرف عن اسباب اعادة تصنيف الادوات المالية في حال انتقل بالقياس من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة أو العكس.	0.977
12	في حال قام المصرف باستبدال قياس الادوات المالية بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة أو العكس فإنه يقوم بالإفصاح عن مبالغ الموجودات المالية المعاد تصنيفها.	0.977
13	كشكل من اشكال الإفصاح الوقائي يتم الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية في المصرف.	0.977
14	يساعد تصنيف الموجودات المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو المعدة للبيع او للتحوط في تحديد الموجودات المالية التي تتعرض قيمها للتدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة).	0.978
معامل Cronbach – Alpha		0.979
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

يتضح من الجدول أعلاه ان معامل الثبات لجميع اسئلة محور الإفصاح الوقائي اقل من معامل الفا كورنباخ والبالغ 0.979، والذي هو اكبر من معدل المعيار للمعامل والبالغ 0.6،

وبذلك فان اسئلة المحور ساهمت في ثبات المحور اي ان الاسئلة لو اعيدت فإنها سوف تعطي نفس النتائج.

2 . محور الإفصاح عن الادوات المالية:

أ . الإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7):

جدول 3-1-27 معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل الثبات
1	الإفصاح عن الحجم الحقيقي للمبالغ المقرضة من قبل المصارف يعد من الآمور المهمة للغاية.	0.981
2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للقروض والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	0.981
3	يتم الإفصاح عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الاحتفاظ بالقروض بتاريخ اعداد التقارير المالية اذا قام المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.	0.981
4	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي إذا قام المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.	0.981
5	بالنسبة للقروض المستحقة الدفع المعترف بها عند اعداد تاريخ اعداد التقرير فإن المصرف يلتزم بالإفصاح عن حالات عدم الوفاء خلال الفترة بالمبلغ الأصلي أو الفائدة وعن القيمة الدفترية للقروض المستحقة الدفع التي لم يتم	0.981

	الوفاء بها في تاريخ اعداد التقرير.	
6	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب والخسائر للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (السندات وللقروض).	0.981
7	تقسيم الديون المترتبة للمصرف على العملاء حسب جودة الائتمان سوف يسهم في التأهب لمواجهة مخاطر تلك الديون.	0.980
8	تقسم أدوات الدين في القطاع المصرفي إلى قروض وسلف والسندات.	0.981
9	هناك قروض تمنح لمصارف أخرى تعد من أدوات الدين.	0.981
10	القروض الممنوحة من قبل الإدارة العامة أو الفرع الرئيسي للفروع الأخرى للمصرف لا تعد أدوات دين.	0.981
11	حساب المدينون لا يعد من ضمن أدوات الدين كونه ائتمان خارج عن النشاط الاعتيادي للمصرف.	0.981
12	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالسندات.	0.981
13	يصنف المصرف الموجودات المالية ضمن فئة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي شرطي اختيار نموذج الاعمال واختيار خصائص التدفق النقدي.	0.981
معامل Cronbach – Alpha		0.982
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

يتضح من الجدول أعلاه ان معامل الثبات لجميع اسئلة محور أدوات الدين اقل من معامل الفا كورنباخ والبالغ 0.982، والذي هو اكبر من معدل المعيار للمعامل والبالغ 0.6، وبذلك فان

اسئلة المحور ساهمت في ثبات المحور اي ان الاسئلة لو اعيدت فإنها سوف تعطي نفس النتائج.

ب . الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7):

جدول 3-1-28 معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل الثبات
1	مفهوم القيمة العادلة لأدوات حق الملكية يعد مفهوم حديث في البيئة المصرفية العراقية على الأقل من الناحية المحاسبية.	0.979
2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والتي تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة.	0.979
3	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي تصنف انها متاحة للبيع.	0.978
4	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني (الخسائر الإئتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالأسهم.	0.979
5	إذا قام المصرف بإعادة تصنيف موجود مالي على أنه تم قياسه بمقدار التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة أو العكس فإنه يلتزم المصرف بالإفصاح عن المبلغ الذي اعيد تصنيفه.	0.979

6	عندما تنخفض قيمة الموجودات المالية بسبب خسائر الائتمان ويسجل المصرف الانخفاض في حساب منفصل مثل حساب مخصص يستخدم لتسجيل انخفاضات فردية أو انخفاض جماعي للموجودات بدلا من تخفيض المبلغ المسجل للموجود مباشرة هل يلتزم المصرف بالإفصاح عن مطابقة التغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة.	0.978
7	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والمصنفة على انها محتفظ بها للمتاجرة.	0.979
8	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمعترف به في حقوق الملكية والخسارة والمصنفة على انها متاحة للبيع.	0.979
9	يتطلب تحديد القيمة العادلة للأداة المالية والمتمثلة بالأسهم توافر سوق أوراق مالية كفوء.	0.979
10	تحتسب القيمة العادلة للأسهم على أسس محددة كأن تكون سعر الطلب.	0.979
11	يؤخذ التذبذب الحاصل في سعر الأداة المالية بعين الاعتبار عند احتساب القيمة العادلة للسهم.	0.979
12	يتم الإفصاح عن القيمة الدفترية لأدوات حق الملكية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الأثبات الأولي.	0.978
13	يؤثر الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر مدرج في سوق	0.979

	الأوراق المالية والذي يمكن قياسه بالقيمة العادلة بشكل موثوق في التقارير المالية.	
14	يفصح المصرف عن مصاريف وعمولات الشراء للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر كمصاريف فترة بينما يقيس كافة الموجودات المالية بالتكلفة مضاف اليها تكاليف العملية من عمولات ومصاريف شراء.	0.979
معامل Cronbach – Alpha		0.980
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

يتضح من الجدول أعلاه ان معامل الثبات لجميع اسئلة محور أدوات حقوق الملكية اقل من معامل الفا كورنباخ والبالغ 0.980، والذي هو اكبر من معدل المعيار للمعامل والبالغ 0.6، وبذلك فان اسئلة المحور ساهمت في ثبات المحور اي ان الاسئلة لو اعيدت فإنها سوف تعطي نفس النتائج.

ج . الإفصاح عن المشتقات المالية وفق وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

جدول 3-1-29 معامل الثبات بين اسئلة الإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل الارتباط
1	إن مسؤولية الإفصاح عن المشتقات المالية تقع على عاتق المصارف المالكة لهذا النوع من الأدوات وعلى السوق المالية أيضاً.	0.979
2	من الضروري الإفصاح عن سبب امتلاك المصرف للمشتقات المالية سواء كان لأغراض التحوط أو لأغراض المتاجرة.	0.979

3	الإفصاح عن المؤهلات العلمية لمتخذي القرار في الاستثمار بالمشتقات المالية يعد أمر في غاية الأهمية كونها أدوات مالية خاضعة لأسعار السوق.	0.979
4	اطلاع المصرف على السوق المالية المحلية والعالمية والإفصاح عن ذلك سوف يوجد الثقة لدى اصحاب العلاقة مع المصرف.	0.979
5	ادراج المقارنات بين المصارف التجارية العراقية الخاصة فيما يخص الاستثمار في المشتقات المالية سوف يعزز من مبادى الإفصاح المحاسبي.	0.979
6	للمشتقات المالية آثار على مجمل النشاط المصرفي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المصرفية.	0.979
7	تعد المشتقات المالية من الأدوات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة دائما إلا إذا صنفت عند امتلاكها كأداة تحوط.	0.979
8	تصنيف المشتقة المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو التحوط يساعد في إيضاح التقارير المالية بشكل افضل.	0.979
9	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي الذي يحدث لأية مشتقات ائتمان على قرض حدد بالقيمة العادلة مسبقا.	0.979
10	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل مفصل لكل نوع من التحوط ووصف لأدوات المالية المحددة انها ادوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ اعداد التقارير المالية مع طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها.	0.979
11	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل منفصل عما يلي تحوطات القيمة العادلة والمكاسب والخسائر في أداة التحوط وبند التحوط.	0.979
12	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح	0.979

	والخسارة التي تنشأ من تحوطات التدفق النقدي.	
13	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح والخسارة التي تنشأ من تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.	0.979
14	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن الادوات المالية التي تعد أدوات تحوط وبقيمتها العادلة في تاريخ الميزانية.	0.979
معامل Cronbach – Alpha		0.980
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.		

يتضح من الجدول أعلاه ان معامل الثبات لجميع اسئلة محور المشتقات المالية اقل من معامل الفا كورنباخ والبالغ 0.980، والذي هو اكبر من معدل المعيار للمعامل والبالغ 0.6، وبذلك فان اسئلة المحور ساهمت في ثبات المحور اي ان الاسئلة لو اعيدت فإنها سوف تعطي نفس النتائج.

المبحث الثاني : تحليل البيانات لاختبار الفرضيات

اولا . متغيرات الدراسة :

1 . المتغيرات المستقلة :

أ . الإفصاح الشامل ويرمز له بالرمز X1

ب . الإفصاح التثقيفي ويرمز له بالرمز X2

ج . الإفصاح الوقائي ويرمز له بالرمز X3

2 . المتغيرات التابعة :

أ . الإفصاح عن أدوات الدين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) ويرمز له بالرمز Y1

ب . الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) ويرمز له بالرمز Y2

ج . الإفصاح عن المشتقات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) ويرمز له بالرمز Y3

ثانيا . اختبار الفرضيات :-

1 . قياس مساهمة الإفصاح الشامل عن أدوات الدين في المصارف العراقية التجارية الخاصة في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

بهدف أثبات فرضية الدراسة الفرعية والتي نصت على أنه "يتم الإفصاح عن أدوات الدين في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً شاملاً وهذا ما يتطابق مع معيار الابلاغ المالي السابع" فقد تم إجراء اختبار لا معلمي، خصوصاً وأن المتغيرين المستقل والتابع ثبت أنهما يتوزعان توزيعاً طبيعيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول 3-2-1 معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الشامل وأدوات الدين

قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
1.103	1.265	51.777	0.96	0.93	2680

القيمة الجدولية لـ(F) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 6.63

القيمة الجدولية لـ(t) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 2.326

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

لقد بلغت قيمة معامل بيتا (1.265) والتي تقيس درجة تأثير الإفصاح الشامل في أدوات الدين وهي معنوية وتتضح معنويتها من قيمة t المحتسبة والبالغة 51.777 والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 207)، وبلغ معامل التحديد 0.93

والـذي يقـيس مسـاهمة المتغيـر المسـتقل فـي التغيـر الحاصـل فـي المتغيـر التـابع، أمـا معادلـة الانحـدار الخطـي البسـيط فهـي معنويـة أيضـاً كـون قيمـة F المحسـوبة والبالغـة 2680 أكبـر مـن قيمتهـا الجدوليـة والبالغـة 6.63، وهـذا مـا يوافـق التأصـيل النظـري للدراسـة ويثبـت الفرضـية التـي نصـها "يـتم الإفصـاح عـن أدوات الـدين فـي المصـارف العراقيـة التجاريـة الخاصـة افصـاحاً شـاملاً وهـذا مـا يتطـابق مع معيار الابلاغ المالي الدولي السابع ".

2 . قيـاس مسـاهمة الإفصـاح الشـامل عـن أدوات الملكيـة فـي المصـارف العراقية التجارية الخاصة في تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع.

بهـدف أثبـات فرضـية الدراسـة الفرعيـة والتـي نصـت علـى أنـه "يـتم الإفصـاح عـن أدوات حقـوق الملكيـة فـي المصـارف العراقيـة التجاريـة الخاصـة افصـاحاً شـاملاً وهـذا مـا يتطـابق مـع المعيـار الـدولي السـابع" فقـد تـم إجـراء اختبـار لا معلمـي، خصوصـاً وأن المتغيـرين المسـتقل والتـابع ثبـت أنهمـا يتوزعان توزيعاً طبيعيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول 3-2-2 معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الشامل وأدوات الملكية

قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
2.681	1.331	46.425	0.96	0.91	2155

القيمة الجدولية لـ(F) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 6.63

القيمة الجدولية لـ(t) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 2.326

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

لقد بلغت قيمة معامل بيتا (1.331) والتي تقيس درجة تأثير الإفصاح الشامل في أدوات حقوق الملكية وهي معنوية وتتضح معنويتها من قيمة t المحتسبة والبالغة 46.425 والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 207)، وبلغ معامل التحديد 0.96 والذي يقيس مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع، أما معادلة الانحدار الخطي البسيط فهي معنوية أيضاً كون قيمة F المحسوبة والبالغة 2155 أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 6.63، وهذا ما يوافق التأصيل النظري للدراسة ويثبت الفرضية التي نصها "يتم الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً شاملاً وهذا ما يتطابق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) ".

3 . قياس مساهمة الإفصاح الشامل عن المشتقات المالية في المصارف العراقية التجارية الخاصة في تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع.

بهدف أثبات فرضية الدراسة الفرعية والتي نصت على أنه "يتم الإفصاح عن المشتقات المالية في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً شاملاً وهذا ما يتطابق مع المعيار الدولي السابع" فقد تم إجراء اختبار لا معلمي، خصوصاً وأن المتغيرين المستقل والتابع ثبت أنهما يتوزعان توزيعاً طبيعيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول 3-2-3 معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الشامل والمشتقات المالية					
قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
0.792	1.369	49.367	0.96	0.92	2437
القيمة الجدولية لـ(F) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 6.63					
القيمة الجدولية لـ(t) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 2.326					
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS					

لقد بلغت قيمة معامل بيتا (1.369) والتي تقيس درجة تأثير الإفصاح الشامل في المشتقات المالية وهي معنوية وتتضح معنويتها من قيمة t المحتسبة والبالغة 49.367 والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 207)، وبلغ معامل التحديد 0.96 والذي يقيس مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع، أما معادلة الانحدار الخطي البسيط فهي معنوية أيضاً كون قيمة F المحسوبة والبالغة 2437 أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 6.63، وهذا ما يوافق التأصيل النظري للدراسة ويثبت الفرضية التي نصها "يتم الإفصاح عن المشتقات المالية في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً شاملاً وهذا ما يتطابق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

4 . قياس مساهمة الإفصاح التثقيفي عن أدوات الدين في المصارف العراقية التجارية الخاصة في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

بهدف أثبات فرضية الدراسة الفرعية والتي نصت على أنه "يتم الإفصاح عن أدوات الدين في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً تثقيفياً وهذا ما يتطابق مع معيار الابلاغ المالي الدولي السابع" فقد تم إجراء اختبار لا معلمي، خصوصاً وأن المتغيرين المستقل والتابع ثبت أنهما يتوزعان توزيعاً طبيعيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول 3-2-4 معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح التثقيفي وأدوات الدين

قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
0.831	1.411	52.546	0.96	0.93	2761

القيمة الجدولية لـ(F) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 6.63

القيمة الجدولية لـ(t) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 2.326

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

لقد بلغت قيمة معامل بيتا (1.411) والتي تقيس درجة تأثير الإفصاح التثقيفي في أدوات الدين وهي معنوية وتتضح معنويتها من قيمة t المحتسبة والبالغة 52.546 والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 207)، وبلغ معامل التحديد 0.96 والذي يقيس مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع،

أمـا معادلـة الانحـدار الخطـي البسـيط فهـي معنويـة أيضـاً كـون قيمـة F المحسـوبة والبالغـة 2761 أكبـر مـن قيمتهـا الجدوليـة والبالغـة 6.63، وهـذا مـا يوافـق التأصـيل النظـري للدراسـة ويثبـت الفرضـية التـي نصـها "يـتم الإفصـاح عـن أدوات الـدين فـي المصـارف العراقيـة التجاريـة الخاصـة افصـاحاً تثقيفيـاً وهـذا مـا يتطـابق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) ".

5 . قيـاس مسـاهمة الإفصـاح التثقيفـي عـن أدوات حقـوق الملكيـة فـي المصـارف العراقيـة التجاريـة الخاصـة فـي تطبيـق معيـار الإبـلاغ المـالي الـدولي السابع (IFRS7)

بهـدف أثبـات فرضـية الدراسـة الفرعيـة والتـي نصـت علـى أنـه "يـتم الإفصـاح عـن أدوات حقـوق الملكيـة فـي المصـارف العراقيـة التجاريـة الخاصـة افصـاحاً تثقيفيـاً وهـذا مـا يتطـابق مـع المعيـار الـدولي السـابع" فقـد تـم إجـراء اختبـار لا معلمـي، خصوصـاً وأن المتغيـرين المسـتقل والتـابع ثبـت أنهمـا يتوزعان توزيعاً طبيعيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول 3-2-5 معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح التثقيفي وأدوات الملكية

قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
2.814	1.472	42.877	0.95	0.90	1838

القيمة الجدولية لـ(F) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 6.63

القيمة الجدولية لـ(t) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 2.326

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

لقد بلغت قيمة معامل بيتا (1.472) والتي تقيس درجة تأثير الإفصاح التثقيفي في أدوات حقوق الملكية وهي معنوية وتتضح معنويتها من قيمة t المحتسبة والبالغة 42.877 والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 207)، وبلغ معامل التحديد 0.95 والذي يقيس مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع، أما معادلة الانحدار الخطي البسيط فهي معنوية أيضاً كون قيمة F المحسوبة والبالغة 1838 أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 6.63، وهذا ما يوافق التأصيل النظري للدراسة ويثبت الفرضية التي نصها "يتم الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً تثقيفياً وهذا ما يتطابق مع معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

6 . قياس مساهمة الإفصاح التثقيفي عن المشتقات المالية في المصارف العراقية التجارية الخاصة في تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

بهدف أثبات فرضية الدراسة الفرعية والتي نصت على أنه "يتم الإفصاح عن المشتقات المالية في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً تثقيفياً وهذا ما يتطابق مع معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

" فقد تم إجراء اختبار لا معلمي، خصوصاً وأن المتغيرين المستقل والتابع ثبت أنهما يتوزعان توزيعاً طبيعيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول 3-2-6 معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح التثقيفي والمشتقات المالية

قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
0.779	1.518	46.729	0.96	0.91	2183

القيمة الجدولية لـ(F) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 6.63

القيمة الجدولية لـ(t) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 2.326

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

لقد بلغت قيمة معامل بيتا (1.518) والتي تقيس درجة تأثير الإفصاح التثقيفي في المشتقات المالية وهي معنوية وتتضح معنويتها من قيمة t المحتسبة والبالغة 46.729 والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 207)، وبلغ معامل التحديد 0.96 والذي يقيس مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع، أما معادلة الانحدار الخطي البسيط فهي معنوية أيضاً كون قيمة F المحسوبة والبالغة 2183 أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 6.63، وهذا ما يوافق التأصيل النظري للدراسة ويثبت الفرضية التي نصها "يتم الإفصاح عن المشتقات المالية في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً تثقيفياً وهذا ما يتطابق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

7 . قيـــاس مســـاهمة الإفصـــاح الوقـــائي عـــن أدوات الـــدين فـــي المصـــارف العراقيـــة التجاريـــة الخاصـــة فـــي تطبيـــق معيـــار الإبـــلاغ المـــالي الـــدولي الســـابع (IFRS7).

بهـــدف أثبـــات فرضـــية الدراســـة الفرعيـــة والتـــي نصـــت علـــى أنـــه "يـــتم الإفصـــاح عـــن أدوات الـــدين فـــي المصـــارف العراقيـــة التجاريـــة الخاصـــة افصـــاحاً وقائيـــاً وهـــذا مـــا يتطـــابق مـــع معيـــار الإبـــلاغ المـــالي الـــدولي الســـابع (IFRS7) " فقـــد تـــم إجـــراء اختبـــار لا معلمـــي، خصوصـــاً وأن المتغيـــرين المســـتقل والتـــابع ثبـــت أنهما يتوزعان توزيعاً طبيعيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول 3-2-7 معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الوقائي وأدوات الدين

قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
2.231	0.893	60.904	0.97	0.95	3709

القيمة الجدولية لـ(F) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 6.63

القيمة الجدولية لـ(t) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 2.326

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

لقـــد بلغـــت قيمـــة معامـــل بيتـــا (0.893) والتـــي تقـــيس درجـــة تـــأثير الإفصـــاح الوقـــائي فـــي أدوات الـــدين وهـــي معنويـــة وتتضـــح معنويتهـــا مـــن قيمـــة t المحتســـبة والبالغـــة 60.904 والتـــي هـــي أكبـــر مـــن قيمتهـــا الجدوليـــة والبالغـــة 2.326 عنـــد مســـتوى الدلالـــة 0.01 ودرجـــة حريـــة (1 ، 207)، وبلـــغ معامـــل التحديـــد 0.97 والـــذي يقـــيس مســـاهمة المتغيـــر المســـتقل فـــي التغيـــر الحاصـــل فـــي المتغيـــر التـــابع،

أمـا معادلـة الانحـدار الخطـي البسـيط فهـي معنويـة أيضـاً كـون قيمـة F المحسـوبة والبالغـة 3709 أكبـر مـن قيمتهـا الجدوليـة والبالغـة 6.63، وهـذا مـا يوافـق التأصـيل النظـري للدراسـة ويثبـت فرضـيه التـي نصـها "يـتم الإفصـاح عـن أدوات الـدين فـي المصـارف العراقيـة التجاريـة الخاصـة افصـاحاً وقائيـاً وهـذا مـا يتطـابق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) ".

8 . قيـاس مسـاهمة الإفصـاح الوقـائي عـن أدوات الملكيـة فـي المصـارف العراقيـة التجاريـة الخاصـة فـي تطبيـق معيـار الإبـلاغ المـالي الـدولي السـابع (IFRS7).

بهـدف أثبـات فرضـية الدراسـة الفرعيـة والتـي نصـت علـى أنـه "يـتم الإفصـاح عـن أدوات الملكيـة فـي المصـارف العراقيـة التجاريـة الخاصـة افصـاحاً وقائيـاً وهـذا مـا يتطـابق مـع المعيـار الـدولي السـابع" فقـد تـم إجـراء اختبـار لا معلمـي، خصوصـاً وأن المتغيـرين المسـتقل والتـابع ثبـت أنهمـا يتوزعـان توزيعـاً طبيعيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول 3-2-8 معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الوقائي وأدوات الملكية

قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
4.043	0.936	50.193	0.96	0.92	2519

القيمة الجدولية لـ(F) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 6.63

القيمة الجدولية لـ(t) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 2.326

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

لقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.936) والتي تقيس درجة تأثير الإفصاح الوقائي في أدوات الملكية وهي معنوية وتتضح معنويتها من قيمة t المحتسبة والبالغة 50.193 والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 207)، وبلغ معامل التحديد 0.96 والذي يقيس مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع، أما معادلة الانحدار الخطي البسيط فهي معنوية أيضاً كون قيمة F المحسوبة والبالغة 2519 أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 6.63، وهذا ما يوافق التأصيل النظري للدراسة ويثبت فرضية التي نصها "يتم الإفصاح عن أدوات الملكية في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً وقائياً وهذا ما يتطابق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)".

9 . قياس مساهمة الإفصاح الوقائي عن المشتقات المالية في المصارف العراقية التجارية الخاصة في تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

بهدف أثبات فرضية الدراسة الفرعية والتي نصت على أنه "يتم الإفصاح عن المشتقات المالية في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً وقائياً وهذا ما يتطابق مع المعيار الدولي السابع" فقد تم إجراء اختبار لا معلمي، خصوصاً وأن المتغيرين المستقل والتابع ثبت أنهما يتوزعان توزيعاً طبيعيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول 3-2-9 معامل الارتباط والانحدار بين الإفصاح الوقائي والمشتقات المالية					
قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
1.645	0.973	65.873	0.98	0.95	4339
القيمة الجدولية لـ(F) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 6.63					
القيمة الجدولية لـ(t) عند درجة حرية (1 ، 207) ومستوى الدلالة 0.01 = 2.326					
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS					

لقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.973) والتي تقيس درجة تأثير الإفصاح الوقائي في المشتقات المالية وهي معنوية وتتضح معنويتها من قيمة t المحتسبة والبالغة 65.873 والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 207)، وبلغ معامل التحديد 0.98 والذي يقيس مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع، أما معادلة الانحدار الخطي البسيط فهي معنوية أيضاً كون قيمة F المحسوبة والبالغة 4339 أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 6.63، وهذا ما يوافق التأصيل النظري للدراسة ويثبت فرضية التي نصها "يتم الإفصاح عن المشتقات المالية في المصارف العراقية التجارية الخاصة افصاحاً وقائياً وهذا ما يتطابق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

الخاتمة

النتائج والتوصيات والدرسات المستقبلية

اولا . النتائج:

1- يقر المدققين الخارجين بأن التقارير المالية المصرفية أعدت وفق المعايير الدولية ومن ضمنها معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) على الرغم من ان الافصاح وفق هذا المعيار كان ضعيف في بعض المصارف ومعدوم في مصارف اخرى.

2- تقدر إدارات المصارف العراقية التجارية الخاصة ان الموجودات المالية المحتفظ بها لمواجهة الالتزامات غير مهم الإفصاح عنها لمستخدمي التقارير المالية المصرفية.

3- عدم تنظيم انموذج للخسائر الإئتمانية المتوقعة كونه يتطلب وضع سياسات ونظم واجراءات للحوكمة للحصول على معلومات حالية ومستقبلية ودراسات تحليلية واحصائية عن مدى التاثير لاي تغير متوقع.

4- ان الافصاح عن الادوات المالية لا يقتصر على المصارف المستثمرة في هذه الادوات وانما يعتمد ايضا على السوق المالية التي في حال كانت كفوءة فسوف يقترب سعر الاداة المالية من السعر الحقيقي.

5- تصنيف المشتقات المالية بمعنى كونها من ادوات المتاجرة او التحوط عائد للمصرف نفسه وللغرض الذي من اجله امتلك هذه الاداة المالية.

6- اسلوب المقارنة في الاداء ما بين المصارف العراقية التجارية الخاصة لاظهار تفوق مصرف على باقي المصارف هو اسلوب سهل القراءة لمستخدمي التقارير المالية المصرفية ويمكن ان يعكس صورة واضحة عن واقع عمل المصرف.

7- تعكس القروض الممنوحة من قبل المصرف الى زبائنه قدرة المصرف على توظيف الاموال المتاحة وتوفر مؤشر مهم على امكانية تحقق الارباح للمصارف العراقية التجارية الخاصة كون نشاط العمليات هو النشاط الاكثر تاثيرا في ارباح المصارف.

8- ان التحليل المالي الافقي والعمودي للتقارير المصرفية اكثر صدقا من نماذج التبؤ التي تعدها المصارف العراقية التجارية الخاصة اذ من الممكن ان تستخدم هذه النماذج بطريقة تعكس حسن اداء المصرف على غير الواقع.

9- لا يتصف معظم مستخدمي التقارير المالية المصرفية بالمعرفة والدراية الكاملة حول مضمون المعلومات المنشورة في هذه التقارير مما قد يؤثر على قراراتهم المبنية على المعلومات.

10- تفصح المصارف العراقية التجارية الخاصة عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي او الايضاحات للقروض والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

11- لا تفصح المصارف العراقية التجارية الخاصة في القوائم المالية عن ارباح استعادة خسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالسندات.

12- تصنف الموجودات المالية ضمن فئة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي شرطي اختبار نموذج الاعمال واختبار خصائص التدفق النقدي.

13- لم يميز معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الخاص بالافصاح عن الادوات المالية ان السندات قصيرة الاجل لاتحتاج ان تخضع لاختبار تدني القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)، اذ ان مدة استحقاقها هي سنة واحدة على عكس السندات متوسطة الاجل وطويلة الاجل إذ أن استحقاقهم يكون أكثر من سنة وبذلك تحتاج أن تخضع لاختبار التدني في قيمة الاستثمارات كون مخاطرة الاحتفاظ بها اعلى.

14- افصح مصرف الخليج والمصرف التجاري عن مخاطر السوق منذ عام 2016 ولكن الافصاح كان وصفيا اي انه عرف مخاطر السوق لكنه كان مبهم في طريقة اعداد تحليل الحساسية اما باقي عينة البحث من المصارف لم يفصحوا عن مخاطر السوق.

15- تم الافصاح من مصرف الخليج والمصرف التجاري عن مخاطر السيولة منذ عام 2016 ولكن المصرفين لم يعملا تحليل للاستحقاقات المتعلقة بالمطلوبات الحالية وبينا فيها الاستحقاقات التعقادية المتبقية مع وصف لادارة تلك المخاطر وانما اكتفيا بذكر خطوط ائتمان تلبي الحاجة من السيولة مثل وديعتهما في البنك المركزي اما بقية العينة لم يفصحوا عن مخاطر السيولة.

16- التزم مصرفي الخليج والمصرف التجاري منذ عام 2016 عن الافصاح عن المخاطر الإئتمانية اما باقي عينة البحث لم يفصحوا عن المخاطر الإئتمانية.

17- هنـــاك تبـــاين بـــين الافصـــاح الكمـــي والافصـــاح النـــوعي فـــي المصـــارف حيـــث ركـــزت المصـــارف علـــى الافصـــاح النـــوعي كـــون هـــذا الافصـــاح اقـــل كلفـــة وسهل التطبيق بخلاف الافصاح الكمي.

18- ممكـــن ان يتحقـــق الافصـــاح الشـــامل فـــي التقـــارير الماليـــة للمصـــارف العراقيـــة عـــن طريـــق تبنـــي وتطبيـــق المعـــايير الدوليـــة واهمهـــا معيـــار الابـــلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7).

19- تختلـــف أهميـــة الافصـــح عـــن مصـــادر التمويـــل بـــإختلاف تلـــك المصـــادر، فالتمويـــل عـــن طريـــق اصـــدار الاســـهم يتطلـــب افصـــاح اكبـــر مـــن التمويـــل عـــن طريق الاقتراض.

ثانيا . التوصيات:

1- علـــى المـــدققين الخـــارجين ذكـــر الفقـــرات التـــي تـــم الافصـــاح عنهـــا وفـــق معيـــار الابـــلاغ المـــالي الـــدولي الســـابع (IFRS7) والفقـــرات التـــي لـــم يـــتم الافصـــاح عنهـــا بوضـــوح وتـــرك اســـلوب التعمـــيم كونـــه قـــد يضـــلل مســـتخدمي التقـــارير المالية المصرفية.

2- ضـــرورة الافصـــاح الشـــامل ومـــن ضـــمنه الافصـــاح عـــن قـــيم الموجـــودات الماليـــة المحـــتفض بهـــا لاي ســـبب، وتـــرك تقـــدير اهميتهـــا مـــن عدمـــه الـــى مســـتخدمي التقارير المالية.

3- مـــن المهـــم تبســـيط اي اجـــراء بغيـــة ان تكـــون التقـــارير المصـــرفية معـــدة وفـــق المعـــايير الدوليـــة، وعـــدم التعكـــز علـــى صـــعوبة اجـــراء معـــين لاهمـــال تطبيـــق متطلابات اي معيار.

4- قيام المصارف العراقية التجارية الخاصة بنشر اسعار الادوات المالية (الاسهم) في تقاريرها المصرفية استناد الى اسعار تداولها في سوق العراق للاوراق المالية سوف يعزز الافصاح في هذه التقارير.

5- على المصارف العراقية التجارية الخاصة الافصاح وبوضوح حول السبب من امتلاك المشتقات المالية كون ذلك سوف يعطي للمستفيد من التقارير المالية المصرفية تصور واضح عن طبيعة هذه الاداة وما تمثله للمصرف.

6- يجب ان تقتصر المقارنة بين المصارف المتماثلة فقط ولا تشمل كل القطاع المصرفي فالمقارنة بين مصرف تجاري ومصرف اسلامي لا تعطي تصور واضح لمستخدمي التقارير المالية المصرفية او بين مصرف كبير ومصرف صغير فالمقارنة لاتجوز في مثل هذه الحالات.

7- التوسع في عرض انواع القروض الممنوحة بحسب القطاعات مثلا او بحسب حجم القرض او اي معيار للتوزيع امر في غاية الاهمية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية المصرفية.

8- على الجهات الرقابية كالبنك المركزي العراقي ان يتابع نوع التحليل المنشور في التقارير المالية المصرفية بطريقة يضمن عدم تضليل مستخدمي هذه التقارير.

9- على معدي التقارير المصرفية ان يستخدمون الطرق المبسطة في عرض المعلومات الواردة في هذه التقارير بحيث تكون مفهومة لغير اصحاب الاختصاص من مستخدميها.

10- حث المصارف العراقية التجارية الخاصة على الافصاح عن القروض والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتوسع في الافصاح عنها وعن تفرعاتها ان وجدت لما يوفره ذلك من شفافية في عرض قائمة المركز المالي.

11- ضرورة ان تقوم الجهات الرقابية متمثلة بالبنك المركزي العراقي وهيئة الاوراق المالية العراقية بدعوة المصارف العراقية التجارية الخاصة بالافصاح عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة لما تحتويها من معلومات مسبقة لمستخدمي القوائم المالية في المصارف.

12- من المهم ان يتطابق عمل المصارف العراقية التجارية مع المعايير الدولية وتقع مسؤلية متابعة هذا التطابق على الجهات الرقابية.

13- التأكيد على المصارف باللاتزام والافصاح عن الطرق التي تعمل على تحليل مخاطر السوق ومنها تحليل الحساسية إذ أنه يساعد مستخدمي القوائم المالية في المصارف على معرفة ماهي التغيرات المحتملة الحدوث بدرجة مقبولة في المركز المالي للمصرف بسبب التغيرات في عوامل مخاطرة السوق.

14- حث المصارف من قبل الجهات الرقابية المتمثلة بالبنك المركزي وسوق العراق للاوراق المالية بالافصاح عن مخاطر السيولة إذ أن التزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر السيولة يبين قدرة الإدارة في الوفاء بالتزامتها.

15- تطوير قسم ادارة المخاطر في المصارف مع كل ماهو معاصر وخاص بالافصاحات عن المخاطر الإئتمانية كون المخاطر الإئتمانية ركن أساسي

من المخاطر المصرفية كونها أيضا تدخل في صميم العمل المصرفي فالمعلومات عن مخاطر الائتمان تساعد مستخدمي القوائم في المصارف على تقييم الجودة الإئتمانية لموجودات المصرف لتقدير مدى تأثير خسائر الائتمان على تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية من الموجودات المالية.

16- العمل على تطبيق الإفصاح حسب معيار الابلاغ المالي الدولي السابع بشكل دقيق، إذ أن المعيار بين الإفصاح الكمي والنوعي ومتطلبات الافصاح عنهم، وبين ان عدم التزام المصارف بهذا النوع من الافصاحات يضيع دور الإدارة ويضعف قدرتها على التعامل مع أنواع المخاطر المصرفية المختلفة.

17- على الجهات الرقابية ان لا تدخر جهدا في الزام القطاع المصرفي العراقي بتطبيق المعايير الدولية ومتابعة هذا التطبيق، فضلا عن ايجاد حلول للمشاكل المتوقعة من تطبيق هذه المعايير.

18- التركيز حول جوانب العمل المصرفي التي تحتاج الى افصاح عالي يعد من مسؤليات معد التقارير المالية المصرفية، هذا ويجب عدم التقليل من دور الجزئيات التي يعتقد معد التقارير المالية المصرفية انها غير ضرورية.

ثالثاً: مقترحات لبحوث ودراسات مستقبلية :

1. أثر التعامل بأدوات الدين علي التدفقات النقدية في الوحدة الإقتصادية .
2. الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأدوات المالية وأثرها علي الأسهم .
3. الإفصاح عن الادوات المالية وتأثيرها علي ضريبة الدخل .

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم .

ثانياً . الكتب العربية :

1. ابو زيد، محمد المبروك 2005 "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية" ايتارك للنشر والتوزع، القاهرة.

2. أبو نصار، محمد و جمعه حميدات 2009 "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية" دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

3. احمد، محمد عبد السلام و السيد ابراهيم احمد 2018 "ادارة الموارد المالية" دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

4. اسماعيل، عبد الفتاح و حنفي عبد الغفار 2009 "الأسواق المالية، اسواق راس المال، البورصات، البنوك، صناديق الاستثمار" الدار الجامعية، الاسكندرية.

5. إلدون، هندركسن 1990 "النظرية المحاسبية" تعريب : كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

6. اندراوس، عاطف 2007 "أسواق الأوراق المالية بين ضروريات التحول الاقتصادي و التحرير المالي ومتطلبات تطويرها" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

7. جمعة، احمد حلمي 2010 "محاسبة الادوات المالية" دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

8. الحبيطي، قاسم محسن و زياد هاشم يحيى 2011 "تحليل ومناقشة القوائم المالية" الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت.

9. حماد، طارق عبد العال 2005 "الشفافية والإفصاح العادل" الدار الجامعية للنشر، الأسكندرية.

10. حماد، طارق عبد العال 2001 "المشتقات المالية المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة" الدار الجامعية للنشر، القاهرة.

11. حميدات، جمعة 2014 "خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية" المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، عمان.

12. حميدات، جمعة 2014 "خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية" المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، عمان.

13. حميدات، جمعة و محمد ابو نصار 2016 "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الجوانب النظرية والعملية" المكتبة الوطنية، عمان.

14. حنان، رضوان حلوة و اسامة الحارس و ميسون القولي و نور الدين أبو جاموس 2004 "أسس المحاسبة المالية – قياس بنود قائمة المركز المالي" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

15. حنفي، عبد الغفار 2007 "الاستثمار والأوراق المالية أسهم، سندات، وثائق الاستثمار" الدار الجامعية، الإسكندرية.

16. خضر، أحمد علي 2012 "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في الشركات" دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

17. خليل، عطا الله وارد و محمد عبد الفتاح العشماوي 2008 "حوكمة المؤسسة المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة" مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية.

18. الراوي، خالد وهيب 2009 "إدارة المخاطر المالية" دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

19. رضوان، سمير 2005 "المشتقات المالية ودورها في أدارة المخاطر" دار النشر للجامعات.

20. الزبيدي، محمد علي 2000 "المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية" دار الفكر المعاصر، صنعاء.

21. سامي، محمد 2012 "اساسيات المحاسبة" دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية.

22. شاهين، علي عبدالله 2011 "النظرية المحاسبية" مكتبة افاق للطباعة والنشر، غزة.

23. الشديفات، علي ابراهيم 2006 "الاستثمار في البورصة" دار الحامد.

24. الصبان، محمد سمير "دراسات في المحاسبة المالية اصول القياس واساليب الاتصال المحاسبي" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، بدون سنة نشر.

25. العابد، عبد الباسط و حمزة مؤطر بن سويسي و فاطمة الزهراء طلحاوي 2020 "انعكاسات تبني النظام المحاسبي المالي على الهيكل المالي للمؤسسة (الأسهم والسندات)" جامعة احمد دراية.

26. علي، عبد الوهاب نصر 2004 "مبادئ المحاسبة المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية" الجزء الثاني، الدار الجامعية، الأسكندرية.

27. علي، عبد الوهاب نصر 2004 "مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية" الدار الجامعية، الاسكندرية.

28. كاظم اموري هادي واخرون 2013 "الإحصاء التطبيقي اسلوب تحليلي, بإستخدام SPSS" الذاكرة للنشر والتوزيع ,بغداد ,ط1.

29. كحلون، علي 2013 "طرق التنفيذ واستخلاص الديون العامة والخاصة" منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس.

30. كيسو، دونالد و جيري ياجنت "المحاسبة المتوسطة 2009 "دار المريخ للنشر، الرياض.

31. لطفي، امين السيد احمد 2008 "اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة" الدار الجامعية، الاسكندرية.

32. مطر، محمد 2007 "مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

33. مطر، محمد عطية 2004 "التأصيل النظري للممارسات المهنة المحاسبية في مجالات القياس ، العرض ، الافصاح" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

34. مطر، محمد عطية و وليد ناجي الحيالي و حكمت احمد الراوي 1996 "نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات الاطار الفكري وتطبيقاته العلمية" دار حنين للنشر والتوزيع، عمان.

35. مطـــر، محمد وموســـى الســـويطي 2008 "التأصـــيل النظـــري للممارســـات المهنيـــة المحاســـبية فـــي مجـــالات العـــرض والقيـــاس والإفصـــاح" دار وائـــل للنشـــر والتوزيع، عمان.

36. المعـــايير الدوليـــة للتقريـــر المـــالي المعتمـــدة فـــي المملكـــة العربيـــة الســـعودية والمعـــايير والإصـــدارات الأخـــرى المعتمـــدة مـــن الهيئـــة الســـعودية للمحاســـبين القانونين، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2018.

37. هلالـــي، محمد جمـــال علـــي و عبـــد الـــرزاق شـــحاذه 2017 "محاســـبة المؤسســـات المالية، البنوك التجارية وشركات التأمين" دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

38. هنـــدي، منيـــر ابـــراهيم 1999 "الفكـــر الحـــديث فـــي مجـــال الاســـتثمار سلســـلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية" منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية.

39. الهيتـــي ، صـــلاح الـــدين حســـين 2006 "الاســـاليب الاحصـــائية فـــي العلـــوم الادارية" ،دار وائل للطباعة والنشر ،الطبعة الثانية ،عمان.

40. بـــن افـــرج، زوينـــة 2019 "تبنـــي المعيـــار الـــدولي رقـــم (30) ضـــرورة للبنـــوك الجزائريـــة لمجابهـــة المنافســـة المصـــرفية العالميـــة" مداخلـــة، معهـــد العلـــوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ثالثاً: الرسائل و الإطاريح الجامعية :

1. احمـــد، بـــن صـــالح ســـيد 2015 "الإفصـــاح المحاســـبي فـــي القـــوائم الماليـــة للبنوك" رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس.

2. الأســـدي، احمـــد ابـــراهيم عبـــد الحســـين 2010 "تـــأثيرات تطبيـــق المعـــايير الدوليـــة لأعـــداد التقـــارير الماليـــة علـــى القيـــاس والإفصـــاح المحاســـبي فـــي العـــراق" اطروحة دكتوراه، المعهد العربي للمحاسبين القانونين – بغداد.

3. بـــدراوي، عبـــد المـــنعم 2010 "القـــوائم الماليـــة وفـــق المعـــايير المحاســـبية الدوليـــة، دورهـــا واهميتهـــا فـــي عمليـــة اتخـــاذ القـــرارات" رســـالة ماجســـتير، جامعـــة 8 ماي 1945.

4. بـــن بعيـــبش، وداد 2017 "تـــداول الأســـهم والتصـــرف فيهـــا فـــي شـــركات الأموال" أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري.

5. بـــن فـــرج، زوينـــة 2014 "المخطـــط المحاســـبي البنكـــي بـــين المرجعيـــة النظريـــة وتحـــديات التطبيـــق" اطروحـــة دكتـــوراه، كليـــة العلـــوم الاقتصـــادية وعلـــوم التسيير.

6. بوطكـــوك، عمـــار 2018 "اســـتراتيجية إدارة ميزانيـــة البنـــك باســـتخدام الهندســـة المالية" أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي.

7. التميمـــي، عمـــاد حـــرش جاســـم 2007 "مـــدى اســـتخدام معـــايير الإفصـــاح والشـــفافية فـــي اعـــداد القـــوائم الماليـــة المقدمـــة للهيئـــة العامـــة للضـــرائب ودور مراقـــب الحســـابات فـــي تعزيـــز الثقـــة بتلـــك القـــوائم" رســـالة ماجســـتير، المعهـــد العـــالي للدراسات المحاسبية، جامعة بغداد.

8. جليـــل، كمـــال مصـــطفى 2009 "الإفصـــاح والقيـــاس المحاســـبي للســـندات والقروض واجراءات التدقيق" أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.

9. الحـــاج، نـــوى 2009 "انعكاســـات تطبيـــق التوحيـــد المحاســـبي علـــى القـــوائم الماليـــة للمؤسســـة الاقتصـــادية الجزائريـــة" رســـالة ماجســـتير ، جامعـــة حســـيبة بـــن بـــو علي الشلف.

10. حبيـــب، خالـــد صـــبحي 2011 "مـــدى ادراك المصـــارف لأهميـــة المحاســـبة والإفصـــاح عـــن المســـؤولية الاجتماعيـــة دراســـة تطبيقيـــة علـــى المصـــارف التجاريـــة الفلسطينية" رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية – غزة.

11. حـــواس، صـــلاح 2008 "التوجـــه الجديـــد نحـــو معـــايير الابـــلاغ المـــالي الدوليـــة واثرهـــا علـــى مهنـــة التـــدقيق" اطروحـــة دكتـــوراه، كليـــة العلـــوم الاقتصـــادية والتسيير.

12. الخفـــاجي , اســـامة جـــابر مصـــلاح 2005 "تطـــور ودائـــع المصـــارف التجاريـــة واســـعار الاســـهم فـــي اقطـــار عربيـــة مختلفـــة" رســـالة دكتـــوراه فلســـفة فـــي العلـــوم الاقتصـــادية مقدمـــة الـــى مجلـــس كليـــة الادارة والاقتصـــاد الجامعـــة المستنصرية , بغداد.

13. خيـــرة، ســـلمان 2020 "أهميـــة الافصـــاح المحاســـبي فـــي ظـــل معـــايير المحاســـبة الدوليـــة علـــى جـــودة المعلومـــة المحاســـبية" رســـالة ماجســـتير، جامعـــة محمد خيضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

14. دادة، دليلة 2019 "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي" رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

15. دادة، دليلة 2013 "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي" رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

16. الدليمي، جنان عبد العباس باقر 2017 "تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية و انعكاسه على القياس والإفصاح المحاسبي في المصارف العراقية" اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية.

17. زرارة، ايمان بن سي 2019 "النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم العسر المالي للمؤسسة وجودة ارباجها" رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي.

18. زعباط، مهدي 2019 "بدائل القياس المحاسبي لأثار التضخم على القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة "sonlgaz رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي.

19. زواي، عز الدين 2014 "اثر تداول عقود الخيارات على اداء الأسواق المالية دراسة حالة سوق الخيارات المتداولة لباريس" رسالة ماجستير، جامعة سطيف.

20. سعاد، خليفي 2013 "التصنيف والتقييم المحاسبي للأدوات المالية بالقيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية" رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند اولحاج.

21. سليمان، خيرة 2020 "أهمية الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية" رسالة ماجستير، جامعة بسكرة.

22. سمية، ناجي 2016 "متطلبات الافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المعيار الدولية المعيار الدولي الأول (عرض البيانات المالية)" رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر.

23. سودة، زاهرة يونس محمد 2006 "تنظيم عقود الاختيار في الأسواق المالية من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية" رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

24. شادو، عبد اللطيف 2013 "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS دراسة ميدانية استطلاعية من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة" رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح.

25. شرفية، موسى 2013 "الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي دراسة حالة شركة التصنيع الميكانيكي" رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي.

26. شـــهاب، ســـمير محمـــود 2010 "الإفصـــاح المحاســـبي للمصـــارف التجاريـــة وفقـــا للقواعـــد المحاســـبية المحليـــة والمعـــايير الدوليـــة" رســـالة ماجســـتير، المعهـــد العربي للمحاسبين القانونين.

27. الشـــيباوي، امـــل شـــاكر كنكـــون 2016 "دور المصـــارف التجاريـــة الخاصـــة فـــي تفعيـــل نشـــاط ســـوق العـــراق لـــلأوراق الماليـــة للمـــدة 2004_2013" رســـالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.

28. صـــالح، واضـــح 2020 "أثـــر تبنـــي معـــايير الإفصـــاح المحاســـبي فـــي القـــوائم للحـــد مـــن التهـــرب الضـــريبي بعـــد تبنـــي النظـــام المحاســـبي المـــالي" أطروحـــة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف–المسيلة.

29. صـــبايحي، نـــوال 2011 "الإفصـــاح المحاســـبي فـــي ظـــل معـــايير المحاســـبة الدوليـــة (IFRS/IAS) وأثـــره علـــى جـــودة المعلومـــة" رســـالة ماجســـتير، جامعـــة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

30. صـــلاح، حـــواس 2008 "التوجـــه الجديـــد نحـــو معـــايير الابـــلاغ المـــالي الدولية" اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.

31. عبـــد الحلـــيم، ســـعيدي 2015 "محاولـــة تقيـــيم إفصـــاح القـــوائم الماليـــة فـــي ظـــل تطبيـــق النظـــام المحاســـبي المـــالي" أطروحـــة دكتـــوراه، كليـــة العلـــوم الاقتصـــادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

32. عبـــد المالـــك، زيـــن 2013 "القيـــاس والإفصـــاح عـــن عناصـــر القـــوائم الماليـــة فـــي ظـــل النظـــام المـــالي المحاســـبي دراســـة حالـــة مجتمـــع صـــيدال_وحدة الحراش" رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بو قرة.

33. عبد جليل، كمال مصطفى 2009 "الافصاح والقياس المحاسبي للسندات والقروض واجراءات التدقيق دراسة تطبيقية في المصارف التجارية العراقية" اطروحة دكتوراه، المعهد العربي للمحاسبين القانونين–بغداد.

34. العكر، معتز 2010 "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الاردني" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

35. عكنوش، احلام 2014 "سوق الأوراق المالية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

36. العلول، عبد المنعم عطا 2008 "دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة.

37. علي إبراهيم علي 2020 "جودة المعلومات في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية ومحاسبة الإستدامة وتأثيرها في كلفة رأس المال" أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية.

38. عنيزة، حسين هادي حسين 2007 "القياس والإفصاح عن الادوات المالية المشتقة في القوائم المالية دراسة نظرية في مصرف بغداد" جامعة بغداد.

39. فاطمة، عدوان 2017 "التحليل المالي واثره على الأقبال على الادوات المالية دراسة حالة بورصة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس.

40. فريد، مشري 2018 "دور الادوات المالية الاسلامية في تمويل البنوك الاسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية" اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة.

41. قوادري، محمد 2010 "قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF" رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب.

42. الكامل، بالعيد محمد 2011 "دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية اكثر فائدة لمستخدميها" رسالة ماجستير، جامعة قصداي مرباح.

43. كرجي، محمد باقر 2017 "قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

44. لايقة، رولا كاسر 2007 "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار" رسالة ماجستير، جامعة تشرين.

45. لطـــرس، ســـميرة 2010 "كفـــاءة ســـوق رأس المـــال علـــى القيمـــة الســـوقية للســـهم دراســـة حالـــة مجموعـــة مـــن الاســـواق راس المـــال العربيـــة" اطروحـــة دكتـــوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسطنطينية.

46. لعروســـي، اســـيا 2015 "تـــأثير القيـــاس المحاســـبي علـــى الإفصـــاح فـــي القوائم المالية في حالة التضخم" رسالة ماجستير، جامعة محمد بو مضياف.

47. مبروكـــي، الطيـــب 2012 "المخصصـــات والاحتياطـــات فـــي البنـــوك الإســـلامية مـــن منظـــور فقهـــي" رســـالة ماجســـتير، جامعـــة المدينـــة العالميـــة، كليـــة العلوم الاسلامية قسم الفقه واصوله.

48. محمد، ناديـــة محمد حمـــد 2016 "اثـــر الافصـــاح المحاســـبي فـــي القـــوائم الماليـــة ودوره فـــي تقـــويم الأداء المـــالي للمؤسســـات الماليـــة" رســـالة ماجســـتير ، جامعـــة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

49. مصـــلح، باســـم فيـــاض 2019 "مـــدى التـــزام المصـــارف الخاصـــة بالقيـــاس والإفصـــاح عـــن الادوات الماليـــة وفـــق معيـــار الإبـــلاغ المـــالي IFRS9 بحـــث تطبيقـــي فـــي مصـــرف الخلـــيج التجـــاري" اطروحـــة دكتـــوراه، المعهـــد العربـــي للمحاسبين القانونيين–بغداد.

50. مـــوح، مـــريم صـــغير 2010 "القـــوائم الماليـــة فـــي ظـــل معـــايير المحاســـبة الدولية" رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب.

51. نشـــوان، اســـكندر محمـــود 2004 "تطـــوير اعـــداد و نشـــر القـــوائم الماليـــة فـــي اطـــار معـــايير المحاســـبة الدوليـــة فـــي ضـــوء التغيـــرات البيئـــة" رســـالة ماجســـتير، جامعة عين شمس ، كلية التجارة.

52. هلالة، نادية 2019 "سندات الاستحقاق القابلة للتحويل الى اسهم" اطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين.

رابعاً: المجلات والدوريات العلمية :

1. ابو طالب، يحيى محمد 2016 "مفهوم الدخل العادي والدخل الشامل واثره على الإفصاح المحاسبي" النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، المجلد (26) العدد (103).

2. احمد، وفاء يوسف 2016 "اثر قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية" مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (20) العدد (4).

3. البديري، حسين جميل غافل 2017 "اثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية" مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14) العدد (1).

4. البغدادي، صلاح صاحب شاكر وجبار ياسر عبيد الفتلأوي 2017 "دور كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطر الائتمان والسيولة في النشاط المصرفي بحث تطبيقي في مصرف الرشيد" مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (12) العدد(40).

5. التميمي، عباس حميد يحيى و حسين زهير عبد الامير زيني 2020 "قياس تكامل الافصاح عن نموذج الاعمال مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة والتمثيل الصادق)" Journal of Economics and Administrative Sciences، المجلد (26) العدد (117).

6. التميمي، ناظم شعلان 2009 "دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات" مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد(3) العدد(9).

7. الجبوري، بابان ابراهيم عليوي 2012 "الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد ادوات الاستثمار واثره على ثقة التعاملات مع الشركات" مجلة تكريت للعلم الادارية والاقتصادية، المجلد(8) العدد(2).

8. الجبوري، علي عبودي نعمه 2015 "توظيف عقود الخيارات المالية المتقدمة لبناء محفظة التحوط دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي" مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد (5) العدد (2).

9. جهيدة، نسيلي و سليمة نشنش 2020 "دور المشتقات المالية في إدارة المخاطر والحد من الأزمات-إشارة إلى الأزمة المالية العالمية 2008" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13) العدد (1).

10. الحوراني، ياسر 2020 "الاستثمار في عقود المشتقات المالية من منظور إسلامي" مجلة سلسة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (30) العدد (4).

11. الحوشي، محمد محمود 2018 "اختبار مدى افضلية الدخل الشامل كمقياس اداء الشركة واثره على توزيعات الارباح النقدية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالورصة المصرية" مجلة البحوث المحاسبية.

12. خشارمة، حسين علي 2003 "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم 30" مجلة النجاح للأبحاث المجلد (17) عدد (1).

13. خليل، حوراء حسن 2018 "دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الادوات المالية المشتقة في القوائم المالية" المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (14) العدد (56).

14. دحدوح، حسين و رشا حمادة 2014 "دور الافصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية دراسة ميدانية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (2).

15. دوش، أنعام عبد الزهرة 2014 "التحوط باستخدام العقود الآجلة دراسة تطبيقية في شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة كلية الاسلامية الجامعة، المجلد(9) العدد(30).

16. الدوغجي، علي حسين و عادل صبحي الباشا 2017 "الأصول المالية بين القياس والاعتراف والإفصاح في المعايير المحاسبية" مجلة دنانير، المجلد (1) العدد (10).

17.زرقـــط، فـــايزة ولبـــاز الامـــين 2020 "إدارة المخـــاطر فـــي البنـــوك التجاريـــة الجزائريـــة فـــي ظـــل متطلبـــات معيـــار الإبـــلاغ المـــالي الـــدولي الادوات الماليـــة (IFRS7) الافصـــاحات" مجلـــة العلـــوم الاقتصـــادية والتســـيير والعلـــوم التجاريـــة، المجلد (13) العدد (1).

18.زغـــدار، احمـــد و محمد ســـفير 2010 "خيـــار الجزائـــر بـــالتكيف مـــع متطلبـــات الإفصـــاح وفـــق معـــايير المحاســـبة الدوليـــة (IAS-IFRS)" مجلـــة الباحـــث، المجلـــد (7) العدد (7).

19.زيـــود، لطيـــف و حســـان قـــيطم و نغـــم مكيـــة 2007 "دور الإفصـــاح المحاســـبي فـــي ســـوق الأوراق الماليـــة فـــي ترشـــيد قـــرار الاســـتثمار" مجلـــة جامعـــة تشـــرين للدراســـات والبحـــوث العلميـــة سلســـلة العلـــوم الاقتصـــادية والقانونيـــة، مجلـــد (29) العدد (1).

20.الســـعبري، ابـــراهيم عبـــد موســـى و عبـــاس فاضـــل علـــي 2016 "إمكـــانية القـــياس والافصـــاح المحـــاسبي عـــن عقـــود الخـــيارات فـــي البيـــئة العـــراقية للتـــحوط من المخاطر المالية" مجلة كلية الاسلامية الجامعة، المجلد (11) العدد(37)

21.ســـلوم، حســـن عبـــد الكـــريم و ثـــامر كـــاظم عبـــد الرضـــا 2016 "دور مراقـــب الحســـابات فـــي اكتشـــاف مؤشـــرات الاحتيـــال مـــن خـــلال مناقشـــة وتحليـــل تقريـــر الإدارة دراسة مقارنة" مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (107).

22.الســـيد، داليـــا عـــادل عبـــاس، الرشـــيدي، طـــارق عبـــد العظـــيم يوســـف 2019 "اثـــر تطبيـــق المعيـــار الـــدولي لإعـــداد التقـــارير الماليـــة(9) الادوات الماليـــة علـــى

دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية" مجلة المحاسبة، والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، المجلد(8)، العدد(3).

23. الشامى، مصطفى كمال عطا 2019 "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) مع دراسة ميدانية" مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد (6).

24. الشامي، مصطفى كمال واخرون 2019 "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي طبقا للمعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٧) مع دراسة ميدانية" مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد (5) العدد (6).

25. الشريدة، ندى عبد القادر عبد الستار 2016 "توظيف عقود المبادلات في مجال الفنادق والسياحة دراسة تحليلية في عينة من الفنادق العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(13) العدد(40).

26. الشلال، مهند عزيز و كهدار حجي محمد و اكرم صالح يوسف 2020 "قياس تأثير ودائع المصارف التجارية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2004-2019" المجلة الاكاديمية - جامعة نوروز ، المجلد (9) العدد(2).

27. صلاح الدين، محمد و رضوى السمان 2020 "الإطار التنظيمي والتشريعي لعقود المشتقات المالية في مصر -دراسة مقارنة مع احكام الشريعة الإسلامية والنظم القانونية ذات الصلة في الدول العربية" مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا.

28. الضـــلاعين، حســـني مبـــروك و عبـــدالله علـــي الصـــيفي 2018 "أســـباب النزاعـــات الفقهيـــة فـــي عقـــود حـــق الخيـــار مـــن حيـــث اللـــزوم" مجلـــة الجامعـــة الاسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد (26) العدد (1).

29. العـــامري، محمد علـــي ابـــراهيم و اعتصـــام جـــابر الشـــكرجي 2013 "إدارة مخـــاطر أســـعار الصـــرف الأجنبـــي باســـتخدام التحـــوط المـــالي دراســـة تحليليـــة تطبيقية" مجلة دراسات محاسبية ومالية.

30. عبـــد الجليـــل، حســـن توفيـــق و محمد ابـــو نصـــار 2014 "العوامـــل المـــؤثرة علـــى مســـتوى الإفصـــاح الاختيـــاري فـــي التقـــارير الماليـــة الســـنوية للشـــركات المســـاهمة العامة الأردنية" دراسات العلوم الإدارية، المجلد (41) العدد (2).

31. عبـــد الخـــالق، أودينـــة 2021 "أثـــر الافصـــاح عـــن التثبيتـــات وفـــق القيمـــة العادلـــة علـــى جـــودة القـــوائم الماليـــة دراســـة ميدانيـــة لأراء عينـــة مـــن الاكـــادمين والمهنـــين المحاســـبين ولايـــة الجزائـــر" رســـالة ماجســـتير، معهـــد العلـــوم الاقتصـــادية وعلوم التسيير،الجزائر.

32. عبـــد الـــرحمن، تانيـــا قـــادر 2016 "أثـــر مســـتوى الافصـــاح فـــي البيانـــات الماليـــة المنشـــورة علـــى تحليـــل القـــوائم الماليـــة" مجلـــة جامعـــة كركـــوك للدراســـات الانسانية، المجلد(3) العدد(1).

33. عبـــد العزيـــز، غـــازي 2007 "الافصـــاح المحاســـبي فـــي ضـــوء المعـــايير الدوليةً" مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد(2) العدد(2).

34. عبـــد اللطيـــف، إســـماعيل عكلـــة 2010 "الأوراق الماليـــة فـــي الســـوق وحكمهـــا في الشريعة الإسلامية" مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد (44).

35. عبد المطلب، حسن احمد شحاته 2018 "مدى مشروعية التعامل بالأسهم والسندات من منظور الفقه الإسلامي" مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، العدد (2) المجلد (5).

36. عقاري، مصطفى 2007 "التقارير المالية لمن" مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد (3) العدد (7).

37. علي، العبسي، وضيف الله محمد الهادي، ومهاوات العبيدي 2019 "اشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق (IFRS9)" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (12)، العدد(1).

38. عمر، قمان و باكرية علي 2019 "أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية" مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد (4) العدد (1).

39. الغبانّ، ثائر و صبري محمود كاظم 2010 "تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالادوات المالية وعرضها دراسة تطبيقية" المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (7) العدد (27).

40. القشي، ظاهر 2008 "السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في الشركات المساهمة الأردنية" المجلة العربية للإدارة، المجلد (28) العدد (2).

41. الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان 2010 "المشتقات المالية في اطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية" مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (17) العدد (1).

42. اللامي، علي حسين نوري 2016 "اثر الودائع في صافي دخل المصارف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية" العدد (48).

43. محمد، سعاد عبدالفتاح و مثال مرهون مبارك و رعد فاضل بابان 2013 "قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(34).

44. المشاط، عبد المنعم "تصاعد الاندماجات وتعاظم الاحتكارات العملاقة وتأثيره على الشفافية والإفصاح في العالم ومصر" ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر القاهرة حول الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر 26 يناير، اليوم الاول.

45. مشراوي، سميرة 2019 "أثر الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (9) على رأس المال التنظيمي حالة بنك دبي الاسلامي" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد(22).

46. منير، بوعظم، وغزي محمد العربي 2021 "اسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية بين النظام المحاسبي ومعيار المحاسبة الدولي رقم(1)" مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد(7)، العدد(1).

47. المهدأوي، بتول محمد نوري و سمير منير عبد الملك الشماع 2017 "اثر منهج اتخاذ القرارات على مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية" مجلة دنانير، المجلد (1) العدد (21).

48. موسى، قاسم هادي و محمد عبد اللطيف خطاب 2015 "السيطرة على عوائد ومخاطر المشتقات المالية" مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد (21) العدد (88).

49. ميلاد، خليفة ابراهيم 2020 "اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة" مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد(5) العدد(10).

50. النجار، جميل حسن 2015 "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد (17) العدد (2).

51. النور، نصر الله حامد احمد و بابكر ابراهيم الصديق و نصر الدين عبد الكريم الدود 2017 "اثر تصنيف والإفصاح عن الادوات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية للمعلومات المحاسبية" مجلة العلوم الاقتصادي، المجلد(1) العدد(18).

52. يعقوب، ابتهاج اسماعيل و جنان عبد العباس باقر 2018 "الممارسات المحاسبية للأدوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية" مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد (10) العدد (3).

خامساً: القوانين والتشريعات :

1. التقارير السنوية للمصرف التجاري العراقي 2007-2019
2. التقارير السنوية للمصرف المتحد للاستثمار 2007-2019
3. التقارير السنوية لمصرف الائتمان العراقي 2007-2019
4. التقارير السنوية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار 2007-2019
5. التقارير السنوية لمصرف بابل 2007-2019
6. التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي 2019.
7. التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية 2019.
8. التقرير السنوية لمصرف الخليج التجاري 2007-2019
9. القاعدة المحاسبية رقم (6) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسة المحاسبية لسنة 2005.
10. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56، المادة 4، الفقرة 3، لسنة 2004.
11. القواعد المحاسبية العراقية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، القاعدة المحاسبية رقم (7) الخاصة بكشف التدفق النقدي.
12. القواعد المحاسبية العراقية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، القاعدة المحاسبية رقم (7) الخاصة بكشف التدفق النقدي.
13. القواعد المحاسبية العراقية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، القاعدة المحاسبية رقم (7) الخاصة بكشف التدفق النقدي.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية :

1. IAS International Accountingl stanadards (IAS32)، https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias32 ،2020.
2. IAS International Accountingl stanadards(IAS1) ، https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1، 2020.
3. IASB nternational Financial reporting stanadards (IFRS9) https://www.ifrs.org/issued-standards/list-2021
4. IASB ،international financial reporting stanadards (IFRS9)، https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-7-financial-instruments-disclosures/،(2020،30،7)
5. IASI International Accounting stanadards(IAS7) ، https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias7 , 2020
6. معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الافصاح عن الادوات المالية، متاح على موقع WWW.FOUCUSIFRS.COM (17/5/2020)
7. الموقع الالكتروني الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية.

سابعا . قائمة المصادر الاجنبية (الكتب).

1. Mosich ، A.N. and Larsen ، E. J. 1982 “Intermediate Accounting” Fifth Edition، MC Graw – Hill Ltd.
2. Rose، Peter S. & Hudgins، Sylvia C. 2005 "Bank Management and Financial Services" 6th Ed، Mc Gawk-Hill
3. Gierusz ،J. & Karolina D. 2020 "Fair value in the measurement of assets and liabilities of selected banks" Zeszyty Teoretyczne Rachunkowości 107 (163).
4. Lessambo ،Felix I. 2020 "Commercial Banks, Financial Statements, The US Banking System” Palgrave Macmillan Cham.
5. Kieso، Donald E. and Weygandt J. Jerry and Warfield Terry D. 2012 “Intermediate Accounting” 14th Edition، John Wiley & Sons Inc، United states.
6. Frank ،K. 1992 “Reily Investment” 3rdEd ، TheDrydenPress ،Florida.
7. Andrew, L. Taylor 1999 ”Dictionary Of Derivatves” Macmillan Press Ltd ،England.
8. HOWELLS ،P. & BAIN ،K. 2000 “Financial Markets And Institutions” Pearson Education.
9. Dom, C. 1998 “Options And Futures” Pulished by the Dryden press Harcourt ،edition EMS.
10. Schroeder، R. Clark & Cathay، J. 2001 “Accounting Theory and Analysis" 7th، john Wiley & sons Inc, USA.

11. Eldon S. Hendriksen & Michacl F. & Van, B. 2001 "Accounting Theory، Fifth ed، Mcgraw – Hill com Inc، Bosten.
12. Kieso، D. & Weygandt، J. & Warfield، T. 2018 “Intermediate Accounting” Wiley United States Of America.
13. Clautier، M. & Underdown، B. & Morris، D. 2011 “Accounting Theory And Practice” prentice Hall.
14. Ibrahim، M. Abdulla & Ali، M. Ibrahim 2018 “Accounting in English” Dad، Baghdad.
15. Lanny، C. & Richard، F. & Melvin O. 2000 “Intermediate Accounting” New York، Random House، Inc.
16. Meson , Robert D. & Douglas A. Lind & William G. Marchal 1999 "Statistical techniques in Business and economics" 10th ed McGraw- Hill, Inc, New York.
17. Triola , F. Mario 2008 "Essentials of statistics" 3rd ed Pearson education . Inc , USA.
18. Moore , S.David 2000 "The Basic practice of statistics" 2nd , W.H.Free man & Company, New York.
19. Doane , P.David & Seward , Lori E. 2008 "Essential statistics in Business and economics" McGraw- Hill, Inc, New York.
20. Siegel , F. Andraw 2003 "Practical Business statistics" 5th ed McGraw- Hill, Inc, New York.
21. Bluman , G. Allan 1998 "Elementary statistics A stp by step approach" 3rd McGraw- Hill, Inc, New York.

22. LANE, David M., et al 2017 "*Introduction to statistics*" Houston, TX: Rice University.

ثامنا . قائمة المصادر الاجنبية (البحوث)

1. Nga ،T. Thi & Tin ،P. Quang & Phe ،N. So 2020 "Examining The Relationship Between Cash Flow Statement Patterns And The DivIdend Policy : Case Of Listed Enterprises In Vietnamese Stock Exchange" International Journal of Accounting ، VOL(5) N0 (27).
2. Bello, M. & Liliana, A. 2020 "New development : Importance of accounts receivable in Colombian state entities and their impact on the preparation of financial information" *Public Money & Management*، Vol (40) No (7).
3. Rico Bonilla ،C. O & Montoya Ocampo ،L. D & Franco Navarrete ،B. M. ،& Laverde Sarmiento ،M. A. "COMPARABILITY OF FINANCIAL INFORMATION IN COLOMBIA AFTER ITS CONVERGENCE WITH IFRS. THE CASE OF PROPERTY ،PLANT AND EQUIPMENT IN LISTED COMPANIES" Vol (30) no (76).
4. Lim ،S. C. & Macias ،A. J. ،& Moeller ،T. 2020 "Intangible assets and capital structure" Journal of Banking & Finance105873 ،
5. Gebhardt ،G. and Novotny ،Farkas 2018 "Comparability And Predictive Ability Of Loan Loss Provisions _The role OF Accounting Regulation

Versus Bank Supervision" Annual Accounting Conference.

6. TAHAT ،Yasean A. et al. 2016 "The Impact of IFRS 7 On the Significance of Financial Instruments" Disclosure. Accounting Research Journal ،Vol(29) No(3).
7. OTHMAN ،Hakim and Ben KOSSENTINI ،Anas. 2015 "IFRS adoption strategies and theories of economic development: Effects on the development of emerging stock markets" Journal of Accounting in Emerging Economies ،Vol(5) N(1).
8. TAHAT ،Yasean A. et al. 2016 "The Impact of IFRS 7 On the Significance of Financial Instruments Disclosure" Accounting Research Journal ،Vol(29) No(3).
9. ATANASOVSKI ،Atanasko et al. 2015 "Empirical Investigation Into The Determinants Of Compliance With IFRS 7 Disclosure Requirements" Acta Universitatis Danubius Economica ،Vol(11) No(2).
10. Wany ،X. 2014 "The Effects Of Ifrs7Adoption ،A Study Of risk Disclosure in Western European Commercial Bank" Master Thesis, Accounting And Finance Erasmus University ،
11. Ana Carcaba-García, Antonio Lopez-Díaz, Jose Luis Pablos-Rodríguez 2002 ""improving the disclosure of financial information in local government" international management public review, Vol(3) No(1).

12. Jacqueline Birt, Michaela Rankin, Chen L. Song 2012 "Derivatives use and financial instrument disclosure in the extractives industry" accounting and finance, Vol(53) No(1).
13. Cipullo Nadia & Vinciguerra Rosab 2014 "The Impact of IFRS 9 and IFRS 7 on Liquidity in Banks: Theoretical Aspects" procedia-social and behavioral sciences, Vol(164).
14. Atanasko Atanasovski 2015 "Empirical Investigation into the Determinants of Compliance with IFRS 7 Disclosure Requirements" Acta Universitatis Danubius, Vol(11) No(2).
15. Iztok Kolar & Nina Falez 2018 "The Level of Disclosure in Annual Reports of Banks: The Case of Slovenia" sciendo Vol(51) No(4).
16. Luminita Gabriela Istrate & Bogdan Stefan Ionescu 2018 "Intrnational Financial Reporting Standards : A Pre_/post-IFRS Adoption Comparative Analysis" the European of Scial & Behavioural sciences" https://dx.doi.org/10.15405/epsbs.2019.01.02.22
17. Firas Farhan Jedi & Adamu Garba Zango & Isma'Il Tijjani Idris 2020 "Risk management committees as effective monitors in corporete risks reporting" the international journal of research in educational and human sciences arts and languages, Vol(1) No(6).
18. Adamu Garba Zango & Hasnah Kamardin & Rokiah Ishak 2015 "Risk Management Committee Effectiveness and International Financial Reporting Standards 7 (IFRS7) Compliance by Listed Banks in

Nigeria" International Journal of Advanced Research, Vol (3) No (6).

19. Aytenew Agumes Babil 2018 "CHALLENGES OF PRACTICAL IMPLEMENTATION OF IFRS IN ETHIOPIA, EVIDENCE FROM BANKING SECTOR" Master thesis, Addis Ababa university.
20. Yosra Mnif & Oumaima Znazen 2020 "Corporate governance and compliance with IFRS 7: The case of financial institutions listed in Canada" Managerial Auditing Journal, Vol(35) No(3).
21. Sandya, H. B. & Hemanth, k. p. & Himanshi, P. "Fuzzy Rule Based Feature Extraction and Classification of Time Series Signal" 2013, International Journal of Soft Computing and Engineering (IJSCE) Volume(3) Issue(2)
22. Brown, J. D. (2002). The Cronbach alpha reliability estimate. Statistics, 6(1).
23. Albert, A., & Zhang, L. (2010). A novel definition of the multivariate coefficient of variation. *Biometrical Journal*, *52*(5).
24. Mohamed ،A. Developing "The Comperhensive Income Statement To Enhance Quality Of The Financial Reporting An Study Empirical"

مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (22) العدد (3)

الملاحــق

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

م / استمارة الإستبانة

تحية طيبة

اضع بين ايديكم استمارة استبيان لأطروحة الدكتوراه الموسومة **أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (الادوات المالية : الإفصاح IFRS7) على التقارير المالية المنشورة للمصارف (دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة)** بهدف استطلاع ارائكم حول تطبيق مبادئ الافصاح المحاسبي في القطاع المصرفي العراقي، وانطلاقا من ثقتنا في تعاونكم لأنجاز هذه الدراسة من خلال مساهمتكم في ملئ الاستمارة على وفق الفقرات المبينة ادناه، علما ان دقة الدراسة وما تخرج به من توصيات ستعتمد على دقة ارائكم التي هي موضع اعتزازنا وتقديرنا.

ستجد امام كل عبارة خمسة بدائل تتراوح بين (اتفق بشدة) الى (لا اتفق بشدة) والمطلوب اختيار البديل الذي يتطابق مع وجهة نظرك المناسبة بوضع علامة (√) في المكان المناسب الذي يعكس رايك.

ونتعهد لكم بان بيانات استمارة الاستبيان سوف لن تستخدم الى لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ....

الباحث

الخرطوم 2020

أولا . البيانات الشخصية :

1 . النوع :

ذكر	
انثى	

2 . المستوى التعليمي :

بكالوريوس	
ماجستير	
دكتوراه	
أخرى	

3 . التخصص :

محاسبة	
علوم مالية ومصرفية	
اقتصاد	
إدارة اعمال	
أخرى	

4 . الدرجة الوظيفية :

موظف	
رئيس قسم	
رئيس شعبة	
معاون مدير عام	
أخرى	

5 . عدد سنوات الخدمة :

اقل من 5 اعوام	
من 5 – 15 عام	
من 16 – 25 عام	
من 26 – 35 عام	
اكثر من 35 عام	

ثانيا . أنواع الإفصاح في التقارير المصرفية :

أ . الإفصاح الشامل :

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة على معلومات حول الأدوات المالية تخدم جميع المستخدمين بدون تحيز لفئة على فئة أخرى.					
2	يفصح المصرف عند الاعتراف الأولي في الأدوات المالية هل تم ذلك الاعتراف في تاريخ التعامل ام في تاريخ التسوية.					
3	ضمان عدم خلو التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة من أي معلومة عن الأدوات المالية قد تخدم أي مستخدم حالي أو مستقبلي لهذه التقارير.					
4	عدم مراعة القائمين بإعداد التقارير المالية للمصارف العراقية لمبدئ السرية					

	المصرفية عند عرض الأدوات المالية كونه يتعارض مع مفاهيم الإفصاح المحاسبي.					
5	لمعدي التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة قدرة عن الكشف عن أي معلومات تخص الأدوات المالية مخبأة من قبل الإدارة العليا تقلل من درجة الإفصاح المحاسبي.					
6	يتيح الإفصاح عن المعلومات المالية مستخدميها من تقييم الأدوات المالية.					
7	يسهم الإفصاح الشامل في التقارير المالية المصرفية الحد من الشائعات المتداولة.					
8	تعد التقارير المصرفية الإضافية كتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وغيرها تقارير تعزز من مفهوم الإفصاح الشامل.					
9	التقارير المصرفية الملحقة مع القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية					

	تتضمن معلومات عن الأدوات المالية.					
10	يحتوي تقرير مجلس الإدارة على رؤيا حول الاستثمار في الأدوات المالية.					

ب . الأفصاح التثقيفي :

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تتضمن التقارير المالية المصرفية رؤيا حول الاحداث المستقبلية المؤثرة في الأدوات المالية.					
2	تحتوي التقارير المالية المصرفية على توقعات حول العوامل المؤثرة على الأدوات المالية.					
3	نماذج التنبؤ عن الأدوات المالية للمصارف التجارية العراقية الخاصة منشورة في التقارير المالية المصرفية.					
4	تستخدم المصارف التجارية العراقية الخاصة طرق مختلفة للتنبؤ بالأدوات المالية المختلفة كل حسب الطريقة الملائمة له.					
5	تدرك المصارف العراقية التجارية الخاصة					

	نوع العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأدوات المالية المختلفة.					
6	هناك احداث اجتماعية وسياسية وقانونية تؤثر على مجمل عمل النشاط المصرفي ومنها الأدوات المالية.					
7	تبرز المصارف العراقية التجارية الخاصة المقارنات لمختلف أنشطة المصرف ومنها الأدوات المالية مع القطاع المصرفي والتي تقوم وحدات اقتصادية أخرى بإعدادها في تقاريرها السنوية.					
8	تهتم المصارف العراقية التجارية الخاصة باحتساب القيمة الحقيقة للأدوات المالية أي بعد ازالة أثر التضخم منها.					
9	تساعد التقارير المالية المصرفية المرحلية على زيادة درجة الإفصاح عن الأدوات المالية.					

ج . الأفصاح الوقائي :

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تعي المصارف التجارية العراقية محدودية ادراك بعض مستخدمي التقارير المالية المصرفية للأرقام الواردة في هذه التقارير.					
2	على المصرف الإفصاح عن دخل الفائدة الناجم عن تدني قيمة الأدوات المالية (الخسائر الائتمانية المتوقعة)					
3	تصنيف المصرف للأدوات المالية إلى موجودات مالية لغرض الاتجار ومعدة للبيع وقروض واستثمارات محتفظ بها يساعد على تحديد الموجودات المالية التي تخضع للتدني(الخسائر الائتمانية المتوقعة)					
4	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن البنود في الأدوات المالية التي لا تخضع لاختبار تدني القيمة(الخسائر الائتمانية المتوقعة).					

5	المعلومات المتضمنة في التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة تراعي احتياجات مختلف الطبقات من المستخدمين.					
6	يمكن إن ترافق التقارير المالية المصرفية ايضاحات مناسبة عن السياسات المحاسبية، تناسب مختلف الطبقات من مستخدمي المعلومات المحاسبية.					
7	بعض أساليب التحليل المالي كتحليل النسب المالية ومقارنة السلاسل الزمنية مهمة ومعبرة لبعض مستخدمي التقارير المالية المصرفية.					
8	تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة رسوم بيانية، الهدف منها تسهيل فهم بعض الأرقام الواردة في التقارير المالية وقياس التطورات في بعض البنود.					
9	على المصرف الإفصاح عن طرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية سواء عن					

	طريق السوق المالية النشط أو طرق أخرى.					
10	إن الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية سوف ينعكس على تقييم الأدوات المالية بصورة دقيقة.					
11	يفصح المصرف عن اسباب اعادة تصنيف الادوات المالية في حال انتقل بالقياس من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة أو العكس.					
12	في حال قام المصرف باستبدال قياس الأدوات المالية بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة أو العكس فإنه يقوم بالإفصاح عن مبالغ الموجودات المالية المعاد تصنيفها.					
13	كشكل من اشكال الإفصاح الوقائي يتم الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية في المصرف.					
14	يساعد تصنيف الموجودات المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو المعدة للبيع او للتحوط في تحديد الموجودات المالية التي تتعرض قيمها للتدني(الخسائر الائتمانية المتوقعة)					

ثالثا . الإفصاح عن الأدوات المالية وفق المعيار الدولي السابع :

أ . الإفصاح عن أدوات الدين وفق المعيار الدولي السابع :

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	الإفصاح عن الحجم الحقيقي للمبالغ المقرضة من قبل المصارف يعد من الآمور المهمة للغاية.					
2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للقروض والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق					
3	يتم الإفصاح عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الاحتفاظ بالقروض بتاريخ اعداد التقارير المالية اذا قام المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.					
4	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي إذا قام المصرف بتصنيف القرض بالقيمة العادلة.					

5	بالنسبة للقروض المستحقة الدفع المعترف بها عند اعداد تاريخ اعداد التقرير فإن المصرف يلتزم بالإفصاح عن حالات عدم الوفاء خلال الفترة بالمبلغ الأصلي أو الفائدة وعن القيمة الدفترية للقروض المستحقة الدفع التي لم يتم الوفاء بها في تاريخ اعداد التقرير.					
6	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب والخسائر للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (السندات وللقروض).					
7	تقسيم الديون المترتبة للمصرف على العملاء حسب جودة الائتمان سوف يسهم في التأهب لمواجهة مخاطر تلك الديون.					
8	تقسم أدوات الدين في القطاع المصرفي إلى قروض وسلف والسندات.					
9	هناك قروض تمنح لمصارف أخرى تعد من أدوات الدين.					
10	القروض الممنوحة من قبل الإدارة العامة					

	أو الفرع الرئيسي للفروع الأخرى للمصرف لا تعد أدوات دين.					
11	حساب المدينون لا يعد من ضمن أدوات الدين كونه ائتمان خارج عن النشاط الاعتيادي للمصرف.					
12	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الائتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات المالية المتمثلة بالسندات.					
13	يصنف المصرف الموجودات المالية ضمن فئة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي شرطي اختيار نموذج الاعمال واختيار خصائص التدفق النقدي.					

ب . الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية وفق المعيار الدولي السابع :

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	مفهوم القيمة العادلة لأدوات حق الملكية يعد مفهوم حديث في البيئة المصرفية العراقية على الأقل من الناحية المحاسبية.					
2	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والتي تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة.					
3	يفصح المصرف عن المبالغ المسجلة في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي تصنف انها متاحة للبيع.					
4	يفصح المصرف في التقارير المالية عن أرباح استعادة خسائر التدني(الخسائر الائتمانية المتوقعة) بالنسبة للأدوات					

	المالية المتمثلة بالأسهم.					
5	إذا قام المصرف بإعادة تصنيف موجود مالي على أنه تم قياسه بمقدار التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة أو العكس فإنه يلتزم المصرف بالإفصاح عن المبلغ الذي اعيد تصنيفه.					
6	عندما تنخفض قيمة الموجودات المالية بسبب خسائر الائتمان ويسجل المصرف الانخفاض في حساب منفصل مثل حساب مخصص يستخدم لتسجيل انخفاضات فردية أو انخفاض جماعي للموجودات بدلا من تخفيض المبلغ المسجل للموجود مباشرة هل يلتزم المصرف بالإفصاح عن مطابقة التغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة.					
7	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والمصنفة على انها محتفظ بها للمتاجرة.					

8	يلتزم المصرف بالإفصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمعترف به في حقوق الملكية والخسارة والمصنفة على انها متاحة للبيع.					
9	يتطلب تحديد القيمة العادلة للأداة المالية والمتمثلة بالأسهم توافر سوق أوراق مالية كفوء.					
10	تحتسب القيمة العادلة للأسهم على أسس محددة كأن تكون سعر الطلب.					
11	يؤخذ التذبذب الحاصل في سعر الأداة المالية بعين الاعتبار عند احتساب القيمة العادلة للسهم.					
12	يتم الإفصاح عن القيمة الدفترية لأدوات حق الملكية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الأثبات الأولي.					
13	يؤثر الإفصاح عن أدوات حقوق الملكية					

	التي ليس لها سعر مدرج في سوق الأوراق المالية والذي يمكن قياسه بالقيمة العادلة بشكل موثوق في القوائم المالية.					
14	يفصح المصرف عن مصاريف وعمولات الشراء للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر كمصاريف فترة بينما يقيس كافة الموجودات المالية بالتكلفة مضاف اليها تكاليف العملية من عمولات ومصاريف شراء.					

ج . الإفصاح عن المشتقات المالية وفق المعيار الدولي السابع :

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	إن مسؤولية الإفصاح عن المشتقات المالية تقع على عاتق المصارف المالكة لهذا النوع من الأدوات وعلى السوق المالية أيضاً.					
2	من الضروري الإفصاح عن سبب امتلاك					

	المصرف للمشتقات المالية سواء كان لأغراض التحوط أو لأغراض المتاجرة.					
3	الإفصاح عن المؤهلات العلمية لمتخذي القرار في الاستثمار بالمشتقات المالية يعد أمر في غاية الأهمية كونها أدوات مالية خاضعة لأسعار السوق.					
4	اطلاع المصرف على السوق المالية المحلية والعالمية والإفصاح عن ذلك سوف يوجد الثقة لدى اصحاب العلاقة مع المصرف.					
5	ادراج المقارنات بين المصارف التجارية العراقية الخاصة فيما يخص الاستثمار في المشتقات المالية سوف يعزز من مبادى الإفصاح المحاسبي.					
6	للمشتقات المالية آثار على مجمل النشاط المصرفي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المصرفية.					
7	تعد المشتقات المالية من الأدوات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة دائما إلا إذا صنفت عند امتلاكها كأداة تحوط.					

8	تصنيف المشتقة المالية إلى محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو التحوط يساعد في إيضاح التقارير المالية بشكل افضل.					
9	يفصح المصرف عن مقدار التغيير في القيمة العادلة وبشكل تراكمي الذي يحدث لأية مشتقات ائتمان على قرض حدد بالقيمة العادلة مسبقا.					
10	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل مفصل لكل نوع من التحوط ووصف لأدوات المالية المحددة انها ادوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ اعداد التقارير المالية مع طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها.					
11	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل منفصل عما يلي تحوطات القيمة العادلة والمكاسب والخسائر في أداة التحوط وبند التحوط.					
12	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح والخسارة التي تنشأ من تحوطات التدفق النقدي.					
13	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عدم					

	الفاعلية المعترف بها للتحوط في الربح والخسارة التي تنشأ من تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.					
14	يتم الإفصاح من قبل المصرف عن الأدوات المالية التي تعد أدوات تحوط وبقيمتها العادلة في تاريخ الميزانية.					

قائمة أسماء المحكمين

[1]

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (الادوات المالية : الإفصاح IFRS7) على التقارير المالية المنشورة للمصارف

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة)

ت	الاسم واللقب العلمي	جهة الانتساب	التوقيع
1	أ. د. عبد الصاحب نجم عبيد	مستشار مدير المعهد العالي والبحث العلمي	
2	د. صلاح نوري خلف	رئيس ديوان الرقابة المالية السابق	
3	أ.د. ميكي إبراهيم محمود	استاذ في الجامعة المستنصرية	
4	م.د. صلاح مهدي صالح	عميد المعهد العربي للمحاسبين القانونيين	
5	أ.د. جهاد احمد محمد	كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد	
6	أ.م.د. سعد سلمان عواد	جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	
7	أ.د. موفق عبد الحسين حمد	معاون عميد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	
8	أ.د. طلال محمد علي الجادر	عميد كلية بغداد للعلوم الاقتصادية	
9	أ.م.د. علي كاظم حسن	عميد كلية بغداد	
10	أ. د. سالم عواد صالح	عميد المعهد العالي السابق	
11	أ.م.د. وسام عزيز شناوة	رئيس قسم المحاسبة / كلية مدينة العلم الجامعة	